كتاب

مالية مصر

من عهد الفراعنة الى الآن

للأمير

عمر طوسون

١٣٥٠ هـ — ١٩٣١ م

مطبعة صلاح الدين الكبرى بشارع الكنيسة المارونية نمرة ٣ بالاسكندرية

هدية من المؤلف

كتاب

مالية مصر

من عهد الفراعنة الى الآن

للأمير

عمر طوسون

١٣٥٠ هـ — ١٩٣١ م

مطبعة صلاح الدين الكبرى بشارع الكنيسة المارونية نمرة ٣ بالاسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

إن للغتنا العربية علينا حقاً لزاما أن تكون معبرة عما وفقنا لتأليفه باللغة الفرنسية لسبب تقديمه إلى المجمع العلمى المصرى أو لسبب آخر لأنها لغة وطننا العزيز

ولقد رغب الينا الكثيرون فوق ذلك أن نعرب هذه المؤلفات فكانوا مرغبين لنا فيما نرغب فيه بل فيما نراه واجباً علينا للغة البلاد

فبدأنا اليوم بتعريب كتابنا (مالية مصر من عهد الفراعنة الى الآن) راجين أن يقع هذا الصنيع لدى الناطقين بالضاد موقع القبول

والله نسأل أن يوفقنا إلى تعريب أخواته فى القريب العاجل حتى تنتظم جميعاً فى سلك واحد وتخلع عليها اللغة العربية حلتها المونقة انه أكرم مسئول ؟

المقدمة

لما بحثنا فى الكتب العربية لكتابة مذكرتنا عن أفرع النيل فى العصر العربى انفتح أمامنا باب آخر للكلام فى موضوع الخراج والمساحة المزروعة فى مصر فى عصورها المختلفة . فوطنا النفس على كتابة مذكرة أخرى فى هذا الموضوع لشدة ارتباطه بموضوع النيل . غير أننا وجدنا الخراج مندمجا فى الايرادات فى الغالب فحاولنا فى مذكرتنا هذه أن نذكر كل واحد منهما على حدة بقدر الامكان . وقسمنا الكلام إلى ثلاثة أقسام وهى :

(١) — الايرادات . أو ارتفاع البلاد (حسب تعبير الكتب العربية)

(٢) — الأتاوة . أو ما يرسل إلى الدولة الفاتحة

(٣) — الخراج والمساحة المفروض عليها

والنقود التى كانت معتبرة فى ذلك هى :

ا — التالان فى بعض العصور التى قبل الاسلام

ب — الدينار فى العهد الاسلامى

أما التالان فكان من الذهب والفضة والبرونز . ولكن اتفقت كلمة المؤرخين على أن المراد به هنا ما كان من الفضة . وقدروه بمبلغ ٥٦٠٠ فرنك (٢١٦ جنيها مصريا)

وأما الدينار فمن الذهب فقط . وهو يساوى ١٥ فرنكا

و ٨٠ سنتيما على تقدير صمويل برنارد فى كتاب « وصف مصر » عبارة عن ٦٠٩ مليمات . وعلى تقدير الذهبي وعلى مبارك يساوى ٥٩١ مليما . فمتوسط التقديرين ٦٠٠ مليم أو ٦٠ قرشا . وسنقدره بذلك

والفروق الشاسعة التى ربما يلاحظها القارئ فى عبارات المؤرخين عن المبالغ الدالة على الايرادات مبنية على مانرى على أن بعضهم يذكرها بدون حذف المصروفات منها ، والبعض الآخر يذكر الباقى فقط بعد حذفها . وهذا هو السبب أيضا فى أن أرقام الايرادات قد لاتختلف فى كثير من الأحيان عن أرقام الأتاوة فى عباراتهم . على أن من أهم الأسباب فى اختلاف إيراد مصر أنها بلد زراعى مرتبط بالنيل فى ثروته وهو مختلف الفيضان . زد على ذلك اختلاف إيراداتها بحسب اتساع رقعتها بالفتوحات فى افريقية وآسيا تارة وضيقها تارة أخرى

وأكثر مؤرخى العرب يستعملون كلمة « خراج » وهم يعنون الايرادات مع أن هذه الكلمة بالمعنى الحقيقى لها تدل على مايجبى عن الأرض المزروعة (أموال الاطيان) . فاضطررنا مرات كثيرة أن ندمج فى قسم الايرادات مبالغ ذكرت تحت هذه التسمية

والتواريخ المذكورة تحت أسماء الحكام هى تواريخ وفياتهم . اللهم الا إذا وجد ما يدل على شئ آخر ؟

القسم الاول

الايرادات

الفصل الاول

عصـــر الفـــراعنـــة

لم نقف على أى مستند فى ذلك العهـــد يصح الركون اليـــه عن المبـــالغ الـــتى كانت تجبها الفـــراعنة من القطر المصـــرى فى غـــير المؤلفـــات العربية

ولقد سد مؤلفو العرب هـــذا الفراغ ولـــكن مـــع الأســـف أثاروا الشكوك بالمبـــالغ الجسيمة التى ذكروهـــا . واننـــا نذكرهـــا هنـــا لا لأنها تبـــين حقيقة مقادير هـــذه الايرادات فى ذلك العصر بل ليطلع القارئ عليهـــا لأنه بالطبع شغـــوف بالمعرفـــة وها هى :

قال الشيخ أبو صالح الأرمنى فى تاريخه « الكنائس » ص ٣٠ :

استخرج فرعون موسى واسمـــه الوليد بن مصعب تسعـــين ألف ألف دينـــار (٥٤/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) اه

وقال المقريزى فى خـــططه نقلا عن ابن وصيـــف شـــاه ج ١ ص ٧٥ من طبعـــة بولاق وهـــو المؤرخ

الوحيد الذى أسهب أكثر من غيره فى هذا الموضوع وأفرد له فصلا خاصاً :

ارتفع مال البلد على يد ندراس بن صا مائة ألف ألف دينار وخمسين ألف ألف دينار (٩٠/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) وفى أيام كلكن بن خربتا بن ماليق بن ندراس مائة ألف ألف دينار وبضعة عشر ألف ألف دينار . ولما زالت دولة القبط الأولى من مصر وملكها العمالقة اختل أمرها . وكان فرعون الأول يجبيها تسعين ألف ألف دينار (٥٤/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) يخرج من ذلك عشرة آلاف ألف دينار (٦/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) لمصالح البلد وعشرة آلاف ألف دينار لمصالح الناس من أولاد الملوك وأهل التعفف وعشرة آلاف ألف دينار لأولياء الأمر والجند والكتاب وعشرة آلاف ألف دينار لمصالح فرعون ويكنزون لفرعون خمسين ألف ألف دينار (٣٠/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) ثم قال وقال ابن دحية :

وجبيت مصر فى أيام الفراعنة فبلغت تسعين ألف ألف دينار (٥٤/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) بالدينار الفرعونى وهو ثلاثة مثاقيل من مثقالنا المعروف الآن بمصر الذى هو أربعة وعشرون قيراطاً كل قيراط ثلاث حبات من قمح فيكون بحساب ذلك مائتى ألف ألف وسبعين ألف ألف دينار مصرية (١٦٢/٠٠٠/٠٠٠ ج . م)

وذكر الشريف الجوانى أنه وجد فى بعض البرابى بالصعيد مكتوبا باللغة الصعيدية مما نقل بالعربية مبلغ ما كان يستخرج لفرعون يوسف عليه السلام وهو الريان ابن الوليد من أموال مصر بحق الخراج مما يوجبه الخراج وسائر وجوه الجبايات لسنة واحدة على العدل والانصاف والرسوم الجارية من غير تأول ولا اضطهاد ولا مشاحة على عظيم فضل كان فى يد المؤدى لرسمه وبعد وضع مايجب وضعه لحوادث الزمان نظرا للعاملين وتقوية لحالهم ، من العين أربعة وعشرون ألف ألف دينار وأربعمائة ألف دينار (٠٠٠/٦٤٠/١٤ ج ٠ م)

ثم قال وقال الحسن بن على الأسدى :

أخبرنى أبى قال — وجدت فى كتاب قبطى باللغة الصعيدية مما نقل الى اللغة العربية أن مبلغ ما كان يستخرج لفرعون مصر بحق الخراج الذى يوجد وسائر وجوه الجبايات لسنة كاملة على العدل والانصاف والرسوم الجارية من غير اضطهاد ولا مناقشة على عظيم فضل كان فى يد المؤدى لرسمه وبعد وضع مايجب وضعه لحوادث الزمان رفقا بالمعاملين وتقوية لهم، من العين أربعة وعشرون ألف ألف دينار وأربعمائة ألف دينار من جهات مصر (٠٠٠/٦٤٠/١٤ ج ٠ م) وذلك ما يصرف فى عمارة البلاد لحفر الخلج واتقان الجسور وسد الترع واصلاح السبل والساسة ثم فى تقوية من يحتاج

التقوية من غـــير رجوع عليه بها لاقامة العوامل والتوسعة فى البذار وغـــير ذلك وثمن الآلات وأجرة من يستعان به من الاجراء لحمل الأصناف وسائر نفقات تطريق أراضيهم، من العين ثمانمائة ألف دينـــار (٠٠٠/٤٨٠ ج. م). ولما يصرف فى أرزاق الأولياء الموسومين بالسلاح وحملته والغلمان وأشياعهم مع ألف كاتب موسومين بالدواوين سوى اتباعهم من الخزان ومن يجرى مجراهم وعدتهم مائة ألف وأحد عشر ألف رجل، من العـــين ثمانيـــة آلاف ألف دينـــار (٠٠٠/٨٠٠/٤ ج. م). ولما يصرف فى الأرامل والأيتام فرضـــاً لهم من بيت المال وان كانوا غـــير محتاجين اليه حتى لاتخلو آمالهم من بر يصل اليهم، من العين أربعمائة ألف دينار (٠٠٠/٢٤٠ ج. م). ولما يصرف فى كهنـــة برابيهم وأئمتهم وســـائر بيوت صلواتهم، من العين مائة ألف دينار (٠٠٠/٦٠ ج. م). ولما يصرف فى الصدقات وينادى فى النـاس برئت الذمة من رجل كشف وجهه لفـــاقة فليحضر فلا يرد عنـــد ذلك أحـــد والأمنـــاء جلوس فاذا رؤى رجل لم تجر عادته بذلك أفرد بعـــد قبض ما يقبـــضه حتى إذا فرق المـــال واجتمع من هـــذه الطـائفـــة عدة دخل أمناء فرعون اليه وهنـــوه بتفـــرقة المال ودعوا له بالبقاء والســـلامـــة وأنهـــوا حال الطائفـــة المذكورة فيأمر بتغيـــير شعـــثها بالحمام واللباس ويمد الاسمـــطة

ويأكلون ويشربون ثم يستعلم من كل واحد سبب فاقته فان كان من آفة الزمان رد عليه مثل ماكان وأكثر وان كان عن سوء رأى وضعف تدبير ضمه الى من يشرف عليه ويقوم بالأمر الذى يصلح له ، من العين مائتا ألف دينار (١٢٠/٠٠٠ ج. م) فذلك جملة ماتبين وفصل فى هذه الجهات المذكورة من العين تسعة آلاف ألف وثمانمائة(١) ألف دينار (٥/٨٨٠/٠٠٠ ج. م). ويحصل بعد ذلك مايتسلمه فرعون فى بيوت أمواله عدة لنوائب الدهر وحادثات الزمان ، من العين أربعة عشر ألف ألف دينار وستمائة ألف دينار (٨/٧٦٠/٠٠٠ ج. م). وقيل لبعضهم متى عقدت مصر تسعين ألف ألف دينار قال فى الوقت الذى أرسل فرعون بويبة قمح إلى أسفل الأرض والى الصعيد فلم يجد لها موضعا تبذر فيه لشغل جميع البلاد بالعمارة . اهـ

وقال أبو المحاسن فى كتابه (النجوم الزاهرة ج ١ ص ٤٩) :

وجباه (أى الخراج) عزيز مصر (وهو الذى اشترى يوسف عليه السلام وكان وزيرا لفرعون المسمى الريان ابن الوليد) مائة الف الف دينار (٦٠/٠٠٠/٠٠٠ ج. م) . اهـ

وقال ابن اياس فى تاريخه (بدائع الزهور ج ١ ص ١٥) :

وكان خراج مصر فى أيامه (أى الريان بن الوليد) مائة الف الف دينار فى كل سنة (٦٠/٠٠٠/٠٠٠ ج. م). اهـ

(١) ملحوظة — جمعنا المبالغ المتقدمة فوجدناها تنقص عن هذه الجملة ثلثمائة الف دينار

وهـــاك ملخص ماذكر :ـــ

المؤرخ	الحاكم	مقدار الخراج بالدينار	مقدار الخراج بالجنيه المصرى
أبو صالح الارمنى	فرعون موسى	٩٠/٠٠٠/٠٠٠	٥٤/٠٠٠/٠٠٠
المقريزى	تدارس بن صا	١٥٠/٠٠٠/٠٠٠	٩٠/٠٠٠/٠٠٠
«	كلكن بن خربتا بن ماليق	١٠٠/٠٠٠/٠٠٠	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
«	فرعون الأول	٩٠/٠٠٠/٠٠٠	٥٤/٠٠٠/٠٠٠
«	الفراعنة	٢٧٠/٠٠٠/٠٠٠	١٦٢/٠٠٠/٠٠٠
«	فرعون يوسف	٢٤/٤٠٠/٠٠٠	١٤/٦٤٠/٠٠٠
«	فرعون مصر	٢٤/٤٠٠/٠٠٠	١٤/٦٤٠/٠٠٠
أبو المحاسن	عزيز مصر	١٠٠/٠٠٠/٠٠٠	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
ابن اياس	الريان بن الوليد	١٠٠/٠٠٠/٠٠٠	٦٠/٠٠٠/٠٠٠

الفصل الثانى

عصـــر البطالسة

من سنة ٣٠٦ ق . م إلى ٣٠ ق . م

إن المعلومات التى نقلها الينا المؤرخون عن الايرادات فى هذا العصر وإن كانت قليلة إلا انها أحكم وأضبط من معلومات

العصر السابق

ذكر جيروم Jérôme في المجلد الثاني من كتابه ص ١١٢٢ أن دخل بطليموس فيلادلف السنوى بلغ في سنة ٢٤٧ ق . م ١٤/٨٠٠ تالان أي ٣/١٩٦/٨٠٠ ج.م عدا ١/٥٠٠/٠٠٠ اردب قمح

وقال لمبروزو Lumbroso (كتاب مباحث عن الاقتصاد السياسى فى مصر فى عهد اللاجيديين[1] ص ٢٩٣) إن الارتب عبارة عن ٤ ر ٣٩ من اللترات . ولما كان الاردب المصرى الحالى يساوى ١٩٨ لترا فعلى هذا الحساب يساوى الاردب ٥ أراتب ، ويكون دخل هذا الملك من القمح ٣٠٠/٠٠٠ إردب عدا النقود

أما مايساويه الاردب فى ذلك العهد فيصعب تقديره بالضبط . إلا أن رينيه Reynier فى كتاب (مصر فى عصر الرومان ص ١٥٥) قدر ثمن الاردب بمبلغ ٧ ١/٢ من الفرنكات أى مايقرب من ٣٠ قرشا بنقودنا الآن . فيكون ثمن الدخل من الغلال وحدها بناء على هذا التقدير ٩٠/٠٠٠ ج. م

وقدر ماركاردت Marquardt فى كتاب (دليل

(١) اللاجيديون Lagides أسرة كان رأسها بطليموس لاغوس من قواد الاسكندر لبثت متولية حكم مصر من عام ٣٠٦ ق . م الى عام ٣٠ ق . م فهم والبطالسة شيء واحد

الآثار الرومانيــة المجلد العــاشر ص ٢٩٣) دخل الغلال بمبلغ ٥٠٠ تالان أى ١٠٨/٠٠٠ ج. م

ولمــا كان الفرق بين هـاتــين القيمتــين ضئيــلا فيستصوب التعويل عــلى متوسطهما الذى هــو ٩٩/٠٠٠ ج. م فيكون مجموع الدخل فى عهــد ذلك الملك ٣/٢٩٥/٨٠٠ ج. م

وذكر استرابون عن سيسرون Cicéron (المجلد ١٧ الفقرة ١٣) أن بطليموس أوليت والد كليــوبطرة بلغ ايراده السنوى فى عام ٥٢ ق.م ١٢/٥٠٠ تالان (٢/٧٠٠/٠٠٠ ج.م)

ونقل ديودور عن كتبــة السجلات الديوانيــة فى ذلك العهــد أن الايرادات بلغت فى عهــد هـذا الملك أكثر من ٦/٠٠٠ تالان (١/٢٩٦/٠٠٠ ج.م)

ويجب أن نرجح رواية سيسرون عــلى رواية ديودور للسبب الآتى :

ذلك أن ملــكا من مــلوك البطـالسة المتـأخرين كان قد اقترض مبــالغ جسيــمة من أحد نبــلاء الرومان المسمى رابيريوس Rabirio ، وفى نظير ذلك قلده منصب ناظر المــالية ، واتخــذ هــذا وسيــلة تخلصه ممــا استدانه من هـذا النبيــل . وقد أقيمت بسبب ذلك دعوى بروما على رابيريوس المــذكور ، وتطوع للدفاع عنــه سيسرون (أنظر كتـاب قضيــة رابيريوس ودفاع سيسرون عنه)

فيعلم مما تقدم أن سيسرون نظرا لمركز موكله لابد أن يكون قد حصل على معلومات أوفى من التى نقلها ديودور لاسيما إذا راعينا أن هذا الاخير لم يمدنا بمعلوماته إلا عند ما أتى على وصف مدينة الاسكندرية

هذا ومن المحتمل كثيرا أن تكون القيمة التى ذكرها ديودور هى جملة المتحصل من الممولين الاسكندريين لا إيرادات مصر جميعها وقد ذهب إلى ذلك الاستاذ ويلكن Wilcken فى كتاب (اوسترا كا الفصل الرابع ص ٤١٤)

وذكر شارب Sharp فى كتاب (مصر فى عصر البطالسة ص ١٩١) أن نصف مبلغ الـ ١٢٥٠٠ تالان كان يجبى من ميناء الاسكندرية فى الوقت الذى كسدت فيه التجارة الأجنبية وانحطت إلى أسفل درك ونزل فيه عدد السفن التى كانت تسافر من البحر الاحمر إلى الهند إلى عشرين سفينة بسبب ما ارتكبته الحكومة من الاهمال والخطأ .اه

ويلوح لنا علاوة على ما ذكر أن دخل هذين الملكين اللاجيديين كان ضئيلا جدا بالقياس إلى ما كانت تجبيه العرب فى عصرهم (كما سيتضح ذلك فيما بعد) ، كما أن عصر هؤلاء كان بلا جدال أقل يسارا من عصر البطالسة

ويجب تفسير ذلك بما يأتى :

قال لمبروزو فى كتابه ص ٩٠ :

إن أملاك الحكومة وأراضى الملك كانت متسعة الأرجاء لاتكاد تخلو منها ناحية من نواحى القطر كله . اه

وقال فى ص ٩١ :

كانت أرض الملك يسخر فى فلاحتها أناس مخصوصون . وتوزع فيما بينهم حسب منطوق الأمر الملكى كل بحسب قدرته وقوته . اه

وذكر ديودور فى المجلد الأول الفقرة ٧٤ :

أن المزارعين كانوا يستأجرون الأراضى الخصبة التى فى حوزة الملوك والكهنة والجند بقيم مرتفعة ويقضون جل حياتهم فى فلاحتها . اه

وقال هنرى ماسبيرو Henrie Maspero فى كتاب (مالية مصر فى عصر اللاجيديين ص ٤٩) :

كان كل شىء فى القطر المصرى فى الزمن القديم من رجال ومتاع ملكا للملك : وكان سائر رعيته عبيدا له . وكذلك كانت الأرض والتجارة والصناعة من ممتلكاته . فلا الزمن ولا الثورات ولا الفتوحات أمكنها أن تنزع شيئاً من هذه الحقوق

أما ملوك اليونان فكانوا يحتفظون بهذه الحقوق أيضا ويضعون أيديهم على جميع مايرون منه فائدة لهم ويزيد فى ثرائهم . وبهذه الكيفية كانوا يحتكرون مادتين عظيمتين هما الارض والصناعة

وعلى هـــذا كان فى حوزة الملك خاصـــة مايقرب من نصف المملـــكة ، كما كان فى حوزته وحده دون سواه جميـــع التجارة والصنـــاعة تقريبا . فالزيت والجعـــة (البيرة) والملح ومعـــظم الأشياء الهامـــة التى كانت تستهـــلك فى القطر ، وبالأخص القمـــح والنبـــيذ والعـــسل والثياب الثمينـــة الفاخرة التى كانت تصـــدر إلى الخارج بكميات وافـــرة ، كل هـــذه أصنـــاف كان يحتـــكرها الملك . ويكوّن ايراد هـــذه المحتـــكرات الهامـــة (أى احتـــكار الأراضـــى والصناعات الخ) دخل التاج . وأما الضـــرائب فيتـــكون منها دخل المملـــكة . اه

فنستنتج مما تقدم أن البـــطالسة كانوا يمتلـــكون أراضى شاسعـــة منبثة فى جميـــع أرجاء القطر وهى من الأراضـــى الخصبة . ولما كانت تلك الأراضى معفاة من الضرائب انحطت بالطبـــع ايرادات الدولة وعـــلى النقيض نمت موارد الملك الخاصة وربت

ويتلخص مـاذكر فى أن الايرادات التى ذكرها المؤرخون محصورة فى الموارد العمومية ، وأنه كان يوجد بجانب هـــذه الايرادات دخل الملك الخاص وأنه لابد أن يكون هذا الدخل جسـيما

وينحصر مـاعثرنا عليه عن ايراد المملـــكة المصـــرية

فى عصر البطالسة فى عهدى الملكين الآتيين :

بطليموس فيلادلف (سنة ٢٤٧ ق.م)

١٤/٨٠٠ تالان و ١/٥٠٠/٠٠٠ اردب قمح وقيمة ذلك بالجنيهات المصرية ٣/٢٩٥/٨٠٠

بطليموس أوليت (سنة ٥٢ ق.م)

١٢/٥٠٠ تالان وهى تساوى بالجنيهات المصرية ٢/٧٠٠/٠٠٠

الفصل الثالث

عصر الرومان

من سنة ٢٩ ق.م إلى ٣٩٥ م

لما فتح الرومان ديار مصر أخذوا يبذلون غاية جهدهم لانتاج أكبر محصول منها . وهذا كان ديدنهم فى جميع البلاد التي دانت لسلطانهم . ولذلك رأينا أغسطوس واضعا نصب عينيه من غداة يوم الفتح الاشتغال بالاشياء التي تدر على البلد الخير والثراء . فالترع التي كان أهملها البطالسة أخذ فى إعادة حفرها بأيدى جنوده الظافرين

ولقد شعر القطر بانتعاش سريع بسبب هذه

الاصلاحات . والدليل على صحة ذلك أن استرابون الذى قدم مصر فى صدر الفتح الرومانى بعد أن قال فى المجلد ١٧ الفقرة ١٣ نقلا عن سيسرون ، إن بطليموس أوليت أبا كليوبطرة كان يجبى من البلد مبلغ ١٢/٥٠٠ تالان (٢/٧٠٠/٠٠٠ ج . م) ، قال :

ومن حيث إن مصر استطاعت أن تأتى بمبالغ طائلة كهذه فى عهد ملك اشتهر دون غيره من الملوك بسوء التصرف والتراخى ، فمن باب أولى أن تأتى اليوم بما هو أكثر من ذلك ، وقد تعهدها الرومانيون بعناية كبرى من ناحية السهر على أحوالها وإدارة شؤونها ، لاسيما ان علاقاتها التجارية مع التروجلودتيك[1] Troglodytique. أخذت تزداد بسطة واتساعا إلى درجة كبيرة

وبما أن أفخر السلع وأنفسها كانت ترد فى الواقع من اقليمى التروجلودتيك إلى مصر أولا ثم تصدر منها إلى سائر أنحاء العالم ، فكانت هذه تحصل منها رسوما مزدوجة أى رسم الوارد ورسم الصادر . وكلما كانت تلك البضائع غالية الثمن زادت بحكم الطبيعة رسومها . هذا بصرف النظر عن الفوائد التى تلازم كل احتكار ، وذلك لأن الاسكندرية كانت المستودع الوحيد لهذه البضائع ، وأنها وحدها

---

(١) التروجلودتيك أوسكان المغاور يقول عنهم قدماء المشتغلين بعلم تخطيط البلدان انهم قوم كانوا يقطنون الجنوب الشرقى لمصر

التى كان فى استطاعتهـا تموين البـلاد الاخرى . اهـ

ومما يؤسف له جد الأسف أن كلام استرابون هـذا لم يقرن بالارقام ، الأمر الذى كان يهمنا كثيرا الوقوف عليه . وفضلا عن هـذا فان إيرادات الجمارك التي ذكرها استرابون كانت توجد بجانبها إيرادات أخرى مثل الخراج والجزية وغيرهما من الايرادات التى لاتخفى أهميتها ولا نعلم مع الأسف قيمتها إلى الآن

والمؤلف الوحيد الذى ذكر ارقاماً عن هـذا هو ماركاردت (راجع نظام الامبراطورية الرومانية ج ٢ ص ٤٠٧). وقد نقل هذه الأرقام عن م . ل فريد لاندر M. L. Fariedlander الذى قدر جميع الضرائب فى مصر بمبلغ ١٣٤/٩١٨/٠٠٠ مارك (٦/٧٤٥/٩٠٥ ج . م)

الفصل الرابع

عصر البيزانطيين

من سنة ٣٩٦ م إلى ٦٤٠ م

لقد ألجأتنا الضرورة مرة أخرى إلى استقاء أخبار هـذا العصر من مؤلفى العرب دون سواهم . غير أن ماذكره لنا هؤلاء مقتضب لم يتعد عهد شخصين هما الامبراطور هرقل

وآخر يدعى المقوقس . ويظهر أن هـذا الأخير كان يشغل وظائف عمومية هامة عندما فتح العرب مصر . وقد احتدم الجدل حول شخصيته بين مختلفى المؤلفين

أما بتلر Butler (الفتح العربى لمصر) الذى استقصى هذا الموضوع مستندا إلى رواية أسقف الأشمونين بنوع أخص، فقد شبه فى مؤلفه المذكور ص ٥١٠ و ٥١٦ المقوقس بسيروس بطرك الاسكندرية

وأما ابن عبد الحكم فقد ذكر المقوقس فى كتابه (فتوح مصر) المطبوع بمطبعة بريل بليدن ، فى عدة مواضع فذكر فى ص ٣٧ :

وجه هرقل ملك الروم كما حدثنى شيخ من أهل مصر المقوقس أميرا على مصر وجعل إليه حربها وجباية خراجها فنزل الاسكندرية . اه

وفى ص ٤٦ ذكر نص كتاب رسول الله صلعم إلى المقوقس وأوله : بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله إلى المقوقس عظيم القبط .

وفى ص ٤٧ ذكر رد المقوقس على كتاب رسول الله صلعم وأوله : لمحمد بن عبد الله من المقوقس عظيم القبط

وفى ص ٥٨ :

فلما بلغ المقوقس قدوم عمرو بن العاص إلى مصر

توجه إلى الفسطاط فكان يجهز على عمرو الجيوش . اه

وفى ص ٧٠ :

لما فتح عمرو بن العاص مصر صالح عن جميع من فيها من الرجال من القبط ممن راهق الحلم إلى مافوق ذلك ليس فيهم امرأة ولا شيخ ولا صبى فأحصوا بذلك على دينارين دينارين (١٢٠ قرشا) فبلغت عدتهم ثمانية الف الف . اه

وفى ص ٧٢ :

قال المقوقس لعمرو : أنا أطلب إليك أن تعطيني ثلاث خصال . قال له عمرو : ماهن ؟ قال : لاتنقض بالقبط وأدخلني معهم ، وألزمني مالزمهم . وقد اجتمعت كلمتى وكلمتهم على ما عاهدتك عليه ، فهم متمون لك على ما تحب . وأما الثانية إن سألك الروم بعد اليوم أن تصالحهم فلا تصالحهم الخ . اه

ويستنتج مما تقدم أن هذا الرجل كان رئيسا دينيا وسياسيا للقطر عند ما غزاه العرب

وأما بخصوص إيرادات هذا العصر فهاك ما قاله المؤلفون عنها :

قال الشيخ أبو صالح الأرمنى فى تاريخه ص ٣٠ :

استخرج الروم عشرين ألف ألف دينار (١٢/٠٠/٠٠٠ ج٠م)

وتقبلهـــا جريج بن مينـــا المقوقس من الهرقل بمـــا مبلغه ثمانية عشر ألف ألف دينار (٠٠٠/٨٠٠/١٠ ج٠ م). اه

وقال ابن عبد الحـــكم فى كتـاب « فتوح مصر » ص ١٦١ :

وجباها (أى مصر) المقوقس قبله (أى قبل عمرو) بسنة ، عشرين ألف ألف (٠٠٠/٠٠٠/١٢ ج٠ م). اه

وخلاصة ماسبق هو :

هرقل	٠٠٠/٠٠٠/١٨ دينار	٠٠٠/٨٠٠/١٠ جنيه مصرى
المقوقس	٠٠٠/٠٠٠/٢٠ »	٠٠٠/٠٠٠/١٢ » »

الفصل الخامس

عصـــر العـــرب

من سنة ٢٠ هـ (٦٤١ م) إلى ٩٢٢ هـ (١٥١٦ م)

خلافة عمر بن الخطاب

سنة ٢٣ هـ (٦٤٤ م)

هـذا الخليفـــة هـو ثانى الخلفـــاء الراشدين الأربعـــة الذين تولوا الخلافة بعـــد النبى صلى الله عليه وســـلم . وفى عهد خلافته فتح عمرو بن العاص مصر فى سنة ٢٠ هـ (٦٤١ م) .

والظاهر أن هـذا الخليفـة كان يتهيب الحملة على مصـر ويخشى عواقبها . إلا أن عمرا ألح عليه فى ذلك وهون عليه الأمر فى فتحها . وقد جاء فى كتاب ابن عبـد الحـكم ص ٥٦ فى هذا الصدد مانصه :

ياأمـير المؤمنـين ائذن لى أن أسير إلى مـصر فانك إن فتحتهـا كانت قوة للمسـلمين وعونا لهم وهى أكثر الأرض أموالا وأعجزها عن القتـال والحرب .

وما زال به حتى أذن له بهـذه الحملة فسارت وسـار عمرو على رأسها . غير أنه بعد رحيله ندم الخليفـة وأرسل أليه رسولا يحمل الكتاب الآتى :

من عمر بن الخطاب إلى العـاص بن العـاص . أما بعد . فانك سرت إلى مـصر ومن معك وبها جموع الروم وانما معك نفر يسـير . ولعمرى لو كانوا ثكل أمك ماسرت بهـم . فان لم تكن بلغت مصر فارجع

وهنا رويت روايتـان :

الأولى هى أن الكتاب أدرك عمرا وهو بين رفح والعريش

والثـانية أن الكتاب أدركه قبل أن يبلغ حدود مـصر وأن عمرا داخله الريب فلم يفتح الكتاب إلا بعـد أن اجتاز تلك الحـدود

ومن رأينا أن الرواية الثانية لابد أن تكون هى الصحيحة . والدليل على صحتها ما سبق من إلحاح عمرو فى مباشرة هذا الفتح . ومن المحتمل أنه علم بما يحتوى عليه الكتاب قبل اعلان فتحه الذى حصل فى قرية بين رفح والعريش . وبعد قراءته على المسلمين علنا قال لمن معه : ألستم تعلمون أن هذه القرية من مصر ؟ قالوا بلى . قال فان أمير المؤمنين عهد إلى وأمرنى إن لحقنى كتابه ولم أدخل أرض مصر أن أرجع . ولم يلحقنى كتابه حتى دخلنا أرض مصر فسيروا وامضوا على بركة الله

ولما تم فتح مصر اهتم عمرو كما يهتم كل فاتح بما تنتجه البلاد من الوجهة المالية ، ولكنه مع ذلك لم يجب فى السنة الأولى سوى مليون دينار (٦٠٠/٠٠٠ ج ٠ م)

وهذا هو مارواه الكندى فى كتاب (فضائل مصر ص ٢٠١) ، وأبو صالح الأرمنى فى تاريخه ص ٣٠ ، والمقريزى فى خططه ج ١ ص ٧٩ . مع أن المقوقس كان يجبى قبله عشرين مليون دينار (١٢/٠٠٠/٠٠٠ ج ٠ م)

أما اليعقوبى فقال فى كتاب (البلدان ص ٣٣٩) :

بلغ خراج مصر على يد عمرو فى خلافة عمر فى أول سنة من جزية رؤوس الرجال أربعة عشر ألف ألف دينار (٨/٤٠٠/٠٠٠ ج ٠ م) اه

وهـــذا خطأ واضـــح يظهـــر مما ذكره اليعـــقوبى نفسه عقب ذلك فى نفس هذه الصفحة إذ قال :

ثم جباها عمـــرو فى السنة الثانيـــة ، عشرة آلاف ألف (٦/٠٠٠/٠٠٠ ج ٠ م) . اه

ولقد أثار نقص الجباية غضب الخليفة فتبودلت بينه وبين عمرو المكاتبات التى أنحى فيها باللائمة عليه . وإليك نص تلك المكاتبات كما دونها ابن عبد الحكم فى كتابه ص ١٥٨ وما يليها قال :

لمـــا استبطأ عمر بن الخطاب الخراج من قبل عمرو ابن العـــاص كما حدثنا عبد الله بن صـــالح عن الليث بن سعد ، كتب إليه :

بسم الله الرحمن الرحيم . من عبد الله عمـــر أمـــير المؤمنين إلى عمرو بن العاص . سلام عليك فانى أحمد إليك الله الذى لاإله إلا هـــو . أما بعد ، فانى فكرت فى أمرك والذى أنت عليه . فاذا أرضك أرض واسعة عريضة رفيعة قد أعطى الله أهلها عددا وجلدا وقوة فى بر وبحر . وإنها قد عالجتها الفراعنة وعملوا فيها عملا محـــكما مع شدة عتوهم وكفرهم فعجبت من ذلك . وأعجب مما عجبت أنها لاتؤدى نصف ما كانت تؤديه من الخراج قبل ذلك على غير قحـــوط ولا جدوب . ولقد أكثرت فى مكاتبتك فى الذى عـــلى أرضك من الخراج ، وظننت أن ذلك سيأتينـــا على غير نزر ، ورجوت أن تفيق فترفع الىّ ذلك.

فاذا أنت تأتيني بمعاريض[1] تغتالها لاتوافق الذى فى نفسى . ولست قابلا منك دون الذى كانت تؤخذ به من الخراج قبل ذلك . ولست أدرى مع ذلك ما الذى أنفرك من كتابى وقبضك . فلئن كنت مجزئا كافئا صحيحا إن البراءة لنافعة . وان كنت مضيعا نَطِفا إن الأمر لعلى غير ماتحدث به نفسك. وقد تركت أن ابتلى ذلك منك فى العام الماضى رجاء أن تفيق فترفع الىّ ذلك . وقد علمت أنه لم يمنعك من ذلك إلا عمالك عمال السوء، وما توالس عليه وتلفف . اتخذوك كهفا وعندى باذن الله دواء فيه شفاء عما أسألك عنه . فلا تجزع أبا عبد الله أن يؤخذ منك الحق وتعطاه ، فان النهز يخرج الدر ، والحق أبلج ودعنى وما عنه تلجلج ، فانه قد برح الخفاء ، والسلام

قال فكتب إليه عمرو بن العاص :

بسم الله الرحمن الرحيم · لعبد الله عمر أمير المؤمنين من عمرو بن العاص سلام عليك ، فانى أحمد إليك الله الذى لاإله إلا هو . أما بعد ، فقد بلغنى كتاب أمير المؤمنين فى الذى استبطأنى فيه من الخراج ، والذى ذكر فيها من عمل الفراعنة قبلى وإعجابه من خراجها على أيديهم ، ونقص ذلك منها منذ كان الاسلام . ولعمرى للخراج يومئذ أوفر وأكثر والأرض أعمر لأنهم كانوا على كفرهم وعتوهم أرغب فى عمارة أرضهم منا منذ كان الاسلام . وذكرت أن النهز يخرج الدر ، فحلبتها

(١) المعاريض الكلم المبهم. ولعل كلمة تغتالها محرفة عن تفتاتها أى تأتينى بمبهمات تبتدعها

حلبا قطع ذلك درها . وأكثرت فى كتابك وأنبت ، وعرضت وثربت ، وعلمت أن ذلك عن شىء تخفيه على غير خبر فجئت لعمرى بالمفظعات المقذعات . ولقد كان لك فيه من الصواب من القول رصين صارم بليغ صادق . ولقد عملنا لرسول الله صلعم ولمن بعده ، فكنا بحمد الله مؤدين لأماناتنا حافظين لما عظم الله من حق أئمتنا . نرى غير ذلك قبيحا والعمل به سيئا . فيعرف ذلك لنا ويصدق فيه قيلنا . معاذ الله من تلك الطعم . ومن شر الشيم والاجتراء على كل مأثم . فاقبض عملك فان الله قد نزهنى عن تلك الطعم الدنية والرغبة فيها بعد كتابك الذى لم تستبق فيه عرضا ولم تكرم فيه أخا . والله يا ابن الخطاب لأنا حين يراد ذلك منى أشد لنفسى غضبا ولها إنزاها وإكراما . وما عملت من عمل أرى علىّ فيه متعلقا ، ولكنى حفظت مالم تحفظ . ولو كنت من يهود يثرب مازدت . يغفر الله لك ولنا . وسكت عن أشياء ، كنت بها عالما ، وكان اللسان بها منى ذلولا ، ولكن الله عظم من حقك ما لا يجهل ، والسلام

فكتب إليه عمر بن الخطاب كما وجدت فى كتاب أعطانيه يحي بن عبد الله بن بكير عن عبيد الله بن أبى جعفر عن أبى مرزوق التجيبى عن أبى قيس مولى عمرو بن العاص :

من عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العاص سلام عليك فانى

أحمد إليك الله الذى لاإله إلا هو . أما بعد ، فقد عجبت من كثرة كتبي إليك فى إبطائك بالخراج ، وكتابك الى بثنيات الطرق وقد علمت أنى لست أرضى منك إلا بالحق البين ، ولم أقدمك إلى مصر أجعلها لك طعمة ولا لقومك . ولكنى وجهتك لما رجوت من توفيرك الخراج وحسن سياستك . فاذا أتاك كتابى هذا فاحمل الخراج فانما هو فئ المسلمين ، وعندى من قد تعلم قوم محصورون ، والسلام

فكتب إليه عمرو بن العاص :

بسم الله الرحمن الرحيم . لعمر بن الخطاب من عمرو ابن العاص . سلام عليك فانى أحمد إليك الله الذى لاإله إلا هو . أما بعد ، فقد أتانى كتاب أمير المؤمنين يستبطئنى فى الخراج ويزعم أنى أعند عن الحق ، وأنكب عن الطريق . وانى والله ما أرغب عن صالح ماتعلم ، ولكن أهل الأرض استنظروني إلى أن تدرك غلتهم ، فنظرت للمسلمين فكان الرفق بهم خيرا من أن يخرق بهم فيصيروا إلى بيع مالا غنى بهم عنه ، والسلام

وجاء فى كتاب ابن عبد الحكم أيضا ص ١٦١ :

حدثنا هشام بن اسحق العامرى قال كتب عمر ابن الخطاب الى عمرو بن العاص أن يسأل المقوقس عن مصر من أين تأتى عمارتها وخرابها. فسأله عمرو فقال له المقوقس تأتى عمارتها وخرابها من وجوه خمسة: أن يستخرج

خراجها فى إبان واحد عند فراغ أهلها من زروعهم. ويرفع خراجها فى إبان واحد عند فراغ أهلها من عصر كرومهم . وتحفر فى كل سنة خلجها . وتسد ترعها وجسورها. ولا يقبل محل أهلها — يريد البغي — فاذا فعل هذا فيها عمرت وان عمل فيها بخلافه خربت

قال وفى كتاب ابن بكير الذى أعطانى عن ابن يزيد ابن أسلم عن أبيه قال :

لما استبطأ عمر بن الخطاب عمرو بن العاص فى الخراج كتب إليه أن ابعث إلىّ رجلا من أهل مصر. فبعث إليه رجلا قديما من القبط . فاستخبره عمر عن مصر وخراجها قبل الاسلام فقال : ياأمير المؤمنين كان لايؤخذ منها شيء إلا بعد عمارتها . وعاملك لاينظر إلى العمارة وإنما يأخذ ماظهر له كأنه لايريدها إلا لعام واحد . فعرف عمر ماقال وقبل من عمرو ماكان يعتذر به . اه

فيعلم من ذلك كله أن المورد الأساسى للايرادات التى كان يجبيها عمرو بن العاص ومن جاء بعده من الحكام ، كان بلا جدال الجزية التى كانت مفروضة قبل الفتح الاسلامى بمدة طويلة — أى فى عصر الرومان والبيزانطيين — وكان هؤلاء يفرضونها على الأهالى بلا شفقة ولا رحمة مع زيادتها عن الجزية التى فرضها العرب

إذ كانوا يجبونهـــا من جميـــع الناس بلا فارق بين الصغـــير والكبير والذكر والانثى

ولم تكن عندهم قيمة الجزية محدودة معينـــة بل كانت تزيد وتنقص تبعـــا لفيضان النيـــل . وهاك ماذكره ماركاردت فى هذا الصدد (ص ٢٥٠ المذكرة الأولى) عن العهد الرومانى :

إن قيمـــة الضرائب الشخصية لم تكن بنســـبة واحدة فى كل الأعوام بل كانت تحدد سنويا بحسب ارتفـــاع النـــيل الذى يعتبر ميزانا لايرادات مصر . اه

وأما عن عهـــد البيزانطيين فقد ذكرت الآنسة رويارد Mlle Rouillard عنه (إدارة مصر المدنيـــة فى عصر البيزانطيين ص ٧٠) مانصه :

إذا اطرحنا الضريبـــة العقارية جانبا ، فهل نعـــثر بين الضرائب الشخصيـــة المقررة فى مصر فى عهد الامبراطورية الرومانيـــة الشرقية على ضريبـــة الأنفس (الجزية) وضريبة أرباب الحرف والصنـــائع أو لا ؟

والجواب على ذلك ان ضريبة الجزية فى هـــذا العهـــد أدت إلى مجـــادلات نظرية فـــيما يترتب على وضعهـــا . وقد أثارت فوق ذلك مناقشات خاصـــة بأحوال مصـــر . اه

ويرى اتوسيـــك Otto Seeck أن الجزية لم تقرر فى مصر فى القرن الرابع . ومن المحتمل أنه استعيض عنها

بضريبـــة شخصيـــة أخرى

ويوافق ى. وِلْكِن U. Wilcken على هذا الرأى . وهو يرى أنه استعيض عن الضريبة القديمة[1] λαογραφία بضريبة شخصية على الرؤوس ، وهـــذه هى نفس الضريبـــة الـــتى تحقق وجودهـا فى عصر العرب تحت اسم διάγραφον (الجزية) . ومع ذلك فقد وجد فى عهـــد البيزانطيين بعض نصوص ذكرت فيهـا ضريبـــة تسمى διαγραφή أو διάγραφον . فاذا وافقنــا هـ. ى. بِلْ H. I. Bell على وجود روابط متينة بين النظام المالى فى عهدى البيزانطيين والعرب لدرجة أن هناك مماثلة تامة بين ضرائب كلتا الدولتين ، يذهب المرء إلى أن يحـــكم بطريق الاستنتـاج بأن الضريبـــة المسماة[2] διαγραφή الـــتى كانت فى القرن الرابع هى ضريبـــة شخصيـــة يعـادلها فى مصر ضريبـــة الأنفس أو الجزية فى العـــهد البـــيزانطي الأخير

غير أنه تأتى فيما بعد أن زاد عدد الذين اعتنقوا الاسلام سواء أكان ذلك جرا لمنفعة أم اعتقادا بصحة الدين الاسلامى . فنشأ من ذلك أن هوت الجزية الى مبلغ ١٣٠/٠٠٠ دينـــار فقط أى ٧٨/٠٠٠ ج. م بعد أن كان عمرو يجبى من هذا الباب فى صدر الفتح الاسلامى من ستة ملايين من الأنفس ٠٠٠/٠٠٠/١٢ دينار (٧/٢٠٠/٠٠٠ ج. م) كما ذكر ذلك القاضى الفاضل فى متجددات الحوادث

(١) كلمة يونانية يراد منها الضريبة التى توضع على القرية جملة ويقسمها سكانها على أنفسهم

(٢) هذه الـــكلمة كالـــكلمتين اللتين قبلها يونانية ومؤداها الجزية

عن سنة ٥٨٧ هـ — ١١٩١ م (أنظر خطط المقريزى ج ١ ص ١٠٧)

وهذه الحالة أزعجت حكام الأقاليم حتى أن بعضهم استمر فى تحصيل هذه الجزية دون أن يستثنى أولئك الذين اعتنقوا الاسلام حديثا . ولما كان ذلك مخالفا للشرع الاسلامى لم يوافق عليه الخلفاء . وهاك ماقاله ابن عبد الحكم فى كتاب (فتوح مصر) ص ١٥١ وما يليها عن الجزية :

كان عمرو يبعث الى عمر بن الخطاب بالجزية بعد حبس ما كان يحتاج اليه . وكانت فريضة مصر كما حدثنا عثمان بن صالح عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب لحفر خلجها وإقامة جسورها وبناء قناطرها وقطع جزائرها مائة ألف وعشرين ألفا معهم الطور والمساحى والأداة يعتقبون ذلك لايدعون ذلك شتاء ولا صيفا . ثم كتب عمر بن الخطاب كما حدثنا عبد الملك بن مسلمة عن القاسم بن عبد الله عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن يختم فى رقاب أهل الذمة بالرصاص ويظهروا مناطقهم ويجزوا نواصيهم ويركبوا على الأكف عرضا ولا يضربوا الجزية الا على من جرت عليه المواسى ولا يضربوا على النساء ولا على الولدان ولا يدعوهم يتشبهون بالمسلمين فى لبوسهم حدثنا شعيب بن الليث حدثنا أبى عن محمد بن عبد الرحمن بن عنج أن نافعا حدثهم وحدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب حدثنى عبد الله ابن عمر وعمر بن محمد أن نافعا حدثهم عن أسلم مولى عمر

أنه حدثه أن عمر كتب الى أمراء الأجناد ألا يضربوا الجزية إلا على من جرت عليه المواسى . وجزيتهم أربعون درهما على أهل الورق منهم وأربعة دنانير على أهل الذهب وعليهم من أرزاق المسلمين من الحنطة والزيت مديان من حنطة وثلاثة أقساط من زيت فى كل شهر لكل انسان كان من أهل الشام والجزيرة وودك وعسل لا أدرى كم هو . ومن كان من أهل مصر فاردب كل شهر لكل انسان لا أدرى كم من الودك والعسل وعليهم من البز والكسوة التي يكسوها أمير المؤمنين الناس ويضيفون من نزل بهم من أهل الاسلام ثلاث ليال. وعلى أهل العراق خمسة عشر صاعا لكل انسان لا أدرى كم لهم من الودك . وكان لايضرب الجزية على النساء والصبيان وكان يختم فى أعناق رجال أهل الجزية . قال وكانت ويبة عمر بن الخطاب كما حدثنا عبد الملك عن الليث بن سعد فى ولاية عمرو بن العاص ستة أمداد . حدثنا أسد بن موسى قال حدثنا سفيان بن عيينة عن أبى اسحق عن حارثة ابن مضرب أن عمر قال : جعلت على أهل السواد ضيافة يوم وليلة فمن حبسه مطر فلينفق من ماله

قال وكان عمرو بن العاص لما استوسق له الأمر أقر قبطها على جباية الروم وكانت جبايتهم بالتعديل اذا عمرت القرية وكثر أهلها زيد عليهم وان قل أهلها وخربت نقصوا فيجتمع عرفاء كل قرية وماروتها ورؤساء أهلها فيتناظرون

فى العمارة والخراب حتى اذا أقروا من القسم بالزيادة انصرفوا بتلك القسمة الى الكور ثم اجتمعوا هم ورؤساء القرى فوزعوا ذلك على احتمال القرى وسعة المزارع. ثم ترجع كل قرية بقسمهم فيجمعون قسمهم وخراج كل قرية وما فيها من الأرض العامرة فيبدرون فيخرجون من الأرض فدادين لكنائسهم وحماماتهم ومعدياتهم من جملة الأرض. ثم يخرج منها عدد الضيافة للمسلمين ونزول السلطان. فاذا فرغوا نظروا الى مافى كل قرية من الصناع والأجراء فقسموا عليهم بقدر احتمالهم. فان كانت فيها جالية قسموا عليها بقدر احتمالها. وقل ما كانت تكون الا الرجل المنتاب أو المتزوج. ثم ينظرون مابقى من الخراج فيقسمونه بينهم على عدد الأرض. ثم يقسمون ذلك بين من يريد الزرع منهم على قدر طاقتهم. فان عجز أحد وشكا ضعفا عن زرع أرضه وزعوا ماعجز عنه على الاحتمال وان كان منهم من يريد الزيادة أعطى ماعجز عنه أهل الضعف. فان تشاحوا قسموا ذلك على عدتهم. وكانت قسمتهم على قراريط الدينار أربعة وعشرين قيراطا يقسمون الأرض على ذلك. وكذلك روى عن النبي صلعم انكم ستفتحون أرضا يذكر فيها القيراط فاستوصوا بأهلها خيرا. وجعل عليهم لكل فدان نصف اردب قمح وويبتين من شعير الا القرط فلم يكن عليه ضريبة والويبة يومئذ ستة أمداد

وكان عمر بن الخطاب كما حدثنا عبد الملك بن مسلمة

عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب يأخذ ممن صالحه من المعاهدين ماسمى على نفسه لايضع من ذلك شيئا ولا يزيد عليه. ومن نزل منهم على الجزية ولم يسم شيئا يؤديه نظر عمر فى أمره. فاذا احتاجوا خفف عنهم وان استغنوا زاد عليهم بقدر استغنائهم. قال وروى حيوة بن شريح حدثني الحسن بن ثوبان ان هشام بن ابى رقية اللخمى حدثه أن صاحب إخنا قدم على عمرو بن العاص فقال له : أخبرنا ماعلى أحدنا من الجزية فيصبر لها ؟ فقال عمرو وهو يشير إلى ركن كنيسة : لو أعطيتنى من الأرض إلى السقف ما أخبرتك ماعليك. إنما أنتم خزانة لنا إن كثر علينا كثرنا عليكم وإن خفف عنا خففنا عنكم. ومن ذهب إلى هذا الحديث ذهب إلى أن مصر فتحت عنوة

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب قال : قال عمر بن عبد العزيز أيما ذمى أسلم فان إسلامه يحرز له نفسه وماله وما كان من أرض فانها من فىء الله على المسلمين. حدثنا عبد الملك ابن مسلمة حدثنا الليث بن سعد أن عمر بن عبد العزيز قال : أيما قوم صالحوا على جزية يعطونها فمن أسلم منهم كان أرضه وداره لبقيتهم. قال الليث وكتب الىّ يحيى بن سعيد أن ما باع القبط فى جزيتهم وما يؤخذون به من الحق الذى عليهم من عبد أو وليدة أو بعير أو بقرة

أو دابة فان ذلك جائز عليهم جائز لمن ابتاعه منهم غير مردود اليهم إن أيسروا. وما أكروا من أرضهم فجائز كراؤه الا أن يكون يضر بالجزية التي عليهم فلعل الأرض أن ترد عليهم ان أضرت بجزيتهم وان كان فضلا بعد الجزية فانا نرى كراءها جائزا لمن تكاراها منهم . قال يحيى ونحن نقول الجزية جزيتان فجزية على رؤوس الرجال وجزية جملة تكون على أهل القرية يؤخذ بها أهل القرية. فمن هلك من أهل القرية التى عليهم جزية مسماة على القرية ليست على رؤوس الرجال فانا نرى ان من هلك من أهل القرية ممن لا ولد له ولا وارث أن أرضه ترجع إلى قريته فى جملة ماعليهم من الجزية . ومن هلك ممن جزيته على رؤوس الرجال ولم يدع وارثا فان أرضه للمسلمين . قال الليث وقال عمر بن عبد العزيز الجزية على الرؤوس وليست على الأرضين (يريد أهل الذمة)

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا بن لهيعة عن عبد الملك بن جنادة أن عمر بن عبد العزيز كتب الى حيان بن سريج أن يجعل جزية موتى القبط على أحيائهم . قال وحديث عبد الملك هذا يدل على أن عمر بن عبد العزيز كان يرى أن أرض مصر فتحت عنوة وأن الجزية إنما هى على القرى . فمن مات من أهل القرى

كانت تلك الجزية ثابتة عليهم. وأن موت من مات منهم لايضع عنهم من الجزية شيئا . قال ويحتمل أن تكون مصر فتحت بصلح فذلك الصلح ثابت على من بقى منهم . وأن موت من مات منهم لايضع عنهم مما صالحوا عليه شيئا والله أعلم

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن محمد بن عمرو عن ابن جريج أن رجلا أسلم على عهد عمر بن الخطاب فقال ضعوا الجزية عن أرضى فقال عمر لا . إن أرضك فتحت عنوة . قال عبد الملك وقال مالك ابن أنس : ماباع أهل الصلح من أرضهم فهو جائز لهم . وما فتح عنوة فان ذلك لايشترى منهم أحد ولا يجوز لهم بيع شيء مما تحت أيديهم من الأرض لأن أهل الصلح من أسلم منهم كان أحق بأرضه وماله . وأما أهل العنوة الذين أخذوا عنوة فمن أسلم منهم أحرز إسلامه نفسه وأرضه للمسلمين لأن أهل العنوة غلبوا على بلادهم وصارت فيئا للمسلمين ولأن أهل الصلح إنما هم قوم امتنعوا ومنعوا بلادهم حتى صالحوا عليها وليس عليهم إلا ماصالحوا عليه . ولا أرى أن يزاد عليهم ولا يؤخذ منهم إلا ما فرض عمر بن الخطاب لأن عمر خطب الناس فقال قد فرضت لكم الفرائض وسنت لكم السنن وتركتم على الواضحة . قال وأما جزية الأرض فلا علم لى ولا أدرى كيف صنع فيها

عمر غير أن قد أقر الأرض فلم يقسمها بين الناس الذين افتتحوها . فلو نزل هذا بأحد كنت أرى أن يسأل أهل البلاد أهل المعرفة منهم والأمانة كيف كان الأمر فى ذلك . فان وجد من ذلك علما يشفى والا اجتهد فى ذلك هو ومن حضره من المسلمين

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا الليث بن سعد أن عمر بن عبد العزيز وضع الجزية عمن أسلم من أهل الذمة من أهل مصر وألحق فى الديوان صلح من أسلم منهم فى عشائر من أسلموا على يديه . قال وقال غير عبد الملك وكانت تؤخذ قبل ذلك ممن أسلم وأول من أخذ الجزية ممن أسلم من أهل الذمة كما حدثنا عبد الملك بن مسلمة عن ابن لهيعة عن رزين بن عبد الله المرادى ، الحجاج بن يوسف . ثم كتب عبد الملك بن مروان الى عبد العزيز بن مروان أن يضع الجزية على من أسلم من أهل الذمة فكلمه ابن حجيرة فى ذلك فقال أعيذك بالله أيها الأمير ان تكون أول من سن ذلك بمصر فوالله إن أهل الذمة ليتحملون جزية من ترهب منهم . فكيف تضعها على من أسلم منهم فتركهم عند ذلك

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب أن عمر بن عبد العزيز كتب الى حيان ابن سريج أن تضع الجزية عمن أسلم من أهل الذمة فان الله

تبارك وتعالى قال : (فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلّوا سبيلهم إن الله غفور رحيم) . وقال : (قاتلوا الذين لايؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) . وحدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا الليث بن سعد قال : كان لعبد الله بن سعد موالى نصارى فأعتقهم فكان عليهم الخراج . قال الليث : أدركنا بعضهم وإنهم ليؤدون الخراج

حدثنا عثمان بن صالح و عبد الله بن صالح قالا حدثنا الليث بن سعد قال : لما ولى ابن رفاعة مصر خرج ليحصى عدة اهلها وينظر فى تعديل الخراج عليهم . فأقام فى ذلك ستة اشهر بالصعيد حتى بلغ أسوان ومعه جماعة من الأعوان والكتاب يكفونه ذلك بجد وتشمير . وثلاثة أشهر بأسفل الأرض فأحصوا من القرى أكثر من عشرة آلاف قرية . فلم يحص فيها فى أصغر قرية منها أقل من خمسمائة جمجمة من الرجال الذين يفرض عليهم الجزية . اه

وعلى ذلك تنقسم الجزية الى نوعين :

(١) جزية على رؤوس الرجال

(٢) جزية جملة تكون على أهل القرية

والنوع الأول من هذه الجزية هو الذى جرى به العمل فى مصر لانطباقه على معاهدة الصلح التى أبرمت بين عمرو والمقوقس وتم الاتفاق فيها على أن يفرض على كل رأس ممن تجب عليهم هذه الجزية ديناران (١٢٠ قرشاً) . وعدد الذين فرضت عليهم الجزية هو ستة ملايين ولكنهم فى الواقع كانوا أكثر من هذا العدد أى ثمانية ملايين كما ذكر فى الفصل السابق وفى الاحصاء الآنف الذكر الذى عمله ابن رفاعة وذكر فيه أنه وجد أكثر من عشرة آلاف قرية لايحتوى أصغرها على أقل من خمسمائة جمجمة من الذين تفرض عليهم الجزية المذكورة

والمؤلفون إلا قليلا منهم قد اتفقت كلمتهم على الستة الملايين. ويؤيد هذا تعيينهم الجزية باثنى عشر ألف ألف دينار أى ٧/٢٠٠/٠٠٠ ج . م

وهذه هى المبالغ التى دونوها بهذا الصدد :

قال ابن عبد الحكم فى كتاب (فتوح مصر ص ١٦١) :

حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد أن عمرا جباها اثنى عشر ألف ألف (٧/٢٠٠/٠٠٠ ج . م). اه

وقال اليعقوبى فى كتاب (البلدان ص ٣٣٩) :

جباها عمرو فى السنة الثانية عشرة آلاف ألف (٦/٠٠٠/٠٠٠ ج . م). اه

وقال البلاذرى فى كتاب (فتوح البلدان ص ٢١٦) :

حدثنى أبو أيوب الرقى عن عبد الغفار عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب قال جبى عمرو خراج مصر وجزيتها ألفى ألف (٢٠٠/٠٠٠/١ ج٠م)٠ اه

وقال الكندى فى كتاب (فضائل مصر ص ٢٠١) :

فلما كان فى العام المقبل (الثانى) جباها (أى عمرو) اثنى عشر ألف ألف دينار (٢٠٠/٠٠٠/٧ ج٠م). اه

وقال المسبحي كما جاء فى كتاب (بدائع الزهور) لابن اياس ج ١ ص ٢٥ :

جباها عمرو بن العاص فبلغ خراجها اثنى عشر ألف ألف دينار (٢٠٠/٠٠٠/٧ ج٠م) . اه

وقال أبو صالح الأرمنى فى تاريخه (الكنائس ص ٢٩) :

كان المحمول من جهتهم (أى قبط مصر) اثنى عشر ألف ألف دينار (٢٠٠/٠٠٠/٧ ج٠م) خارجا عن جزية اليهود بمصر وأعمالها . اه

وقال ابن وصيف شاه كما جاء فى كتاب (نشق الأزهار) لابن اياس ص ٣٦ :

جبى خراج مصر فى الاسلام عمرو بن العاص لما فتحها مكانة (أى عنوة) اثنى عشر ألف ألف دينار (٢٠٠/٠٠٠/٧ ج٠م) . اه

وقال المقريزى فى خططه ج ١ ص ٧٩ :

قال الليث بن سعد رضى الله عنه جباها عمرو بن العاص رضى الله عنه اثنى عشر ألف ألف دينار (٧/٢٠٠/٠٠٠ ج.م). اه

وقال أبو المحاسن فى كتابه (النجوم الزاهرة ج ١ ص ٤٩):

وجباها عمرو بن العاص فى الاسلام اثنى عشر ألف ألف دينار (٧/٢٠٠/٠٠٠ ج.م). اه

فيتضح مما سبق ذكره أن مبلغ الاثنى عشر مليون دينار (٧/٢٠٠/٠٠٠ ج.م) هو بلا ريب المبلغ الذى ينبغي تقديره للجزية التى جباها عمرو فى السنة الثانية من حكمه

أما الخراج فقد اختلف المؤرخون فى تقديره فى عهد هذا الخليفة كما هو مبين فى القسم الخاص بذلك . وقد ذكرنا عنه هناك بطريق الاستنتاج ثلاثة مبالغ هى :

(١) بناء على رواية ابن عبد الحكم ٨١٦/٦٦٦ ج.م

(٢) بناء على رواية اليعقوبى ٤٢٠/٠٠٠ ج.م

(٣) بناء على رواية البلاذرى ٣/٣٠٠/٠٠٠ ج.م

وباضافة كل من هذه المبالغ إلى الجزية وهى (٧/٢٠٠/٠٠٠ ج.م) يكون الحاصل :

على التقدير الأول ٨/٠١٦/٦٦٦ ج.م

وعلى التقدير الثانى ٧/٦٢٠/٠٠٠ ج.م

و « « الثالث ١٠/٥٠٠/٠٠٠ ج.م

وعلى هذا تكون ايرادات مصر فى عهد هذا الخليفة أحد هذه المبالغ

خلافة عثمان بن عفان

سنة ٣٥ هـ (٦٦٥ م)

هذا الخليفة هو ثالث الخلفاء الراشدين الذين تولوا الخلافة بعد النبي صلعم . وقد أبقى عمرا على رأس حكومة مصر سنتين إلا أنه لايوجد لدينا أى مستند نركن إليه فى تقديم بيان عن نتيجة إدارته المالية فى أثناء هذه المدة

وبعد ذلك استبدل عبد الله بن سعد بن أبى سرح أخاه فى الرضاعة بعمرو . فشمر بالطبع كما يفعل كل حاكم جديد عن ساعد الجد وجبى الجزية أكثر من جباية عمرو لها

ولقد أثار ذلك بين عمرو والخليفة جدلا رواه لنا ابن عبد الحكم فى كتاب (فتوح مصر ص ١٦١) هذا نصه :

قال : قال الليث : وجباها عبد الله بن سعد حين استعمله عليها عثمان أربعة عشر ألف ألف (٨/٤٠٠/٠٠٠ ج.م)

فقال عثمان لعمرو : يا أبا عبد الله درت اللقحة بأكثر من درها الأول قال عمرو : أضررتم بولدها . وقال غير الليث : فقال له عمرو : ذلك إن لم يمت الفصيل . اه

وإليك مبالغ الجزية فى عهد هذا الخليفة التى ذكرها مختلفو المؤرخين :

	دينار	جنيه مصرى
ابن عبد الحكم (فتوح مصر ص ١٦١)	١٤/٠٠٠/٠٠٠	٨/٤٠٠/٠٠٠
اليعقوبى . (البلدان ص ٣٣٩)	١٢/٠٠٠/٠٠٠	٧/٢٠٠/٠٠٠
البلاذرى ... (فتوح البلدان ص ٢١٦)	٤/٠٠٠/٠٠٠	٢/٤٠٠/٠٠٠
الكندى ... (فضائل مصر ص ٢٠١)	١٤/٠٠٠/٠٠٠	٨/٤٠٠/٠٠٠
أبو صالح الأرمنى (الكنائس ص ٢٨)	٤/٠٠٠/٠٠٠	٢/٤٠٠/٠٠٠
ابن وصيف شاه (نشق الأزهار ص ٣٦)	١٤/٠٠٠/٠٠٠	٨/٤٠٠/٠٠٠
ابن إياس (بدائع الزهور ج ١ ص ٢٦)	١٤/٠٠٠/٠٠٠	٨/٤٠٠/٠٠٠

وقال الكندى كما جاء فى كتاب (بدائع الزهور لابن اياس ج ١ ص ٢٦) :

كان عبد الله بن أبى سرح أخا الامام عثمان بن عفان من الرضاع . فلما تولى على مصر رحل عنها عمرو بن العاص وأتى المدينة الشريفة . فلما استقر ابن أبى السرح بمصر جبى خراجها فى تلك السنة أربعة عشر ألف ألف دينار (٨/٤٠٠/٠٠٠ ج. م)

فلما وصل خراج مصر إلى الامام عثمان بن عفان نظر إلى عمرو بن العاص وقال : لقد درت اللقحة بعدك ياعمرو . فقال له : نعم ولكن أجاعت أولادها . وإن هذه الزياده التي أخذها عبد الله بن أبى السرح إنما هى على الجماجم . فانه أخذ عن كل رأس دينارا خارجا عن الخراج (أى ثلاثة دنانير — ١٨٠ قرشا —) . فحصل لأهل مصر بسبب ذلك الضرر الشامل . اه

فاذا اتخذنا فى هذه الحالة الأشخاص البالغ عددهم ستة ملايين نسمة أساسا — وهم الذين كان يجبى منهم عمرو الجزية — كان ينبغى أن تبلغ الجباية ثمانية عشر مليون دينار (١٠/٨٠٠/٠٠٠ ج. م) . فهذا النقص يجب أن يكون منشؤه معافاة الأشخاص الذين اعتنقوا الاسلام حديثا

وظاهر مما تقدم أن هؤلاء المؤلفين اختلفوا فى تعيين المبلغ الذى جباه هذا الوالى من القطر . ومع أن أكثرهم ذكر أنه أربعة عشر مليون دينار (٨/٤٠٠/٠٠٠ ج. م) فلدينا برهان آخر على أن المبلغ الذى جباه عبد الله بن أبى سرح كان أكثر مما جباه سلفه . وأنه ينبغى أن يكون أربعة عشر مليون دينار (٨/٤٠٠/٠٠٠ ج. م) . وهذا البرهان هو ما دار من الحوار بين عثمان وعمرو وأتينا على ذكره آنفا

ولم نعثر على مبالغ أخرى جبيت فى ذلك العهد . وعلى هذا فنحن مضطرون أن نعتبره المبلغ المكون لايرادات مصر فى عهد هذا الخليفة

خلافة معاوية بن أبي سفيان

سنة ٦٠ هـ (٦٨٠ م)

هــذا الخليفــة هو أول خلفاء بني أمية فى دمشق . ولما ارتقى عرش الخلافة سنة ٤١ هـ (٦٦١ م) كان عمرو عاملا على مصر ثانى مرة . فبقى فيها إلى أن توفى فى سنة ٤٣ هـ (٦٦٣ م) . وتعاقب عليها بعده ثلاثة ولاة فى عهد هذا الخليفة هم : عتبة بن أبى سفيان وعقبة بن عامر ومسلمة بن مخلد

ولم نجد من بين المؤرخين من ذكر قيمة الايرادات فى عهد هذا الخليفة إلا اثنين هما :

(١) ياقوت فى (معجم البلدان ج ٥) عند الكلام على مصر قال :

لما وليها (أى عمرو) فى أيام معاوية جباها تسعة آلاف ألف دينار (٥/٤٠٠/٠٠٠ ج٠ م) . اه

(٢) اليعقوبى فى كتاب (البلدان ص ٣٣٩) قال :

ثم أسـلم رجالها فبلغ خراج الأرض فى أيام معـاوية مـع جزية رؤوس الرجال خمسـة آلاف ألف دينـار (٣/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) . اه

خلافة سليمان بن عبد الملك

سنة ٩٩ هـ (٧١٧ م)

هـذا الخليفـة هو سابع خلفاء بني أميـة بدمشق . وكان عامله فى مصر عبد الملك بن رفاعة . وقد زادت فى عهده الايرادات . و يرجع سبب هذه الزيادة إلى عامل الخراج أسـامـة ابن زيد . وهو رجل جشع غليظ القلب ، ولذا كرهه النـاس كرهـا شديدا . وهذا العـامل هو الذى أقام فى عهد هـذا الخليفـة بنـاء مقيـاس النيـل الذى بالروضة الآن

أما الايراد فقد تـكلم عنـه مؤلفـان .

(١) ابن وصيف شاه كما جاء فى كتاب (نشق الأزهار) لابن اياس ص ٣٧ قال :

جباها أسامة بن زيد عامل مصر فى خلافة سليمان بن عبـد الملك بن مروان الأموى ، اثنى عشر ألف ألف دينـار (٧/٢٠٠/٠٠٠ ج . م) . اه

(٢) المقريزى فى خططه ج ١ ص ٩٩ قال :

يقال إن أسامة بن زيد جباها فى خلافة سليمان ابن عبد الملك مبلغ اثنى عشر ألف ألف دينار (٧/٢٠٠/٠٠٠ ج٠ م). اهـ

وإذن يكون مبلغ ١٢/٠٠٠/٠٠٠ دينار (٧/٢٠٠/٠٠٠ ج٠ م) هو إيراد مصر فى عهد هذا الخليفة

خلافة هرون الرشيد

سنة ١٩٣ هـ (٨٠٩ م)

هذا الخليفة هو خامس الخلفاء العباسيين ببغداد. وفى عصره هبطت إيرادات مصر مرة أخرى

قال اليعقوبى فى كتاب (البلدان ص ٣٣٩):

ثم أسلم رجالها فبلغ خراج الأرض مع جزية رؤوس الرجال فى أيام هرون الرشيد أربعة آلاف ألف دينار (٢/٤٠٠/٠٠٠ ج٠ م). اهـ

وهذا المبلغ يكوّن إيراد مصر فى عهد هذا الخليفة من الجزية والخراج معا

حكومة احمد بن طولون

سنة ٢٧٠ هـ (٨٨٤ م)

عين أحمد بن طولون فى أول الأمر حاكما على مصر من قبل الخليفة العباسى ببغداد . إلا أنه لما وجد الفرصة لم يتأخر عن انتهازها فانفصل عن الخلافة . ولما أصبح مستقلا امتنع عن إرسال المبالغ التي كان يرسلها العمال إلى بغداد

ويظهر أنه تولى حكم مصر وهى فى حالة فقر مدقع . إلا أن إدارته الرشيدة وأعماله السديدة أعادت اليها اليسار والرخاء

قال أبو صالح الأرمني فى تاريخه (الكنائس) ص ٣٠ :

بلغ خراج مصر فى أيام بني العباس على يد أحمد بن طولون خمسة آلاف ألف دينار (٣/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

حكومة خمارويه

سنة ٢٨٢ هـ (٨٩٥ م)

إن هذا الأمير هو ابن أحمد بن طولون السابق الذكر

قال الكندى فى كتاب (فضائل مصر ص ٢٠٢) :

بالغ بنــو طولون فى عمارة مصر فجبـاها أبو الجيش (وهذه كنية خمـارويه) . أربعـة آلاف ألف دينـار (٢/٤٠٠/٠٠٠ ج . م). اه

وقال ابن وصيف شاه كما جاء فى كتاب (نشق الأزهار) لابن اياس ص ٣٧ :

وجبـاهـا ابنـه خمـارويه ألف ألف دينـار (٦٠٠/٠٠٠ ج . م). اه

ولو اعتبرنا هذا المبلغ لـكان نقص الايراد فى هـذه المدة القصـيرة كبيرا جدا . فمن رأينا أنه لايدل على جملة الايرادات بل على ماتبقى منها بعد المصروفات . ويؤيدنا فى هذا الرأى ما ذكره الكندى آنفا وقول المقريزى هذا :

قال المقريزى فى خططه ج ١ ص ٩٩ :

وجباها ابنه الأمـير أبو الجيش خمارويه بن أحمـد أربعة آلاف ألف دينـار (٢/٤٠٠/٠٠٠ ج . م) مع رخاء الأسعـار أيامئذ . فانه ربما يبـع فى الأيام الطولونيـة القمح كل عشرة أرادب بدينار (٦٠ قرشا). اه

وبنـاء على ماتقدم يجب تقـدير إيراد هـذا العصر بأربعة ملايين دينار (٢/٤٠٠/٠٠٠ ج . م)

حكومة الاخشيد محمد بن طغج

سنة ٣٣٤ هـ (٩٤٦ م)

هذا الأمير هو رأس الأسرة الأخشيدية

قال ابن وصيف شاه كما جاء فى كتاب (نشق الأزهار) لابن اياس ص ٣٧ :

بلغ خراج مصر فى أيام الأمير محمد بن طغج الاخشيدى ألف ألف دينار (٦٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

وهذا المبلغ يجب اعتباره كما اعتبرناه فى حكم خمارويه زيادة الايرادات على المصروفات . ويؤيد هذا — كما سيظهر ذلك فى القسم الخاص بالخراج — ماذكره المقريزى فى خططه ج ١ ص ٩٩ عن الخراج وحده دون سائر وجوه الايرادات الأخرى فى عهد هذا الحاكم حيث قال :

بلغ خراج مصر فى أيام الأمير أبى بكر محمد بن طغج الاخشيد ألفى ألف دينار (١/٢٠٠/٠٠٠ ج . م) سوى ضياعه التى كانت ملكا له . اهـ

حكومة كافور الاخشيدى

سنة ٣٥٧ هـ (٩٦٨ م)

هذا الأمير هو رابع أمراء الأسرة الاخشيدية

قال أبو صالح الأرمنى فى تاريخه (الكنائس) ص ٣٠ وما يليها :

اشتمل ارتفاع مصر وما معها وجميع نفقاتها لسنة فى مملكة كافور الأستاذ الاخشيدى بتقدير فكان ثلاثة آلاف ألف ومائتي ألف وينيف سبعين ألف دينار (١/٩٦٢/٠٠٠ ج. م). وكان الزائد فى النفقات عن الارتفاع مائتى ألف دينار (١٢٠/٠٠٠ ج. م). اهـ

وقال المقريزى فى خططه ج ١ ص ٩٩ :

بلغت الرواتب فى أيام كافور الاخشيدى خمسمائة ألف دينار (٣٠٠/٠٠٠ ج. م) فى السنة لأرباب النعم والمستورين وأجناس الناس ليس فيهم أحد من الجيش ولا من الحاشية ولا من المتصرفين فى الأعمال . فحسن له على بن صالح الروذبادى الكاتب أن يوفر من مال الرواتب شيئا ينتقصه من أرزاق الناس . فساغة جلس يعمل حككه جبينه فحكه بقلمه والحكاك يزيد به إلى أن قطع العمل وقام لمابه . فعولج حينئذ بالحديد حتى مات فى رمضان سنة سبع وأربعين وثلثمائة وهذه موعظة من الله لمن توسط للناس بالسوء .

قال تعالى (ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله)

ولما مات كافور نزلت محن شديدة كثيرة بمصر من الغلاء والفناء والفتن فاتضع خراجها إلى أن قدم جوهر القائد من بلاد المغرب بعساكر مولاه المعز لدين الله أبي تميم معد . اهـ

خلافة المعز لدين الله

سنة ٣٦٥ هـ (٩٧٥ م)

إن هذا الخليفة هو أول الخلفاء الفاطميين الذين أتوا من بلاد المغرب وفتحوا مصر

قال المقريزى فى خططه ج ١ ص ٩٩ :

جبى جوهر القائد الخراج لسنة ثمان[1] وخمسين وثلثمائة (٩٦٩ م) ثلاثة آلاف ألف دينار وأربعمائة ألف دينار ونيفا (٢/٠٤٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

وقال أبو صالح الأرمنى فى تاريخه (الكنائس) ص ٣٠ :

بلغ خراج مصر على يد يعقوب بن يوسف (وهو يعقوب بن يوسف بن كلس الذى كان وزيرا لهذا الخليفة

---

(١) الصواب سنة تسع وخمسين وثلثمائة (٩٧٠ م) لان فتح مصر على يد جوهر كان فى ١٧ شعبان سنة ٣٥٨ = أى فى أواخر هذه السنة (٦ يوليو سنة ٩٦٩ م) . وقد دخلها وهى فى غاية الاضمحلال فلا يعقل أن يجبيها هذه الجباية فى السنة المذكورة . وسيأتى لذلك مزيد ايضاح فى قسم الخراج

بعـــد سنة ٣٦٢ هـ « ٩٧٢ م ») ، أربعـــة آلاف ألف (٢/٤٠٠/٠٠٠ ج٠ م) ٠ اهـ

خلافة العزيز بالله

سنة ٣٨٦ هـ (٩٩٦ م)

هذا الخليفـــة هو ابن الخليفـــة السابق وثانى الخلفـــاء الفاطميين الذين حكموا مصـــر

قال أبو صالح الأرمنى فى تاريخه (الكنائس) ص ٣٠ :

انتهى خراج مصـــر على يد يعقوب بن يوسف (هـــو يعقوب بن يوسف بن كلس الذى بقى وزيرا لهـــذا الخليفـــة) إلى ثلاثة آلاف ألف دينار (١/٨٠٠/٠٠٠ ج٠ م) ٠ اهـ

خلافة الحاكم بأمر الله

سنة ٤١١ هـ (١٠٢١ م)

هـــذا الخليفة تولى الحـــكم بعد الخليفـــة السابق وهو ثالث الخلفاء الفــاطميين بمصر

قال ابن وصيف شاه كما جاء فى كتاب (نشق الأزهار) لابن اياس ص ٣٧ و ٣٨ :

وجباها فى أيام الحاكم بأمر الله ثلاثة آلاف ألف دينار وأربعمائة ألف دينار (٣/٤٠٠/٠٠٠ ج. م). اهـ

خلافة المستنصر بالله

سنة ٤٨٧ هـ (١٠٩٤ م)

هـذا الخليفـة هـو خامس الخلفاء الفاطميين . تولى حـكم مصـر مدة ستـين سنة قمرية . وقد جاء عن الايراد فى عهده أقوال مختلفة ها هى :

قال المقريزى فى خططه ج ١ ص ٩٩ و ١٠٠ :

أمر الوزير النـاصـر للدين أبو الحسين عبد الرحمن اليـازورى وزير مصـر فى خلافة المستنصر بالله بن الظاهر (من سنة ٤٤١ هـ إلى ٤٥٣ هـ — ١٠٥٠ م إلى ١٠٦١ م —) أن يعمل قدر ارتفـاع الدولة وما عليها من النفقات . فعمل أرباب كل ديوان ارتفاعه وما عليه وسـلم الجميـع لمتولى ديوان المجلس وهو زمام الدواوين . فنـظم عليه عملا جامعا وأتاه به فوجد ارتفـاع الدولة ألفي ألف دينـار (٢/٠٠٠/٠٠٠ ج. م). منهـا الشام ألف ألف دينـار (١/٠٠٠/٠٠٠ ج. م) ونفقاته بازاء ارتفـاعـه . والريف وباقى الدولة ألف ألف دينـار . اهـ

ومن المعقول أن يكون المبلغ الثانى المذكور هنا عن مصر هو زيادة الايرادات على المصروفات

وقال القاضى أبو الحسن المخزومى فى كتاب (المنهاج فى علم الخراج) كما جاء فى خطط المقريزى ج ١ ص ١٠٠ ماملخصه :

وقفت على مقايسة عملت لأمير الجيوش بدر الجمالى حين قدم مصر فى أيام الخليفة المستنصر وغلب على أمرها وقهر من كان بها من المفسدين شرح فيها أن الذى استقرت عليه جملة ما كان يتأدى من الخراج فى سنة ست وستين وأربعمائة الهلالية (١٠٧٤ م) قبل نظر أمير الجيوش ، كان ألفى ألف وثمانمائة ألف دينار (٠٠٠/٦٨٠/١ ج . م). وأن الذى استقرت عليه الجملة عينا لسنة ثلاث وثمانين وأربعمائة الهلالية (١٠٩٠م) ثلاثة آلاف ألف ومائة ألف دينار (٠٠٠/٨٦٠/١ ج . م) . اه

خلافة المستعلى بالله

سنة ٤٩٥ ه (١١٠١ م)

هذا الخليفة هو ابن الخليفة السابق وقد تولى الخلافة بعده وهو سادس الخلفاء الفاطميين بمصر

قال ابن ميسر فى كتاب (أخبار مصر ج ٢ ص ٥٩:)

أمر الأفضل (وكان وزيرا لهذا الخليفة) بعمل تقدير ارتفاع ديار مصر . فعمل ذلك وجاء خمسة آلاف ألف دينار (٠٠٠/٠٠٠/٣ ج . م) . وكان متحصل الأهراء ألف الف إردب . اه

فاذا فرضنا أن هذه الكمية من الأرادب كانت تحتوى على ٠٠٠/٥٠٠ إردب قمح ثمنها باعتبار الاردب ٣٥ قرشا ٠٠٠/١٧٥ ج . م ، وتحتوى على ٠٠٠/٥٠٠ إردب شعير ثمنها باعتبار الاردب ٢٥ قرشا ٠٠٠/١٢٥ ج . م ، كانت جملة ثمنها ٠٠٠/٣٠٠ ج . م . وباضافته إلى ماتساوبه خمسة آلاف ألف الدينار من الجنيهات يكون الحاصل ٠٠٠/٣٠٠/٣ ج . م وهو قيمة الايراد فى عهد هذا الخليفة

خلافة الحافظ لدين الله

سنة ٥٤٤ هـ (١١٤٩ م)

هذا الخليفة هو ثامن الخلفاء الفاطميين بمصر

قال المقريزى فى خططه ج ١ ص ١٠٠ :

ثم تقاصرت (أى جباية مصر) إلى أن جباها القاضى الموفق أبو الكرم بن معصوم العاصمى التنيسى عينا خالصا إلى بيت المال بعد المؤن والكلف ، ألف ألف دينار ومائتى ألف دينار (٠٠٠/٧٢٠ ج . م) إلى آخر سنة أربعين وخمسمائة (١١٤٥ م)

وإليك ملخصا بما سبق ذكره من الايرادات فى هذا العصر :

الخليفـــة أو الحاكم	الايرادات بالدنانير	الايرادات بالجنيهات المصرية
خلافة عمر بن الخطاب	١٣/٣٦١/١١٠	٨/٠١٦/٦٦٦
« « « «	١٢/٧٠٠/٠٠٠	٧/٦٢٠/٠٠٠
« « « «	١٧/٥٠٠/٠٠٠	١٠/٥٠٠/٠٠٠
« عثمان بن عفان	١٤/٠٠٠/٠٠٠	٨/٤٠٠/٠٠٠
« معاوية بن أبى سفيان	٩/٠٠٠/٠٠٠	٥/٤٠٠/٠٠٠
« « « « «	٥/٠٠٠/٠٠٠	٣/٠٠٠/٠٠٠
« سليمان بن عبد الملك	١٢/٠٠٠/٠٠٠	٧/٢٠٠/٠٠٠
« هرون الرشيد	٤/٠٠٠/٠٠٠	٢/٤٠٠/٠٠٠
حكومة أحمد بن طولون	٥/٠٠٠/٠٠٠	٣/٠٠٠/٠٠٠
« خمارويه	٤/٠٠٠/٠٠٠	٢/٤٠٠/٠٠٠
« كافور الاخشيدى . .	٣/٢٧٠/٠٠٠	١/٩٦٢/٠٠٠
خلافـــة المعز لدين الله	٣/٤٠٠/٠٠٠	٢/٠٤٠/٠٠٠
« « « «	٤/٠٠٠/٠٠٠	٢/٤٠٠/٠٠٠
« العزيز بالله	٣/٠٠٠/٠٠٠	١/٨٠٠/٠٠٠
« الحاكم بأمر الله	٣/٤٠٠/٠٠٠	٢/٠٤٠/٠٠٠
« المستنصر بالله	٢/٨٠٠/٠٠٠	١/٦٨٠/٠٠٠
« « «	٣/١٠٠/٠٠٠	١/٨٦٠/٠٠٠
« المستعلى بالله ...	٥/٥٠٠/٠٠٠	٣/٣٠٠/٠٠٠

الخليفـــة أو الحاكم	الايرادات بالدنانير	الايرادات بالجنيهات المصرية
حكومة صلاح الدين الايوبى	١٥٧/٤٨٠/٥	٠٩٤/٢٨٨/٣
« الظاهر بيبرس	٠٠٠/٠٠٠/١٢	٠٠٠/٢٠٠/٧

وأما زيادة الايرادات على المصـــروفات فهي :

الخليفـــة أو الحاكم	الزيادة بالدنانير	الزيادة بالجنيهات المصرية
حكومة خمارويه	٠٠٠/٠٠٠/١	٠٠٠/٦٠٠
« الاخشيد محمد ...	٠٠٠/٠٠٠/١	٠٠٠/٦٠٠
« كافور الاخشيدى .	٠٠٠/٢٠٠	٠٠٠/١٢٠
خلافة المستنصر بالله	٠٠٠/٠٠٠/١	٠٠٠/٦٠٠
« الحافظ لدين الله ..	٠٠٠/٢٠٠/١	٠٠٠/٧٢٠

الفصل السادس

عصر العـــثمانيـــين

من سنة ٩٢٣ هـ (١٥١٧ م) إلى ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م)

إننا نرى أنفسنا مضطرين بعـــد أن أتينا على ذكر سلسلة الخلفاء الفاطميين وحكومتى صلاح الدين الأيوبى والظـــاهر بيبرس

ثم بعده لم يجبها هذه الجباية أحد حتى انقرضت الدولة الفاطمية. اهـ

حكومة صلاح الدين الأيوبى

سنة ٥٨٩ هـ (١١٩٣ م)

هذا السلطان هو مؤسس الأسرة الأيوبية

قال القاضى الفاضل كما جاء فى خطط المقريزى ج ١ ص ٨٧ :

فى متجددات سنة خمس وثمانين وخمسمائة أوراق بما استقر عليه عبر البلاد من اسكندرية إلى عيذاب إلى آخر الرابع والعشرين من شعبان سنة خمس وثمانين وخمسمائة (٧ اكتوبر سنة ١١٨٩ م) خارجا عن الثغور وأبواب الأموال الديوانية والأحكار والحبس ومنفلوط ومنقباط وعدة نواح أوردت أسماءها ولم يعين لها فى الديوان عبرة من جملة أربعة آلاف الف وستمائة الف وثلاثة وخمسين ألفا وتسعة عشر دينارا (٢/٧٩١/٨١١ ج . م) . اهـ

وأما إيرادات الثغور فى عهده فكانت :

الثغر	إيراده بالدينار	إيراده بالجنيه المصرى
ضواحى ثغر الاسكندرية	٨٠٠/١٣٨	٤٨٠/٠٨٣
رشيد	٢/٠٠٠	١/٢٠٠
اسوان	٢٥/٠٠٠	١٥/٠٠٠
المجموع	٨٢٧/١٣٨	٤٩٦/٢٨٣

وباضافـــة هذا إلى المبلغ الآنف الذكر يكون الحاصل ١٥٧/٤٨٠/٥ دينارا (٠٩٤/٢٨٨/٣ ج ٠ م)

وهذه القيمة وان كانت لاتدل على ايرادات مصر كلها إلا أننا نعتبرها جديرة بالذكر لأنها تكوّن الجزء الأكبر من تلك الايرادات حقا

حكومة الظاهر بيبرس البندقدارى

سنة ٦٧٦ هـ (١٢٧٧ م)

إن هـــذا الملك هو سادس ملوك الأسرة المعروفـــة بالمماليك البحرية . وقد زادت فى عـــهده إيرادات مصر زيادة ظاهرة . ويرجع السبب فى ذلك إلى ارتفـــاع الخراج فى عـــهده ارتفـــاعا كبيرا كما ســـيتضح ذلك عند مراجعة القسم الخاص به إذ منه يتبين أن الخراج وحده بلغ ٥٨٤/٨١٦/١٠ دينـــارا (٩٥٠/٤٨٩/٦ ج ٠ م)

ولم يرو شيئا عن هـــذا الملك إلا ابن اياس إذ قال فى كتابه (بدائع الزهور ج ٣ ص ٢٦٦) :

جبي خراج مصر فى أيام الملك الظاهر بيبرس البندقدارى فكان اثنى عشر ألف ألف دينـــار (٠٠٠/٢٠٠/٧ ج ٠ م) ٠ اه

أن نتخطى قرونا كثيرة ونهبط إلى عصر العثمانيين . وما ذلك إلا لأن التاريخ مع الأسف سكت فى هذه الفترة كلها ولم يأت بشىء فى الموضوع الذى نعالجه الآن . على أننا سنهبط مرة أخرى فى هذا العصر حتى نجد مايخص موضوعنا

قال البكرى فى كتابه (الكواكب السائرة ص ٢٢٩ و ٢٣٠) :

سألت بعض كتبة الديوان وغيره عن مبلغ خراج مصر فى سنة خمس وثلاثين وألف (١٦٢٦ م) فقال ثمانى عشرة كرة — مائة ألف — (٨٠٠/٠٠٠/١ دينار — ٠٨٠/٠٠٠/١ ج م) منها يجهز للأبواب العثمانية بالديار الرومية ستمائة ألف دينار (٣٦٠/٠٠٠ ج م) . والباقى يصرف للحرمين الشريفين والصناجق بها والعساكر بها . فهذا خلاف مايأتى للبكلر بكى بها من الخدم والتقادم من خيل وجمال وبغال وأقمشة وسكر . فنسأل الله تعالى أن يجعلها دار إسلام ليوم القيامة آمين . اه

وقال استيف Estève فى مقدمة مذكرته عن مالية مصر (كتاب وصف مصر ج ١ ص ٢٩٩) :

شرع السلطان سليم الأول فى وضع خطة خاصة لادارة مصر وحكومتها . غير أن المنية عاجلته بعد فتحها بزمن يسير فحال ذلك دون إتمام هذا العمل الهام . إلا أن ابنه سليمان الذى تولى الخلافة بعده أتم ما شرع فيه . وفى عهد هذا

السلطان تم وضع القوانين واللوائح النظامية لمصر . ولكن الانتصارات والفتوحات التى كانت لأبيه فيها وهى عادة تسترعى أنظار الشعوب أكثر من أن تسترعيها النظم الادارية الي لها التأثير الأكبر فى أحوال معيشتهم ، جعلت المصريين الآن لايذكرون إلا السلطان سليما . أما السلطان سليمان الواضع الحقيق للقوانين التى يسيرون عليها فقلما يأتى ذكره على ألسنتهم . اه

وبعد هذه المقدمة بين استيف مختلف أبواب الايرادات تبيينا واضحا . وأننا نجمل لك أرقامها فيما يلى :

أنواع الايرادات	قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنيهات المصرية
الخراج نقدا وعينا	٢٧/٢٩٦/١٩٢	١/٠٥٢/٩٥١
الأوقاف...............	١٥/٥٩٧	٦٠٢
ضريبة على المشحونات	٣٨٣/٤٤٨	١٤/٧٩٢
الجمارك............	٣/٢٩٦/٦٢٦	١٢٧/١٦٨
رسوم جمركية أخرى .	٦/٨٢٤	٢٦٣
رسوم متنوعة	٩٩/٤٢١	٣/٨٣٥
ضرائب الالتزام	١٢/٤٩٥	٤٨٢
الجزية............	٨٨/٥٠٣	٣/٤١٤
الجملة ...	٣١/١٩٩/١٠٦	١/٢٠٣/٥٠٧

ومع ان استيف لم يذكر السنة التي جبيت فيها

هذه الايردات فمن رأينا أنها جبيت فى السنوات القريبة من الاحتـــلال الفرنسى

وقال جيبـــون Gibbons (تاريخ الامبراطورية الرومانية ج ٦ ص ٧١) إن قيمة الايرادات التى كان يجبيهـــا سلطان تركيا من مصر فى القرن الماضى بلغت ٢/٤٠٠/٠٠٠ قطعة من الذهب . ونحن نرجح أن هذه القطع كانت دنانير وهى تساوى ١/٤٤٠/٠٠٠ ج . م

وبما أن هذا المؤرخ كان يكتب فى القـــرن التاسع عشر فيكون القرن الذى نوه عنه هو الثـــامن عشر الذى كان استيف يكتب فيه

وبناء على ماذكر يكون لدينـــا عن إيرادات هذا العصر ثلاثة مبالغ هى :

فى أوائل القرن السابع عشر :

البكرى ١/٨٠٠/٠٠٠ دينار ١/٠٨٠/٠٠٠ جنيه مصرى

فى القرن الثامن عشر :

استيف ٣١/١٩٩/١٠٦ فرنكات ١/٢٠٣/٥٠٧ « «

جيبون ٢/٤٠٠/٠٠٠ دينار ١/٤٤٠/٠٠٠ « «

الفصل السابع

عصر الفرنسيين

من سنة ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م) إلى ١٢١٦ هـ (١٨٠١ م)

وصلت الحملة الفرنسية إلى مصر وكانت ماليتها أحط ما كانت فى أى عصر من تاريخها . ولم يحدث فى غضون المدة القصيرة التى قضتها الحملة بها أى تقدم مالى بل زاد الحالة سوءا ماقوبلت به من المناوأة المستمرة من أعدائها. وإليك ماجاء فى التاريخ العلمي والحربى للحملة الفرنسية فى مصر ج ٤ ص ٩٢ :

شرع بونابارت يعمل بما يوحيه إليه حبه للتجديد والاصلاح . وقد كانت القوانين التي سنها الاتراك فى مصر غير ملائمة ولا محكمة حتى أن معظم الناس كانوا يفلتون من دفع الضرائب العمومية . والماليك الذين اعتادوا إذلال الشعب وإرهاقه ماكان يضيرهم هذا الاخلال بالنظام . أما بونابارت وهو كما كان غازيا كان مشرعا فقد عنى بوضع هذا النظام لأنه لايمكنه أن يكون كأولئك الهمج القساة . فعزم أن يطبق على مصر بمعاونة مسيو بوسيلج Poussielgue المدير العام للمالية بعض قوانين حكومة فرنسا المالية . وأول مجهود بذله فى هذا السبيل إنشاء مصلحة للأملاك الأميرية والتسجيل

كان من أعضائها مسيو طليان Tallien العضو بالجمعية الوطنية الفرنسية سابقا ، وباليانو Pagliano ، ومجلون Magallon ، وملطى ، ومصطفى أفندى . وقد توافرت فى هذه المصلحة كفاءة الفرنسيين والمصريين معا وهى التى أعدت الخطط التى جبيت على مقتضاها الضرائب الجديدة التى سميت برسوم التسجيل وإن كانت فى الحقيقة والواقع ضرائب على العقار

وقضت أوامر بونابارت بألا يكون عقد أى عقار معتمدا صحيحا إلا إذا أجرى تسجيله ودفعت عنه الرسوم المقررة . وأن العقارات التى يمضى عليها زمن معين ولم تسجل تصبح من أملاك الحكومة

وقد أصدر قوانين أخرى بضرائب مماثلة لرسوم التسجيل فرضها على الوصايا والهبات بين الأحياء ، وعلى المبادلات وعقود البيع ونقل الملكية وبيع الأملاك المشاعة بطريق المزايدة عليها ، وعلى المحاضر وحقوق الاستثمار وعقود الايجارات وعقود الزواج وعقود الضمان وعقود التوكيلات وأجوزة السفر والتسجيل الشرعى والاتفاقات التجارية والاعلان بالأحكام الخ

وبواسطة هذه السلسلة الطويلة من الضرائب لم يبق شىء فى مصر إلا ووقع تحت طائلتها اللهم إلا النزر اليسير . وكانت الرغبة فى فرض الضرائب هى الروح المسيطر فى هذه

القوانين التي يلوح أنها كانت النواة لوضع قواعد واسعة المدى اتخذت فيما بعد أساسا للقوانين الامبراطورية . ولقد فرض على أهالى مصر جميعهم دفع هذه الضرائب لكنها كانت تنقص نقصا نسبيا فى المدن التى تقل أهمية عن غيرها . اه

وهذه النظامات التى وضعت لتنمية الايرادات قوبلت من الشعب بأشد الكراهة ووقعت عنده وقعا سيئا . وهذا هو الحال دواما فى كل شئ يدخله فاتح أجنبى فى بلد مغلوب على أمره مهما يكن فيه من الفوائد . ولاشتغال الفرنسيين بتدعيم مركزهم فى مصر وقصر المدة التى أقاموها بها ، لم يتمكنوا من تنفيذ كثير من هذه النظامات المالية حتى أن الذى نفذوه منها لم ينفذ بطريقة جدية

وإليك ماوصل إلينا من الروايات بشأن الايرادات الاعتيادية التى جباها الفرنسيون من القطر المصرى :

نقل جومار Jomard عن استيف (لمحة منصف ص ٦) أن إيرادات مصر فى سنة ١٧٩٩ م كانت كالآتى :

نوع الايرادات	قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنيهات المصرية
الخراج نقدا وعينا	٢٢/٥٤٣/٣٩٩	٨٦٩/٦١٣
رسوم تسجيل	٢/٠٠٥/٣٠٦	٧٧/٣٧٨
نقل بعده	٢٤/٥٤٨/٧٠٥	٩٤٦/٩٩١

نوع الايرادات	قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ماقبله	٢٤/٥٤٨/٧٠٥	٩٤٦/٩٩١
أملاك أميرية	٤٩٦/٢٩٧	١٩/١١٣
رسوم الجمارك	١/٦٨٥/٨٣٨	٦٥/٠٣٤
رسوم ايجار الأراضى ..	٣/٢٥٦/٧٥٠	١٢٥/٦٢٩
عوائد مدفوعة من مشايخ البلاد	٢/٢٨٠/٣٥٧	٨٧/٩٦٥
ضرائب على أصحاب الحرف والصنائع	٥٣٣/٧٩٤	٢٠/٥٩١
مسكوكات	٢/٦٨٤/٩٣٩	١٠٣/٥٧٢
رسوم دمغة الذهب والفضة	١٦/١٧١	٦٢٤
الجملة	٣٥/٥٠٢/٨٥١	١/٣٦٩/٥١٩

وذكر رينيه Reynier (مصر بعد واقعة هليوبوليس ص ١٣٤) إيرادات مصر فى سنة ١٨٠٠ م بوجه التقريب . وهى آخر سنة تولى فيها الادارة القائد مينو Menou . وكان مراد بك فى ذاك الوقت يحتل القسم الأكبر من الوجه القبلى ، فامتنع بسبب ذلك تحصيل ضرائب منه ، وهبطت من جهة أخرى إيرادات الجمارك بسبب الحصار الذى كان مضروبا على القطر

وها هي مبالغ الايرادات التي ذكرها :

نوع الايرادات	قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنيهات المصرية
الضرائب العقارية	١٢/٠٠٠/٠٠٠	٤٦٢/٩٠٠
ضرائب غير مقررة	٣/٠٠٠/٠٠٠	١١٥/٧٢٥
ضرائب على أرباب الحرف والصنائع..........	٢/٠٠٠/٠٠٠	٧٧/١٥٠
مسكوكات	٥٠٠/٠٠٠	١٩/٢٨٧
رسوم جمارك	١/٠٠٠/٠٠٠	٣٨/٥٧٥
أملاك أميرية	١/٥٠٠/٠٠٠	٥٧/٨٦٣
ضرائب الملاك وجزية مراد بك	١/٠٠٠/٠٠٠	٣٨/٥٧٥
الجملة	٢١/٠٠٠/٠٠٠	٨١٠/٠٧٥

وعدا هذه المبالغ جبى الفرنسيون من مصر غرامات حربية كان مبلغها جسيما

الفصل الثامن

الأسرة المحمدية العلوية

من سنة ١٢٢٠ هـ (١٨٠٥ م) إلى ١٣٤٢ هـ (١٩٢٣ م)

الوالى محمد على

سنة ١٢٦٤ هـ (١٨٤٨ م)

إن أسرتنا هذه هى التى كان لها شرف افتتاح عصر تقدم وطننا العزيز . والفضل فى ذلك يرجع إلى إرشادات مؤسسها الأعظم محمد على . والتاريخ المذكور هنا هو تاريخ آخر سنى حكمه . لأنه لما بدت عليه أمارات تدل على ضعف قواه العقلية خلفه ابنه البكرى إبراهيم ، وبقى هو مريضا إلى أن توفى فى السنة التالية . وإليك ما عثرنا عليه من إيرادات مصر فى عهد هذا الوالى :

ذكر مانجان Mengin فى كتابه (مختصر تاريخ مصر ج ٢ ص ٣٨٤) بيان إيرادات مصر فى سنة ١٨٢١ م مقدرة بالأكياس . وقد حولنا قيمتها إلى جنيهات مصرية باعتبار أن الكيس يساوى خمسة جنيهات وها هى :

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
الضريبة العقارية	٦٦١/٥٤٠
أرباح الغلال	١٠٥/٠٠٠
« الحرير والتيل	١٠٥/٠٠٠
« بيع الجلود ..	٤٠/٠٠٠
نقل بعده	٩١١/٥٤٠

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ماقبـــله	٩١١/٥٤٠
أرباح بيع الحصير	٦/٠٠٠
« الأرز	٦٨/٥٧٠
« النطرون	٣/٠٠٠
« الصودا	٤/٥٠٠
« الملح	١/٤٠٠
« الخيوط الذهبية	٢/٢٥٠
رسوم الجمـــارك	٧٧/٨٩٠
المسكوكات	١٧/٥٠٠
عوائد الملح والسوائل	٢٥/٠٠٠
« الذبح	١/٨٥٠
« سبك الفضـــة ..	٣/٧٥٠
« السنامـــكى	٦٠٠
« السوائل	١/٧٥٠
إيراد الصيد ببحيرة المنزلة ..	٤/٠٠٠
عوائد بيع الأسماك بالقاهرة .	٧٥٠
« « المواشى	٢٥٠
« المحترفين بالمـــلاهى ..	١/٥٠٠
نقل بعده	١/١٣٢/١٠٠

قيمتها بالجنيهات المصرية	نوع الايرادات
١/١٣٢/١٠٠	ماقبله
٢/٠٠٠	عوائد التركات ... ...
٥/٠٠٠	« البيوت المالية ... ...
٣/٠٠٠	« القيساريات والأسواق
٤/٠٠٠	الجـــزية ... ...
٥٠/٠٠٠	عوائد النخيل . ...
٣/٦٠٠	« الحبوب عند دخولها القاهرة .. ...
١/١٩٩/٧٠٠	الجملة

وزاد مانجـــان أنه كانت توجـــد أبواب أخرى للايرادات مثل احتكار سن الفيل واللبان الخ

وذكر كلوت بك فى كتابه (نظرة عامـــة حول مصر ج ٢ ص ٢٠٨ و ٢٠٩) بيان إيرادات مصر فى سنة ١٨٣٣ م مقدرة بالفرنـــكات . وهاهـــو بيانها بعـــد تحويل قيمتها إلى جنيهـــات مصرية :

قيمتها بالجنيهات المصرية	نوع الايرادات
١/٠٨٤/٩٢٢	الضريبة العقارية ... ...

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ماقبله	١/٠٨٤/٩٢٢
ضريبة الأنفس	٣٣٧/٥٣١
الجزية	٣/٠٨٦
عوائد التركات	٥/٧٨٦
« المواشى	٩/٦٤٤
« القيساريات والأسواق	١/٨٥٢
« المحترفين بالملاهى .	٢/٣١٤
« سبك الفضة ...	٢/١٧٠
« النخيل	١٩/٢٨٧
« الصيد ببحيرة المنزلة	٩/٦٤٤
« الملح	١٦/٨٩٦
« الحبوب	١٧٣/٥٨٧
رسوم الجمارك ...	١١٨/٤٤٥
عوائد السوائل	١٣/٣٤٧
« السنامكى ...	١/٢٥٤
« صيد الأسماك ببحيرة قارون	٢/٧٩٧
أرباح الغلال	٤٦٢/٩٠٠
نقل بعده	٢/٢٦٥/٤٦٢

قيمتها بالجنيهات المصرية	نوع الايرادات
٢/٢٦٥/٤٦٢	ماقبله
١٤/٤٦٦	أرباح المسكوكات ....
٥٧/٨٦٢	« الأقمشة ....
٤٦/٢٩٠	« الحرائر..........
٣٣/٧٥٣	« الجلود المدبوغة
٣/٨٥٧	« الحصير..........
٢/٤٢١/٦٩٠	الجملة

وجاء بالصفحة ٧٤٠ من تقويم غوطا Gotha عن سنة ١٨٥٧ م أن إيرادات مصر فى سنة ١٨٤٧ م بلغت ٧٩٠/٠٠٠ كيس (٣/٩٥٠/٠٠٠ ج. م). ولم يذكر فى هذا التقويم مفردات هذه الايرادات .

وبناء على ماتقدم يكون لدينا إيرادات ثلاث سنوات فى ولاية محمد على وهى :

إيرادها بالجنيهات المصرية	السنة
١/١٩٩/٧٠٠	١٨٢١ م
٢/٤٢١/٦٩٠	١٨٣٣ م
٣/٩٥٠/٠٠٠	١٨٤٧ م

الواليان ابراهيم وعباس الأول

سنة ١٢٧٠ هـ (١٨٥٤ م)

إن ولاية إبراهيم لم تدم إلا ثلاثة أشهر فلا يمكن أن يعين لها إيراد

وأما ولاية عباس الأول فقد عثرنا في ص ١٦ من كتاب (الأطيان والضرائب) لجرجس بك حنين على بيان إيرادات للقطر غير مفصلة من سنة ١٨٥٢ إلى ١٨٧٩ م ذكر من بينها إيرادات السنتين الأخيرتين فقط من حكم هذا الوالي وها هي :

السنة	إيرادها بالجنيهات المصرية
١٨٥٢ م	٠٠٠/١٤٣/٢
١٨٥٣ م	٠٠٠/١٩٢/٢

وحيث إن بيان مصلحة الاحصاء لم يذكر ايرادات مصر إلا ابتداء من سنة ١٨٨٠ م فقد أخذنا عن بيان جرجس حنين بك أيضا إيرادات مصر في عهدي سعيد واسمعيل

الوالى سعيد

سنة ١٢٧٩ ﻫ (١٨٦٣ م)

ابتدأ العمل بحفــــر قناة السويس فى عهد هـــذا الوالى وكانت الايرادات فى سنى حكمه كالآتى :

السنة	إيرادها بالجنيهات المصرية
١٨٥٤ م	٢/٢٠٠/٠٠٠
١٨٥٥ م	٢/٠٧٨/٠٠٠
١٨٥٦ م	٢/٤٧٤/٠٠٠
١٨٥٧ م	٢/٢١٤/٠٠٠
١٨٥٨ م	٢/٠٢٥/٠٠٠
١٨٥٩ م	٢/١٢١/٠٠٠
١٨٦٠ م	٢/١٥٤/٠٠٠
١٨٦١ م	٢/١٥٤/٠٠٠
١٨٦٢ م	٣/٧٠٧/٠٠٠

الخديوى اسمعيل

سنة ١٢٩٦ ﻫ (١٨٧٩ م)

التاريخ المذكور هنا هـــو تاريخ تنـــازله عن الخديوية

المصرية. وقد انتهى حفـــر قنـــاة السويس فى أيام حـــكمه.
أما الايرادات فـــكانت كالآتى :

السنة	إيرادها بالجنيهات المصرية
١٨٦٣ م	٦/٠٩٤/٠٠٠
١٨٦٤ م	٦/٩٧٢/٠٠٠
١٨٦٥ م	٥/٣٥٦/٠٠٠
١٨٦٦ م	٥/٠٥٨/٠٠٠
١٨٦٧ م	٤/١٢٩/٠٠٠
١٨٦٨ م	٥/٠١١/٠٠٠
١٨٦٩ م	٥/٢٥٥/٠٠٠
١٨٧٠ م	٥/٣٨٩/٠٠٠
١٨٧١ م	٥/٧١١/٠٠٠
١٨٧٢ م	٧/٢٩٣/٧٤٥
١٨٧٣ م	٩/٩١١/٩٦٨
١٨٧٤ م	٩/٩١١/٩٦٨
١٨٧٥ م	١٠/٥٤٢/٤٦٨
١٨٧٦ م	٧/٦٤٨/٧٧٨
١٨٧٧ م	٩/٥٢٦/٢٤٢
١٨٧٨ م	٧/٥١٨/٤٧٨
١٨٧٩ م	٨/٤٦٧/٨٣٨

الخديوى توفيق

سنة ١٣٠٩ هـ (١٨٩٢ م)

إن السنة التي بلغت فيها إيرادات مصر فى عهده مبلغا كبيرا هى سنة ١٨٩١ م التى كانت آخر سنى حكمه وها هو بيان إيراداتها :

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ضرائب الأراضى (الأموال المقررة)	٤/٩٩٣/٩٧٩
عوائد النخيل	١٠٤/١٤٩
« الأملاك	١٢٦ ٥٥٦
أموال مقررة أخرى	٣٩/٤٤٣
رسوم الجمارك	١/٦٣٧/٥٢٩
عوائد الملح	٢٤٧/٧١٣
إيرادات الدخولية	٢١٩/٨٤٤
رسوم الاعفاء من الخدمة العسكرية	٩٠/٠٨٤
رسوم القضايا والتسجيل	٣٩٤/٠٢٠
رسوم الدمغة	٤٥/٨٦٧
رسم صيد الأسماك	٩٠/٤١٢
نقل بعده	٧/٩٨٩/٥٩٦

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ماقبله	٧/٩٨٩/٥٩٦
عوائد الملاحة فى النيل	٧٤/٣٣١
رسوم مصلحة الموانى والمنائر	٢٥٢/٩٨١
رسوم متنوعة	٤٩/٤٦٦
إيرادات مصالح السكة الحديد والبريد والتلغراف	١/٧٧٨/٠٨١
إيرادات بواخر البوستة الخديوية	١٢٧/٣٥٨
إيرادات متنوعة من بيع الأملاك الأميرية وتأجيرها واستثمار النقود الخ	٢٦٧/٦٤٧
الجملة	١٠/٥٣٩/٤٦٠

الخديوى عباس الثانى

سنة ١٣٣٢ هـ (١٩١٤ م)

هذا التاريخ هو آخر سنى حكمه. وقد بلغت الايرادات فى عهده فى سنة ١٩١٢ م مبلغا عظيما

وها هو بيـــانها :

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ضرائب الأراضى (الأموال المقررة)	٥/١٢٦/١٠٨
عوائد النخيل	١٣٧/٠٧٨
« الأملاك..............	٣٤٦/٤١٣
إيرادات الجمارك..............	٣/٨٣٣/٧٥٧
رسوم القضايا والتسجيل	١/٧٤٥/٠١١
« الموانئ والمنائر	٤٣٦/٣٢٠
« المصائد..............	٤١/٢٧٤
« الملاحة فى النيل	٤/٤٠١
« الدمغة	٤٩/٢٢٢
ضرائب متنوعة..............	٤٧/٤٨٢
إيرادات ســكك الحديد والبريد والتلغــراف	٤/٤١٢/١٣٠
إيرادات متنوعة من بيع الأملاك الأمـــيرية وتأجيرها واستثمار النقود الخ	١/٣٣٦/٥٤٧
الجمـــلة	١٧/٥١٥/٧٤٣

السلطان حسين كامل

سنة ١٣٣٤ هـ (١٩١٦ م)

بلغت الايرادات مبلغا عظيما فى آخر سنى حكم هذا السلطان وهى سنة ١٩١٦ م فكانت كالآتى :

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ضرائب الأراضى.............	٥/٠٩١/٧٣٢
عوائد النخيل	١٣٢/٧٩٥
« الأمــلاك	٣٥٠/٨١١
إيرادات الجمارك	٤/٨٤٠/١٦٣
عوائد الموانئ والمنائر	١١٥/٠٧٧
رسوم القضايا والتسجيل	١/٣٧٦/٥٦٥
« البدل العسكرى	١٠٤/٧٨٠
عوائد المصائد	٣٥/٣٧٧
« الملاحة فى النيل	٦/٨٦٧
رسوم الدمغة	٦٧/٣٣٤
« متنوعــة	٤٧/٩٢٢
إيرادات سكك الحديد والتلغراف	٤/٩٢٤/٩٣٣
نقل بعده	١٧/٠٩٤/٣٥٦

قيمتها بالجنيهات المصرية	نوع الايرادات
١٧/٠٩٤/٣٥٦	ماقبله
٢/٨٣٢/٩١٨	إيرادات متنوعة من بيع الأملاك الأميرية وتأجيرها واستثمار النقود الخ. ....
١٩/٩٢٧/٢٧٤	الجملة

الملك فؤاد الأول

سنة ١٣٤٩ هـ (١٩٣١ م)

إن السنة التى بلغت فيها إيرادات مصر مبلغا عظيما منذ اعتلى عرشها حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول إلى الآن هى سنة ١٩٢٠ م . وها هو بيان الايرادات فيها :

قيمتها بالجنيهات المصرية	نوع الايرادات
٥/١٣٨/٠٧١	ضرائب الأراضى ....

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ماقبـــله	٥/١٣٨/٠٧١
عوائد الأملاك	٣٨٧/٥٦٤
إيرادات الجمارك	١٠/٩٠٦/٢٨٧
« الموانئ والمنائر	٢٦٢/٦٤١
« المصائد	٩٢/٧٩٥
« الملاحة فى النيل	٦/٥٥٨
رسوم الدمغة	١١٥/٧٤٣
« القضايا والتسجيل	١/٩٣٩/٦٧٠
« البدل العسكرى	٣٨٣/٦٠٠
ضرائب متنوعة	٤٨/١٤٥
إيرادات مصالح السكك الحديد والبريد والتلغراف	٩/٣٥٢/١٨٨
إيرادات متنوعـــة من بيـــع الأملاك الأميرية وتأجـــيرها واستثمار النقود ورسوم الخفر الخ.	١٧/٨١٣/٦٥٩
الجمـــلة	٤٦/٤٤٦/٩٢١

خلاصـــة

ونلخص فى البيـــان الآتى السنـــين التى بلغت فيها إيرادات مصر مبلغـــا عظـــيما فى عـــهد كل حاكم من أسرة محمـــد عـــلى :

الحـــكام	السنوات	الايرادات
الوالى محمد على	١٨٤٧ م	٣/٩٥٠/٠٠٠
« عباس الأول	١٨٥٣ م	٢/١٩٢/٠٠٠
« سعيد	١٨٦٢ م	٣/٧٠٧/٠٠٠
الخديوى اسمعيل	١٨٧٥ م	١٠/٥٤٢/٤٦٨
« توفيق	١٨٩١ م	١٠/٥٣٩/٤٦٠
« عباس الثانى	١٩١٢ م	١٧/٥١٥/٧٤٣
السلطان حسين كامل	١٩١٦ م	١٩/٩٢٧/٢٧٤
« فـــؤاد الأول ...	١٩٢٠ م	٤٦/٤٤٦/٩٢١

إجمال عام لقسم الايرادات

والجدول الآتى يبين إيرادات مختلف العصور بهذا القسم :

العصور والحكام	الايرادات بالجنيهات المصرية
عصر الفراعنة	
فرعون موسى	٥٤/٠٠٠/٠٠٠
ندارس بن صا	٩٠/٠٠٠/٠٠٠
كلكن بن خربتا	٦٠/ ٠٠/٠٠٠
فرعون الأول	٥٤/٠٠٠/٠٠٠
عصر الفراعنة	١٦٢/٠٠٠/٠٠٠
فرعون يوسف	١٤/٦٤٠/٠٠٠
فرعون مصر	١٤/٦٤٠/٠٠٠
عزيز مصر	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
الريان بن الوليد	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
عصر البطالسة	
بطليموس فيلادلف	٣/٢٩٥/٨٠٠
بطليموس أوليت	٢/٧٠٠/٠٠٠
عصر الرومان	
نقلا عن فريد لاندر	٦/٧٤٥/٩٠٥

العصــــور والحـــــكام	الايرادات بالجنيهات المصرية
عصر البيزانطيين	
هرقـــــل	١٠/٨٠٠/٠٠٠
المقـوقس	١٢/٠٠٠/٠٠٠
عصر العـــــرب	
خلافـة عمر بن الخطـاب	٨/٠١٦/٦٦٦
» » » »	٧/٦٢٠/٠٠٠
» » » »	١٠/٥٠٠/٠٠٠
خلافة عثمان بن عفان	٨/٤٠٠/٠٠٠
« معاوية بن أبي سفيان	٥/٤٠٠/٠٠٠
» » » » »	٣/٠٠٠/٠٠٠
« سليمان بن عبد الملك	٧/٢٠٠/٠٠٠
« هرون الرشيد	٢/٤٠٠/٠٠٠
حكومة أحمد بن طولون	٣/٠٠٠/٠٠٠
« خمـارويه............	٢/٤٠٠/٠٠٠
« كافور الاخشيدى	١/٩٦٢/٠٠٠
خلافة المعز لدين الله	٢/٠٤٠/٠٠٠
» » » »	٢/٤٠٠/٠٠٠
« العزيز بالله	١/٨٠٠/٠٠٠

العصـــور والحـــكام	الايرادات بالجنيهات المصرية
خلافة الحاكم بأمر الله	٢/٠٤٠/٠٠٠
« المستنصر بالله	١/٦٨٠/٠٠٠
« » »	١/٨٦٠/٠٠٠
« المستعـــلى بالله.........	٣/٣٠٠/٠٠٠
حكومة صلاح الدين الأيوبى	٣/٢٨٨/٠٩٤
« الظاهر بيبرس	٧/٢٠٠/٠٠٠

العصـــور والحـــكام	زيادة الايرادات على المصروفات بالجنيهات المصرية
عصر العـــرب	
حكومة خمارويه	٦٠٠/٠٠٠
« الاخشيد محمد	٦٠٠/٠٠٠
« كافور الاخشيدى.......	١٢٠/٠٠٠
خلافة المستنصر بالله	٦٠٠/٠٠٠
« الحافظ لدين الله	٧٢٠/٠٠٠

العصـــور والحـــكام	الايرادات بالجنيهات المصرية
عصر العثمانيين	
نقلا عن البكرى	١/٠٨٠/٠٠٠
« « استيف	١/٢٠٣/٥٠٧
« « جيبون	١/٤٤٠/٠٠٠
عصر الفرنسيـــين	
نقلا عن استيف	١/٣٦٩/٥٣٩
« « رينيـــه	٨١٠/٠٧٥
الأسرة المحمدية العلوية	
الوالى محمد عـــلى سنة ١٨٤٧ م	٣/٩٥٠/٠٠٠
« عباس الأول « ١٨٥٣ م	٢/١٩٢/٠٠٠
« سعـــيد « ١٨٦٢ م	٣/٧٠٧/٠٠٠
الخديوى اسمعـــيل « ١٨٧٥ م	١٠/٥٤٢/٤٦٨
« توفـــيق « ١٨٩١ م	١٠/٥٣٩/٤٦٠
« عباس الثانى « ١٩١٢ م	١٧/٥١٥/٧٤٣
السلطان حسين كامل « ١٩١٦ م	١٩/٩٢٧/٢٧٤
« فـؤاد الأول « ١٩٢٠ م	٤٦/٤٤٦/٩٢١

القسم الثانى

الأتاوة أو المال المستولية عليه الدول الفاتحة

الفصل الأول

حكومة الفرس

إن هذه هى الحكومة الأولى التى أورد التاريخ أنباء عنها فى الموضوع الذى نكتب فيه . وقد كانت حكومة الفرس فى مصر أجنبية بحتة . أما الرعاة أو الهكسوس الذين حكموها من قبل فكانوا فى حكمهم لها كالوطنيين لا الأجانب

والمؤرخ الوحيد الذى أورد ذكر هذه الحكومة هو هيرودوت وذلك عام ٤٥٠ ق. م ، ولا بد أن يكون قد استقى أخبارها من أوثق المصادر لأنه زار مصر وقت الاحتلال الفارسى . وإليك ما كتبه فى هذا الشأن فى كتابه ج ٣ الفقرة ٩١ :

كانت الأتاوة التى يأخذها الفرس من مصر واللوبيين المجاورين لها وسيرينا (جرينا) وبرقة (وهما مدينتان كانتا معدودتين مع مصر ولوبية المقاطعة الفارسية السادسة

— فى ذلك الحين —) مبلغا قدره ٧٠٠ تالان من الفضة ٢٠٠/١٥١ ج. م). وكان يؤخذ منها أيضا ثمن مايصاد من الأسماك فى بحيرة موريس وكمية من الغلال[1] فضلا عن مبلغ الـ ٧٠٠ تالان المذكورة . أما كمية الغلال فهى ١٢٠/٠٠٠ مديمن وكانت مؤونة للحامية الفارسية المرابطة بقلعة منف البيضاء وللجيوش الأخرى المساعدة لها . اهـ

ثم تكلم هيرودوت فى الجزء الثانى من كتابه الفقرة ١٤٩ عن ثمن محصول الأسماك فى بحيرة موريس فقال :

إن الأرض الواقعة فيها البحيرة جافة لايتفجر من خلالها ماء قط بل يأتى إليها من النيل بواسطة جداول (ترع) ففي مدة ستة أشهر يجرى الماء إليها ، وفى المدة الباقية من السنة يخرج منها ويرجع إلى النيل . وعند خروجه يحصل الملك يوميا على إيراد قدره تالان واحد من الفضة (٢١٦ ج. م). وعند دخوله لايحصل إلا على عشرين مينا (وهذا المقدار يساوى ١٨٤٠ فرنكا أى ٧١ ج. م). اهـ

ويستنتج مما تقدم أن بحيرة موريس كانت تدر إيرادا قدره ٣٩/٥٢٨ ج. م فى مدة ١٨٣ يوما على تقدير

(١) بعض المترجين لكتاب هيرودوت ترجم هذه الفقرة بما يفهم منه أن كمية الغلال ثمنها ٧٠٠ تالان أيضا (٢٠٠/١٥١ ج. م) . وباضافة هذين المبلغين إلى ثمن محصول الصيد فى بحيرة موريس وهو مبلغ ٥٢١ / ٥٢ ج. م كما سيأتى تكون جملة أتاوة المقاطعة السادسة مبلغا قدره ٩٢١ / ٣٥٤ ج. م كان نصيب مصر منه لايقل عن ثلاثة أرباعه أى ٢٦٦/١٩١ ج. م تقريبا

٢١٦ جنيها فى كل يوم . وآخر قدره ١٢/٩٩٣ ج. م فى مدة ال ١٨٣ يوما الباقية من السنة على اعتبار ٧١ جنيها فى كل يوم وعلى ذلك تكون جملة إيرادها فى السنة ٥٢/٥٢١ ج. م

أما ال ١٢٠/٠٠٠ مديمن من القمح فتساوى ٣١/٤١٥ إردبا تقريبا . فاذا قدرنا الاردب منها بـ ٣٥ قرشا يكون ثمنها ١٠/٩٩٥ ج. م ، وباضافة المبالغ الثلاثة المتقدمة إلى بعضها يكون مجموعها ٢١٤/٧١٦ ج. م ، وهذا هو مبلغ الأتاوة التي كانت حكومة الفرس تجبيها سنويا من المقاطعة السادسة التي ذكرها هيرودوت ومن بينها مصر التي كان لايقل مايؤخذ منها وحدها عن ثلاثة أرباعه على أقل تقدير أى مبلغ ١٦١/٠٣٧ ج. م

الفصل الثانى

حكومة الرومان

من سنة ٢٩ ق. م إلى ٣٩٥ م

لما فتح الرومان مصر استبد بها أغسطس لنفسه ولم يجعلها تابعة لمجلس الشيوخ ولا لخزانة الدولة فى إدارتها وماليتها بل جعلها ملكا خاصا به وبيبيته تعود عائدتها المالية على خزانته الخاصة . وكان يدير شؤونها هو بنفسه بواسطة وال يرجع إليه رأسا وليست له صفة الحكام الرومانيين وكان هذا

الوالى يمثله فى جميع الحفلات والأعياد الوطنية . وقد دفع أغسطس إلى هـذه التدابير الشاذة التي غض فيها الطرف عن غيره مارآه من أهمية سياسة هذا الاقليم الذى كانت غلاله ضرورية لسكان روما ، فضلا عن أن موقعه الحربى الهام كان مصدر خطر دائم على سكينة روما وطمأنينتها بل على سلامة التاج نفسه فيما إذا ثار حاكم هذا الاقليم

وبهذه التدابير أمست أملاك البطالسة ملكا له . وصارت الضرائب التى تؤخذ منها وقفا على خزانته الخاصة . وفضلا عن هذا قد حظر بادىء بدء على أعضاء مجلس الشيوخ وعلى الأعيان ذوى المقامات العالية الذهاب إلى مصر ، كما عين فى ولايتها أحد النبلاء واعتبره موظفا عنده خاصا به

وقد كان لولايتي مصر وافريقية من بين جميع ولايات الامبراطورية الرومانية اعتبار خاص . فلم تكونا مكلفتين كغيرهما من الولايات بتموين الجيوش المحتلة والقيام بحوائج الموظفين فقط بل كان عليهما أيضا أن تمونا مدينة روما ثم القسطنطينية فيما بعد ذلك من الزمن

فمصر وحدها كانت تغـذى من قمحها مدينة روما مـدة أربعة أشهر (راجع كتاب يوسف Joséphe ج ٢ الفقرة ٣٨٦) وكانت الكمية التى ترسلها إليها عشرين مليون مدى من القمح (راجع كتاب أوريليوس فكتور Aurelius Victor

الرســـالة الأولى) وهى تســـاوى ٤/٤٠٠/٠٠٠ إرتب أو ٨٨٠/٠٠٠ إردب تقريبا ثمنها باعتبار سعـــر الاردب ٣٥ قرشا ٣٠٨/٠٠٠ ج. م وهذا المبلغ هو قيمة الغلال التي كان يأخذها الرومان من مصر

ويمكننا من هذا الاستهـــلاك أن نقدر عدد سكان روما فى ذلك الحين . وطريقة ذلك أن المعتاد فى مصر أن يستهلك كل شخص ويبة قمح فى الشهر (١/٦ إردب قمح) فيكون عدد سكان تلك المدينة بناء على هذه القاعدة وعلى المدة والكمية السابقتين هو ١/٣٢٠/٠٠٠ نسمة

ويرى ج. بالوش J. Beloch فى كتابه (شعوب العالم اليونانى الرومانى ص ٣١) أن كمية الغـلال البالغ قدرها عشرين مليون مدى التى ذكرها أوريليوس فـكتور لم تصدرها مصر وحدهـــا بل صدرت من جميـع البلاد التى وراء البحار

الفصل الثالث

حكومة البيزانطيـــين

من سنة ٣٩٦ م إلى ٦٤٠ م

تـكلم رينـــيه Reynier (مصر فى عهـــد الرومان ص ١٥٣) عن هذه الحكومة فقال :

أصدر جوستنيان Justinien مرسوما يقضى بأن كمية الغلال التى على مصر أن ترسلها إلى القسطنطينية فى عهد هذا الامبراطور تكون ٨٠٠/٠٠٠ إردب قمح — قيمتها باعتبار سعر الاردب ٣٥ قرشا ٢٨٠/٠٠٠ ج ٠ م وهى قريبة كثيرا من قيمة الغلال فى الحكومة السابقة —

ويقضى المرسوم السالف على ما يظهر بتغريم من يتأخر فى تحصيل الغلال بسبب الاهمال غرامة قدرها صلدى ذهب (جنيه مصرى) عن كل ثلاثة أرادب يتأخر فى تحصيلها . اه

وقال فى الصفحة ١٨٣ :

كانت الضرائب فى مصر تقل وتكثر تبعا لانخفاض النيل وارتفاعه . ولذلك كانت لاتستقر فيها على حال واحدة . ومن هنا كان من الجائز أن يحدث نقص فى كمية الغلال المقررة على مصر للقسطنطينية وهى ٨٠٠/٠٠٠ إردب وكذلك فى الكمية المقررة للاسكندرية . وكان على الحاكم عند ذاك أن يسد النقص باعانات يطلبها من الأهالى ثم يخصم قيمها من ضريبة النقد فيما بعد

وكان يوجد هنالك تدابير لامفر منها قد بلغت من الصرامة مبلغا كبيرا . ومنشؤها ماكانت تبديه الحكومة البيزانطية من الاهتمام بمسألة توزيع المؤن فى العاصمة . ولم تتناول

هذه التدابير الضريبة الأخرى أى ضريبة النقد التى كان الحاكم يتحمل وحده عبء مسئولية التأجيلات التى كان يمنحها فى أوقات تحصيلها ، حيث لم يكن هناك وقت محدد يتعين عند انقضائه حجز ما تأخر منها من ماله . وهذا التساهل فى ضريبة النقد خفف عن الحاكم وطأة الشدة المتناهية فى ضريبة الغلال ، وجعله يستطيع سد نقص الغلال بلا عناء كبير وذلك باستيلائه على إعانات من الأهالى . وبهذه الطريقة كان يدبر الوقت اللازم للاستيلاء على جميع المتأخرات. ولو حتمت عليه الحكومة تحصيل ضريبتى النقد والغلال فى آن واحد لاستحال عليه القيام بذلك بل كانت عندئذ لاتجد من يقدم على الاضطلاع بأعباء الحكم فى مصر . وكان الغرض من اتخاذ هذه الاحتياطات المتباينة كفالة تموين القسطنطينية . وقد منح لهذا السبب أيضا ملتزم جمارك الاسكندرية الذى كان مكلفا بدفع رسوم الشحن مبلغ ٨/٠٠٠ صوليد ذهب حتى لا يكون له أى عذر فى تأخير ما يرسل من الغلال . ومع أن هذا المبلغ لم يخرج من خزانة جوستنيان بل فرضه على مصر فرضا فقد كان يقول عنه إنه منحة عظيمة . اه

وقالت الآنسة رويارد Mlle Rouillard فى كتاب (إدارة مصر المدنية فى عهد بزانطة ص ١٢٠) :

لقـــد حدد قسطنطين فى لائحـــة الحنطة كمية الغـــلال المقررة على مصـــر للقسطنطينية وتولى خلفـــاؤه فى الحكم تنظيم إرسالهـــا من بعده . والمرسوم رقم ١٣ وإن كان فى الحقيقـــة لم يحدث تغييرا يذكر فى إدارة التمـــوين السنوى إلا أنه يفهـــم منه أن الضـــريبة المسماة « رسوم الشحن » وقدرهـا ٨٠/٠٠٠ ســـو ذهب كانت مخصصة لشحن كميـــة من القمح قدرها ٨/٠٠٠/٠٠٠ دون إيضـــاح نوع المكيـال الذى قـــدّر به هـــذا العدد . فهل هو إرتب أو مـــدى ؟

يقول متيـاس جلزر Matthies Gelzer الذى أخذ برأى ممسن Mommsen إن المكيال هنا هو الارتب

ويلوح أن المكيال المراد فى المرسوم رقم ١٣ هو عـــين المكيـــال الذى كان يستعمله موظفـــو إدارة التموين السنـــوى فى تقدير دخل الممولين من الغـلال . غير أنه يؤخذ من البيـانات المسطـــرة على أوراق البردى أنهـــم كانوا يستعملون المدى فى هـــذه الحالة ، كما أن وكيـــل الكونت أمـــونيـــوس Ammonios الذى كان يدير أمـــلاكه بطيبه كان يكتال كميـــة القمـــح التى يوردها مزارعـــو أرض سيـــده بالارتب حسب عادة البلاد . إلا أنه كان يحولها فيما بعـــد إلى المدى . لكن ألا يظن أنه فعـــل ذلك ليكون على وفاق مع محصل التموين السنوى ؟

إن ذلك لمن المحتمل . ومع هذا فان حسابات وكيل أمونيوس لا تكفي وحدها مطلقا أن تتخذ حجة على أن المدى كان الوحدة الرسمية المقررة فى مصر لا سيا بعد أن علم من نصوص أخرى أن الموظفين أنفسهم كانوا يستعملون الارتب وأن الكيل المقصود فى المرسوم رقم ١٣ هو بلا ريب الارتب دون غيره

وعلاوة على ماذكر فان ثمانية ملايين الأراتب أو بعبارة أخرى الأربعة والعشرين مليون مدى أقرب إلى الصواب من ثمانية ملايين من المدى . والدليل على صحة هذه النظرية هو أن مصر كانت فى عهد الامبراطورية الأولى ترسل إلى روما عشرين مليون مدى سنويا

ومن المستبعد كثيرا أن يكون عواهل بيزانطه قد خففوا أعباء مصر عما كانت عليه أيام تبعيتها لروما وبالأخص منهم جوستنيان الذى كان شغله الشاغل وهمه الوحيد جر كل ما استطاع من الفوائد من الولايات التابعة لامبراطوريته

ولقد وجدت بيانات مضبوطة كتبت على أوراق البردى يظهر أنها حجة دامغة فى هذا الموضوع . وقد ورد فى هذه الأوراق أن المنطقة التي قاعدتها أنطايو Antaiou كانت ترسل إلى الاسكندرية ٦٧٤/٦١ إرتبا سنويا . وبما أنه كان يوجد حسبما هو مذكور فى ملخصات

جورج القبرسى Georges de Chypre زهاء ثمانين منطقة مصرية فبنـــاء على ماتقدم يمكننا الحصـــول على كمية الغـــلال التى كانت ترسلها مصر إلى القسطنطينية سنويا بوجه التقريب. وذلك بضرب ٦٧٤/٦١ إرتبا فى ٨٠ عدد المناطق فينتج ٩٢٠/٩٣٣/٤ إرتبا أو ٧٦٠/٨٠١/١٤ مديا . ومن هنـا يظهر أنه لايجوز مطلقا أن يخطر ببـالنـا أن رقم الثمانية ملايـــين المذكور بالمرسوم رقم ١٣ بيـــانا لجمـــلة الغـــلال المقرر إرسـالها ، يقصد به المدى

وكانت إعانة الغـــلال الـــتى فرضت على مصر وألزمت بتقديمهـا إلى إدارة التموين السنوى مقسمة بين مصر العليـــا والسفـــلى وطيبة وأركاديا وأغسطانيك . أما لوبيـة فـــكانت معفـاة من هذه الاعانة. اه

ونحن نرى أن رأى هـــذه المـؤرخـــة صائب وســـديد وأن رقم ثمانيـــة الملايين يقصـــد به الارتب بلا نزاع . وهـــذه الكمية تساوى أربعـــة وعشرين مليون مدى وتعـادل ٠٠٠/٦٠٠/١ إردب أى ضعـــف ماذكره رينيـــه . وبضرب هـــذا العدد فى ٣٥ قرشـــا مايساويه الاردب ينتـــج ٠٠٠/٥٦٠ ج . م

ويكون لدينا إذن مبلغان متعلقان بهـــذا العصر وهما :

بنـــاء على قول رينيه ٠٠٠/٢٨٠ ج . م

و بنـاء على قول الآنسة رويارد ٥٦٠/٠٠٠ ج ٠ م

الفصل الرابع

الحـــكومة العربيـــة

من سنة ٢٠ هـ (٦٤١ م) الى سنة ٩٢٢ هـ (١٥١٦ م)

خلافة معاوية بن أبي سفيان

سنة ٦٠ هـ (٦٨٠ م)

هذا الخليفة هو أول خلفاء بني أمية بدمشق . قال اليعقوبى فى تاريخه ج ٢ ص ٢٧٧ :

وكان عمرو بن العاص يحمل منها اليه الشيء اليسير . اهـ

ومن المحتمـــل أن معـــاوية لم يشأ أن يحاسبه حسابا دقيقـــا نظرا لما أداه له من الخدم الجليلة . ثم قال هذا المؤلف :

فلما مات عمـــرو حمل المال الى معـــاوية فكان يفرق فى الناس أعطياتهم ويحمل اليه ألف ألف دينار (٦٠٠/٠٠٠ ج ٠ م) . اهـ

خلافة هشام بن عبد الملك

سنة ١٢٥ هـ (٧٤٣ م)

هـــذا الخليفة هـــو عاشر خلفـــاء بنى أميـــة بدمشق

وكان عامله على جباية مصر يدعى عبيد الله بن الحبحاب وهو رجل عرف بمقدرته المالية وهو الذى راك أراضى مصر فى عهد هذا الخليفة

قال المقريزى فى خططه ج ١ ص ٩٨ :

انحط خراج مصر بعدها (أى بعد عمرو بن العاص وعبد الله بن سعد بن أبى سرح) لنمو الفساد مع الزمان وسريان الخراب فى أكثر الأرض ووقوع الحروب فلم يجبها بنو أمية وخلفاء بنى العباس إلا دون الثلاثة آلاف ألف (١/٨٠٠/٠٠٠ ج . م) ماخلا أيام هشام بن عبد الملك فانه وصى عبيد الله بن الحبحاب عامل مصر بالعمارة فيقال انه لم يظهر من خراج مصر بعد تناقصه كثرة إلا فى وقتين أحدهما فى خلافة هشام بن عبد الملك — إلى أن قال — والوقت الثانى فى إمارة أحمد بن طولون . اه

وأما المبالغ التي أخذت من مصر فهاك ماقاله عنها المؤلفون :

قال ابن خرداذبة فى كتابه (المسالك والممالك ص ٨٣) :
وجباها عبيد الله بن الحبحاب فى أيام بنى أمية ألفى ألف وسبعمائة ألف وثلاثة وعشرين ألفا وثمانمائة وسبعة وثلاثين دينارا (١/٦٣٤/٣٠٢ ج . م) . اه

وقال ابن رسته فى كتابه (الأعلاق النفيسة ص ١١٨) :

وجباهـا عبيد الله بن الحبحـاب أيام بنى أميـة ألفي ألف وسبعمـائة ألف وثمانمـائة وسبعة وثلاثـين دينـارا (٥٠٢/٦٢٠/١ ج ٠ م) . اه

ونقـل المقريزى فى خططه ج ١ ص ٩٩ عن ابن خرداذبة قـال :

ذكر ابن خرداذبة أن ابن الحبحـاب جباها ألفى ألف وسبعمائة ألف وثـلاثة وعشرين ألفا وثمانمائة وسبعة وثـلاثين دينـارا (٣٠٢/٦٣٤/١ ج ٠ م) . وهـذا وهم منـه فان هذا القـدر هو ماحمله إلى بيت المـال بدمشق بعد أعطية أهل مصر وكلفها . اه

فالمبلغ الذى ذكره هؤلاء المؤلفون ماهو إذن إلا قيمة ما أرسل إلى مركز الخلافة بدمشق

خلافة مروان الثانى

سنة ١٣٢ هـ (٧٥٠ م)

هذا هو الثالث عشر من خلفاء بني أمية بدمشق . وكان يلقب بالحمـار لأنه كان صبورا على المتاعب واحتمال المشـاق

روى أسقف الأشمونين (تاريخ البطاركة ص ٢٠٥) فى القسم

السابع عشر من تاريخ الكنيسة وسيرة حياة الأنبا ميخائيل البطريرك السادس والأربعين ، أنه فى تقدير إيرادات مصر السنوية فى نهاية خلافة مروان الحمار آخر خلفاء بنى أمية وابتداء خلافة السفاح عبد الله العباسى ، بلغ ماأرسل إلى بيت المال بدمشق بعد المصروفات ٢٠٠/٠٠٠ دينار (٠٠٠ / ١٢٠ ج ٠ م)

خلافة المهدى بن المنصور

سنة ١٦٩ هـ (٧٨٥ م)

هذا الخليفة هو ثالث خلفاء بنى العباس ببغداد

قال أبو صالح الأرمنى فى تاريخه (الكنائس ص ٣١):

فى سنة اثنتين وستين ومائة (٧٧٩ م) فى خلافة المهدى ابن المنصور من العباسيين عقد الخراج بمصر ألف ألف وثمانمائة ألف وثمانية وعشرين ألفا وخمسمائة دينار (١٠٠ / ٠٩٧ / ١ ج ٠ م) . ا هـ

ومن الواضح البين أن هذا هو مبلغ الأتاوة . والدليل على ذلك أن المبلغ الذى أرسل من القطر فى عهد الخليفة الآتى يزيد على هذا القدر

خلافة هرون الرشيد

سنة ١٩٣ هـ (٨٠٩ م)

هو خامس خلفـــاء بني العباس ببغـــداد

قال ابن خرداذبة فى كتابه (المسالك والممالك ص ٨٤) :

وحمل منها موسى بن عيسى (وكان عاملا على مصر لهـــذا الخليفـــة) فى دولة بني العباس ألفى ألف ومائة ألف وثمـــانين ألف دينـــار (٠٠٠/٣٠٨/١ ج٠م) ٠ اه

وردّد ابن رستة فى كتابه (الأعلاق النفيسة ص ١١٨) ماقاله المؤرخ الســـابق بنصه

وذكر المقريزى فى خططـــه ج ١ ص ٩٩ هـــذا القول أيضا لكنه زاد الأمر وضوحا فقـــال :

وحمـــل منها (أى من مصر) موسى بن عيسى الهاشمى ألفي ألف ومائة ألف وثمانية ألف دينار (٠٠٠/٣٠٨/١ ج٠م) يعـــنى بعد العطـــاء والمؤن وســـائر الكلف . اه

خلافة المأمون

سنة ٢١٨ هـ (٨٣٣ م)

هـــذا الخليفة هو سابـــع خلفاء بنى العباس ببغـــداد

قال ابن خلدون فى تاريخه ج ١ ص ١٥٠ :

وجد بخط أحمد بن محمد بن عبد الحميد عمل بما يحمل إلى بيت المال ببغداد أيام المأمون من جميع النواحى نقلته من جراب الدولة (وقد ذكره مفصلا)

ثم ذكر أمام مصر بالصفحة ١٥١ عما يحمل منها إلى بيت المال ببغداد فى العهد المذكور هذا المبلغ : ألف ألف دينار وتسعمائة ألف دينار وعشرين ألف دينار (٠٠٠/١٥٢/١ج٠م)

خلافة المقتدر بالله

سنة ٣٢٠ هـ (٩٣٢ م)

هذا هو الخليفة الثامن عشر من خلفاء بنى العباس ببغداد

قال قدامة بن جعفر فى كتابه (الخراج وصنعة الكتابة ص ٢٣٩) بعد أن أبان الأعمال (الأقاليم) التى تتكون منها المملكة الاسلامية فى عهده ومقدار ما كان مفروضا على كل منها إرساله إلى بيت المال مانصه :

والذى قدمناه من مبالغ الارتفاعات وما يرتفع بعض النواحى فى هذا الوقت وينقص البعض نقصانا لانلتفت إليه ولا نعول عليه لأنه إنما وقع بقلة الضبط وإضاعة

الحــزم . والباقى الممنــوع منه فهـــذه سبيله أيضـــا

ثم أتى بخلاصة لمـــا ذكره جاء فيهـــا بالصفحة ٢٥١ أمام مصر والاسكندرية مبلغ ألفى ألـــف وخمسمائة ألف دينـــار (١/٥٠٠/٠٠٠ ج ٠ م)

ولم يذكر قدامة اسم الخليفـــة الذى أرسل فى عهده هذا المبلـــغ . وبما أن هـــذا المؤرخ توفى فى عهـــد الخليفة المقتدر بالله فى الفـــترة التي بـــين الأسرتين الطولونيـــة والاخشيدية أى فى الوقت الذى رجعت فيـــه مصر ولاية تابعـــة للخلافـــة العباسيـــة ببغداد بعد أن كانت مستقلة فى عهـــد الأسرة الأولى فنرى أن هذا المبلغ جبى فى عهـــد الخليفة المذكور

الفصل الخامس

عصر العثمانيـــين

من سنة ٩٢٣ ﻫ (١٥١٧ م) إلى ١٢١٣ ﻫ (١٧٩٨ م)

لم يكن عنـــدنا عندما كتبنـــا الأصل الفرنسى لكتابتنا هـــذا عن مبلغ الأتاوة فى هـــذا العصر سوى مصـــدرين . وقد عثرنا بعـــد ذلك عـــلى ثلاثة مصـــادر . اثنـــين منها يذكران الايراد والأتاوة والثـــالث خاص بالأتاوة فقط . ولم يكن عثورنا على هـــذه المصادر الجـــديدة فى أثناء طبع هذه

النسخة العربية فى وقت واحد . ولذلك أثبتنا أحدها فى قسم الايرادات وفاتنا ذكر الآخر هناك لأننا لم نهتد إليه إلا بعد الفراغ من طبعه . فلم نر بدا من إثباته هنا . وإليك هذه المصادر الخمسة :

١ — بيترو دِلاّ فال — Pietro Della Valle

٢ — البكرى

٣ — كورنيل لى بران — Corneil le Bruyn

٤ — مايه — Maillet

٥ — استيف — Estève

أما بيترو دلاّفال فيؤخذ من كتاب سياحته بمصر سنة ١٠٢٤ ﻫ (١٦١٥ م) ج ٢ ص ١٣٨ و ١٣٩ أن إيراد مصر كان ٢/٤٠٠/٠٠٠ سيكان فنيسى — بندقى — (١/١١٠/٩٦٠ ج ٠ م) . وأن هذا المبلغ ينقسم إلى أربعة أقسام متساوية . قسم للمحمل الشريف ، وقسم للجيش المرابط بمصر ، وقسم للباشا ومصروفاته الادارية وغيرها ، وقسم يرسل إلى السلطان بالقسطنطينية

وبناء على هذا يكون مبلغ الايراد ٢/٤٠٠/٠٠٠ سيكان (١/١١٠/٩٦٠ ج ٠ م) ومبلغ الأتاوة ٦٠٠/٠٠٠ سيكان (٢٧٧/٧٤٠ ج ٠ م)

وأما البكـــرى فقـال فى كتابه (الكواكب الســائرة ص ٢٢٩ و ٢٣٠) :

سألت بعض كتبـــة الديوان وغـــيره عن مبلغ خراج مصر فى سنـــة خمس وثلاثـــين وألف (١٦٢٦ م) فقـال ثمانى عشرة كرة — مائة ألف — (١/٨٠٠/٠٠٠ دينـــار — ١/٠٨٠/٠٠٠ ج ٠ م) . منها يجهـــز للأبواب العثمانية بالديـار الروميـــة ستمائة ألف دينـــار (٣٦٠/٠٠٠ ج ٠ م) . والباقى يصرف للحرمـــين الشريفين والصناجـــق بها والعساكر بهـــا . فهـــذا خلاف مايأتى للبكلربكى بهـــا من الخدم والتقادم من خيل وجمال وبغـــال وأقمشة وسكـــر . فنسأل الله تعـــالى أن يجعلهـــا دار إسلام ليـــوم القيامة آمين . اه

وعلى هـــذا يكون مبلـــغ الأتاوة ٦٠٠/٠٠٠ دينـــار أو ٣٦٠/٠٠٠ ج ٠ م

ويؤخـــذ من كتاب سياحـــة كورنيل لى بران سنـــة ١٠٩١ ﻫ (١٦٨٠ م) ج ٢ ص ٧٢ أن سلطـــان تركيـا كان يحصـــل من مصر مع شدة فقرهـا على إتاوة تدرها ٦٠٠/٠٠٠ سيكان سنويا قيمة الواحد منها سبعة فرنكات (١٧٤/٥٨٨ ج ٠ م تقريبـــا)

وبنـاء على ذلك يكون مبلغ الأتاوة ٦٠٠/٠٠٠ سيـــكان أو ١٧٤/٥٨٨ ج ٠ م تقريبـــا

وقال مايبه الذى كان قنصلا لفرنسا فى مصر زهاء أربعين عاما فى النصف الثانى من القرن السابع عشر فى مؤلفه ج ٢ ص ١٥٧ فى وصفه مصر :

يحكم مصر اليوم موظف برتبة باشا مبعوث من قبل السلطان . ويعين هذا الباشا لمدة لاتزيد عن عام ومع ذلك فقد جرت العادة أن يستمر الولاة فى وظائفهم ثلاثة أعوام بل أربعة كما أنه يوجد منهم من بقى عاما أو عامين فقط

وهذه الولاية هى أضخم ولايات الامبراطورية العثمانية ولذلك لاتنال إلا بدفع مبالغ طائلة . ولا بد للوالى الذى يعين لمصر أن يكون مستعدا لبذل نفقة من أربعمائة ألف إلى خمسمائة ألف ريال قبل أن يصل إلى القاهرة المقر المعتاد لسكنه ، وأن يقدم فوق ذلك هدايا تزيد قيمتها على مائة ألف ريال عن كل سنة يمكثها فى وظيفته

وأعباء هذه الولاية كانت كذلك باهظة جدا . فالوالى كان مكلفا بأن يرسل الى السلطان ستمائة ألف ريال فى كل سنة . وكانت هذه النقود التى يسمونها الخزنة ترسل إلى القسطنطينية برا بمصروفات جسيمة على نفقة الوالى . وكان عليه أيضا أن يرسل إلى السراى فى كل سنة مقدارا من السكر والبن والشراب والأرز وسلعا أخرى كثيرة لاتقل قيمتها

التي كانت تدفــع دواما نقــدا عن ستمائة ألف ريال . هــذا غــير نفقات المحمل الذى كان يوجهــه الخليفة إلى مــكة كل عام ومائة ألف ريال يرسلهــا إلى هــذه المدينة ومثلهــا إلى دمشــق لتنفق على القافــلة التى ترافق المحمــل إلى بلاد العرب

ولايفــاء هذه المطالب كلهــا ودفع مرتبات الجيــوش التى ترابــط فى مصر من قبــل الباب العالى يستــولى الوالى على كافــة أنواع الايرادات وهى إيرادات ضخمــة جدا قــد تبلــغ قيمتها إذا روعيت طرق الاقتصــاد أكثر من اثنى عشر مليونا غــير ما ينفق على الجيــوش . ومن هنا يفهــم بسهولة أن مصر تدر عــلى الوالى من الدخل أكثر مما تدر عــلى السلطــان وبالأخص إذا داهم القطــر الطاعون . فانه عنــد ذلك تجمع الحــكومة مبالغ طائــلة فى مدى الثلاثة أو الأربعــة الأشهر الــتى اعتاد الوباء أن يمكثها فى وادى النيــل . فقد يبلغ دخله فى يوم واحــد من مائــتى ألف إلى ثلاثمائة ألف ريال بسبب وفاة أشخــاص يمتلكون قرى لأن قوانين الحكومــة تقضى برجوع ملكية هذه القــرى إلى الخليفة بعد وفاة أصحابها . فيتــذرع الوالى بهذا القانون للاستيلاء عليها لنفسه ويستــدر منها أموالا عظيمة . وقد يحدث فى أسابيع أن تباع العين الواحدة ثلاث مرات بل أربعا بسبب معاجلة الموت لمن يتاعونها الواحد تلو الآخر . اه

ويستخلص من وصف مايبه أن المبالغ التى كانت ترسلها مصر إلى القسطنطينية أو تأخذها هذه منها هى :

٦٠٠/٠٠٠ ريال ترسل نقدا

٦٠٠/٠٠٠ « قيمة سلع وأمتعة ترسل عينا

١٠٠/٠٠٠ « ترسل إلى دمشق

ويكون مجموع ذلك ١/٣٠٠/٠٠٠ ريال أو بعبارة أخرى ٢٦٠/٠٠٠ ج ٠ م

أما نفقة المحمل ومائة ألف الريال الأخرى فلا وجه لاضافتها إلى المبلغ السابق لأنها كانت تصرف باسم مصر ولحسابها

وقال استيف فى الصفحة ٣٩٦ :

إن النقود التى كانت تسمى الخزنة كانت ترسل فى أول الأمر إلى القسطنطينية باحتفال مهيب

وإليك مارواه لنا عن الترتيبات التى وضعها لذلك السلطان سليمان قال :

قرر هذا السلطان أن يقوم واحد من الأربعة والعشرين بيكا باحضار إتاوة مصر إلى مقر الخلافة وأن يلقب هذا البيك بأمير الخزنة وأن يوضع تحت تصرفه للمحافظة عليها سردار وشرذمة من الجند تنتخب من فرق الجيش السبع

ومتى تم تحصيل الأموال يتوجه الرزنامجى إلى الباشا ومعه مبالغ الخزنة . وفى اليوم المقرر لتسليمها إلى أمير الخزنة يجتمع فى القلعة رؤساء الوجاقات والبكوات والقاضى وجميع

كبار موظفي الحكومة . فيعاين الصراف وهو كاتب الخزنة عــدد النقــود ونوعهــا . وشاغــل هــذه الوظيفــة يكون إسرائيليــا دائمــاً . وبعد أن يوقع الباشا والرزنامجي عــلى الأوراق المبينة بها النقــود توضع فى صنــاديق مغطــاة بالجــلد ثم يسلمها الباشا إلى أمير الخزنة فيعطيه مستنداً بهــا

وفى أثناء وضــع الصناديق على ظهور الابل المعدة لحملها يخلــع الباشا على أمير الخزنة حلة من الفــراء الأسود فاخرة ، وعلى الرزنامجي كذلك خلعة من الفراء الأسود إلا أنها أقــل قيــمة من تلك . ثم يوزع القفــاطين عــلى السردار المكلف بقيادة الحرس . ويجتمــع البكوات والوجاقات عند سفــر أمير الخزنة ويحيطون به فى موكب فخم أثناء مروره بالقاهرة ويرافقــونه إلى العادلية وهى مكان بــين القبة وبركة الحــج . ويعلن من ليلة يوم سفــره عن هذا الاحتفال بواسطة الألعــاب النارية فى العادلية وكذلك بتــواتر إطلاق المدافع حتى وقت السفــر . ويسير أمير الخزنة إلى القسطنطينية ماراً بدمشق

وقد وجــه السلطان سليمان نظره إلى جميع التفصيــلات الخاصــة بسفر الخزنة حتى أنه عــين ما يجب صرفــه فى نقلهــا وابتياع ما يلزمها من الصنــاديق والأكياس والجــلود والسجاجيد لتغطيتها . اه

ويظهــر أن هذه الطريقة بطلت بمــرور الزمن وبما

أصاب الدولة العثمانية من الوهن . والدليل على ذلك مارواه استيف بالصفحة ٣٩٧ إذ قال :

قبل مجيء الفرنسيين مصر كان الباب العالى لايحصل على شيء من إتاوتها إلا إذا أرسل إلى القاهرة أحد الأغوات خصيصا لذلك . وكان هذا الأغا لا يبعث إلا مرة واحدة فى كل ثلاث سنين ليتسلم ما قد تجمع للدولة من الاتاوة فى هذه المدة . وكان لايؤبه له فى حضوره وسفره بل غاية ماهنالك أن الباشا يسلمه فى حضرة القاضى فقط النقود والأوراق الخاصة بالخزنة ، وعلى الأغا أن يتخذ جميع الاحتياطات التي تكفل له الرجوع إلى القسطنطينية سالما . اه

وقال استيف فى الصفحة ٣٦٧ عند تلخيصه دخل السلطان :

إن القواعد المرعية فى الادارة العثمانية المالية تختلف عن القواعد الجارى العمل بموجبها فى فرنسا . ففى هذه ترسل إيرادات الحكومة كلها إلى الخزانة العمومية أما الحكومة العثمانية فلا يدخل خزانتها إلا المبالغ المخصصة لبعض المصروفات والأموال المدخرة . والجباية موكول أمرها إلى الولاة وكبار الملتزمين ولا يهتم لها السلطان إلا بقدر مايحصل على المطلوب له منهم . وما يتبقى بعد إيفاء هذا المطلوب وبعد المصروفات التي ألقاها على كاهلهم يصير

حقا مكتسبا لهؤلاء

ويؤخذ من ملخص البيانات المختلفة التي ذكرناها لايضاح جميع الضرائب التى على مصر أن إيراد السلطان ينحصر فى الاتاوة . اه

وهـذه الاتاوة كانت تبلغ حسبما روى استيف ٧٠٠/١١٤/٤ فرنك (٧٢٥/١٥٨ ج ٠ م) . وكان يؤخذ جزء منها لبعض مصروفات خاصة بالحضرة السلطانية . غير أن المبلغ المذكور كان يعتبر برمته قيمة الاتاوة المفروضة على مصر للقسطنطينية

وبنـاء على ما تقدم يكون لدينا عن هـذا العصر خمسة مبالغ للاتاوة هى :

١ — بيترو دِلاّ فال سنة ١٦١٥ م ٧٤٠/٢٧٧ ج ٠ م

٢ — البكرى « ١٦٢٦ م ٠٠٠/٣٦٠ ج ٠ م

٣ — كورنيل لى بران « ١٦٨٠ م ٥٨٨/١٧٤ ج ٠ م تقريبا

٤ — مايبه فى النصف الثانى من القرن السابع عشر ٠٠٠/٢٦٠ ج ٠ م

٥ — استيف فى القرن الثامن عشر ٧٢٥/١٥٨ ج ٠ م

الأتاوة فى عهد الأسرة المحمدية العلوية

من سنة ١٨٠٥ م إلى الآن

اختلفت الاتاوة التى ترسلها مصر إلى الحكومـة العثمانية

فى عهد الأسرة المحمدية العلوية . ففى أوائل عهد محمد على كان مبلغها ضئيلا متفقا مع إيراد مصر فى ذلك الحين

وذكر مانجان فى كتابه (مختصر تاريخ مصر ج ١ ص ١٥٤) أنها كانت سنة ١٨٣٣ م ١٢/٠٠٠ كيس مصرى (٦٠/٠٠٠ ج.م)

وفى سنة ١٨٤١ م لما منح محمد على ولاية مصر على أن تكون من بعده للأكبر فالأكبر من ذريته بالفرمان المؤرخ فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ كان من بين مواد هذا الفرمان أن ربع المتحصل من الرسوم الجمركية وباقى الضرائب يرسل إلى الخزانة الشاهانية — بدون تحديد هذا الربع بمبلغ معين

ثم عين فى فرمان أول يونيو سنة ١٨٤١ الذى جاء مؤيدا للفرمان السابق فكان ٨٠/٠٠٠ كيس عثمانى (٣٥٤/٦٨٨ ج.م)

وبقيت هذه الاتاوة كما هى فى عهد عباس الأول وسعيد وأوائل عهد اسماعيل إلى أن جاء الفرمان الذى تعدلت فيه قاعدة توارث الولاية المصرية وأعطيت مصر فيه بعض الامتيازات وأضيفت إلى حكومتها جهات مصوع وسواكن والتاكة فزيدت الاتاوة فيه ابتداء من شهر المحرم سنة ١٢٨٣ (١٦ مايو سنة ١٨٦٦) من ٨٠/٠٠٠ كيس إلى ١٥٠/٠٠٠ كيس عثمانى أى ٧٥٠/٠٠٠ ليرة عثمانية سنويا وهذا المبلغ يساوى ٦٦٥/٠٤٠ ج.م

وفى أول يوليو سنة ١٨٧٥ أضيف إلى هـــذا المبــلغ ١٣/٣٦٥ ج. م فى مقابل تنازل الدولة العلية للخديوية المصرية عن مدينة زيلع وملحقاتها فأصبح مبلغ الاتاوة ٦٧٨/٤٠٥ ج. م

وقد ظل هـــذا المبلغ بدون تغيير إلى سنة ١٨٨٩ م حيث أوقف دفـــع إتاوة زيلع فرجع مبلغ الاتاوة إلى ماكان عليـــه (٦٦٥/٠٤٠ ج. م) وبقى كذلك إلى الآن رغم انسلاخ مصر عن الدولة العثمانية وتوقفها عن دفعه لهذا السبب لأن الدولة العثمانية تنازلت عنه لدائنيها إلى مدة معينة ووافقت مصر على هذا التنازل فحـــكمت عليها المحكمة المختلطة باستمرار دفعـــه لهؤلاء الدائنين إلى انتهاء هذه المدة

إجمـــال عام لقسم الاتاوة

والجدول الآتى يبين المبالـغ الـــتى أخذت من مصر فى عهود حكومات الدول التى حكمتها بالتعاقب :

الحكومـــة	الأتاوة بالجنيهات المصرية
حكومة الفرس	١٦١/٠٣٧
« الرومان	٣٠٨/٠٠٠
« البيزانطيين :	
نقلا عن رينيه فى القرن السادس	٢٨٠/٠٠٠

الحكومـــة	الأتاوة بالجنيهات المصرية
نقلا عن الآنسة رويارد فى القرن السادس	٥٦٠/٠٠٠
حكومة العرب :	
خلافة معـــاوية	٦٠٠/٠٠٠
« هشام	١/٦٣٤/٣٠٢
« مروان الثانى	١٢٠/٠٠٠
« المهـــدى	١/٠٩٧/١٠٠
« هرون الرشيد	١/٣٠٨/٠٠٠
« المأمون	١/١٥٢/٠٠٠
« المقتـــدر بالله	١/٥٠٠/٠٠٠
حكومة العثمانيين :	
نقلا عن يترو دِلاّ فال سنة ١٦١٥ م	٢٧٧/٧٤٠
« « البكرى « ١٦٢٦ م	٣٦٠/٠٠٠
« « كورنيل لى بران « ١٦٨٠ م	١٧٤/٥٨٨
« « مايبه فى القرن السابع عشر	٢٦٠/٠٠٠
« « استيف فى القرن الثامن عشر	١٥٨/٧٢٥
الأسرة المحمدية العلوية :	
الوالى محمد على فى سنة ١٨٣٣ م	٦٠/٠٠٠
« « « « ١٨٤١ م	٣٥٤/٦٨٨
الخديوى اسمعيل « ١٨٦٦ م	٦٦٥/٠٤٠

الحكومـــة	الأتاوة بالجنيهات المصرية
الخديوى اسمعيل فى سنة ١٨٧٥ م	٦٧٨/٤٠٥
من سنة ١٨٨٩ إلى الآن	٦٦٥/٠٤٠

القسم الثالث

الخراج والمساحة المفروض عليها

الفصل الأول

عصر الفراعنـــة

إذا استثنينـــا ما ذكره مؤلفو العـــرب عن هذا العصر نجـــد أن التاريخ لا يذكر لنا كما هو الحـــال فى قسم الايرادات أى رقم نهتـــدى منه إلى معرفة ما كان مفروضا عـــلى مصر من الخـــراج فى هذا العهد، ولا إلى معرفـــة المساحة المفروض عليها. ومع كل فسنحاول استخراج ذلك مما أورده المؤلفون فى هذا الصدد:

قال هـــيرودوت فى المجـــلد الثانى الفقرة ١٠٩ عنـــد الكلام على توزيع عموم الأراضى فى عهد سيزوستريس (١) :

(١) ويقال له أيضاً رمسيس الثانى . خلف والده سيتى الأول فى الحكم حوالى عام ١٣٣٠ ق . م ومات مابين سنة ١٢٧٠ و ١٢٦٠ ق . م

وقص عليّ الكهنة أيضـا أن هذا الملك قسم القطـر بـين جميع الأهالى فأعطى كلا منهم بالتسـاوى مربعا من الأرض، واتخذ هذه القسمة أساسـا لتقدير دخله وتحـديد ما يصيب كل واحد من الممولين من الخراج سنويا . فاذا جرف النيل جانبا من أرض أحد الأهالى ذهب هـذا ورفع أمره إلى الملك . وعنـدئذ يرسـل سيزوستريس مفتشين لقياس الأرض ومعرفـة ما نقص منها حتى يمكن تخفيض الخـراج وجعله مناسبا لمـا بقى منها . ويظهـر أن فن الهندسة اخترع فى ذاك الوقت وانتقـل من مصر إلى بلاد اليونان . اه

ومـا يؤسف له أن هيرودوت لم يذكر مساحـة المربع الذى خص به كل شخص من الأهالى كما فعـل مع رجال الجندية ولم يذكر كذلك قيمة الخـراج الذى كانوا يؤدونه . أما رجال الجندية فقد قال بصـددهم فى المجـلد الثانى الفقـرة ١٦٨ :

ومنح رجال الحرب الامتيازات الآتية ولم يمنح غـيرهم من المصريين نظيرها اللهم إلا الكهنـة :

خص كل واحد من أولئك بملكية اثنى عشر أرپانا arpent من الأراضى الخصبـة معفاة من الضرائب . والأرپان المصرى عبـارة عن مربع ضلعه مائة ذراع . وهـذا الذراع هو نفس الذراع المستعمل فى سامـوس . اه

أما استرابون فقد تناول فى الجزء السابع عشر من مؤلفه

الفقرة ٢ الكلام على القطر المصرى من حيث نظامه البديع ويسره فقال :

كان المصريون المقيمون فى بلادهم الشهيرة للغاية يكونون حكومة نظامية متمدينة لدرجة أن معاهدها العلمية كانت مضربا للأمثال وأنموذجا ينسج على منواله . ولقد يسر المرء حينما يعلم أن هؤلاء القوم استطاعوا بتقسيمهم الأرض والسكان تقسيما مبنيا على الفطنة والذكاء وباداراتهم المقامة على اليقظة والحذر أن يحصلوا على أوفر نصيب يمكن الحصول عليه من الكنوز الطبيعية للأرض التى يعيشون عليها

ومن المعلوم أن المصريين بعد أن نصبوا عليهم ملكا انقسموا إلى ثلاث طبقات : طبقة الجندية ، وطبقة المزارعين والصناع وطبقة الكهنة . وقد اختصت هذه الطبقة الأخيرة بكل ما يتعلق بالأمور الدينية . وانحصرت مهمة الطبقتين الأخريين فى المحافظة على المصالح الدنيوية المحضة . فطبقة الجند كانت تحافظ على هذه المصالح فى زمن الحرب . والطبقة الثانية كانت تحافظ عليها فى زمن السلم بعكوفها على الأعمال الزراعية والصناعات الأخرى . وكانت هاتان الطبقتان مكلفتين فوق ذلك بأن تدفعا للملوك بطرق منظمة إيرادات بصفة ضرائب . أما الكهنة فكانوا لا يعملون شيئاً أكثر من اختصاصات وظائفهم . اللهم إلا دراسة الفلسفة وعلم الفلك ومسامرة الملوك

وقسمت مصر أولا إلى أقســـام إدارية . عشرة بمصر العليـــا ، وعشرة بمصر السفـــلى (الدلتـــا) ، وستـــة عشر بمصر الوسطى . ويزعـــم بعض المؤلفين أن عـــدد هذه الاقسام كان مســـاوياً لعـــدد قاعات قصر التيـــه (لابرنتا) لكن فاتهـــم أن عدد قاعاته كان أقل بكثير من عدد هذه الأقسام وهو ٣٦ . ثم جزئت الاقسام تجزئات مختلفة جزىء معظمها إلى نواحى toparchies وجزئت هذه النواحى بدورها إلى جهـــات صغيرة وهكذا دواليك إلى الأرور aroure (١٨ سهما ١٥ قيراطاً) . ورب سائل يسأل ما الذى أوجب هـــذا التقسيم المحكم الدقيق ؟

فالجـــواب على ذلك هو أن فيضانات النيـــل كانت تحدث باستمرار حيرة وارتباكا فى حـــدود الأملاك بجرفها لها تارة وبـــزيادة مساحتها تارة أخـــرى وطـــوراً بتغيـــيرها أوضاع أرض هـــذا وإزالتهـــا معـــالم أرض ذاك مما كان يستـــدعى دوامـــاً إعادة قيـــاس الحقـــول ومسحهـــا حتى انه ليقال إن هذا العمل هو الذى أنشأ عند المصريين فن الهندسة كما أنشأت الضرورة عنـــد الفينيقيين علم الحساب لاحتياجهم إليه فى تجارتهم البحرية

وتقسيم الســـكان إلى ثـــلاث طبقات سرى بطبيعتـــه الى كل مركز كما هـــو الحـــال فى كل قسم من أقسام المملكة

وإليك بيان التدابير العجيبة التى كانت تتخذ حيال النيل ومنها يستطيع الانسان أن يحكم بان المصريين تغلبوا بقوة الفن على الطبيعة . ذلك أن زيادة المحصول ترتبط بزيادة الفيضان ارتباطا مباشرا . فكلما ارتفع منسوب الفيضان زاد مسطح الأراضى التي يعلوها الماء . ومع ذلك فقد حدث أكثر من مرة أن الفن سد نقص الطبيعة وتوصل بواسطة حفر الترع وعمل الجسور أن يجعل المياه تغمر فى أقل الفيضانات وأردئها نفس المسطحات التى كانت تغمرها فى أكبر الفيضانات وأحسنها . اه

وقال ماسبيرو Maspero فى المجلد الأول من (تاريخ شعوب الشرق القديم ص ٣٢٧) :

إن حالة الفلاح الذى لا يملك أطيانا فى الزمن القديم تماثل حالته فى عصرنا الحاضر . فبعضهم كان لا يمتلك من حطام الدنيا سوى كوخ من الطين لا يسع غير الرجل وزوجه وكان يعمل فى المزرعة باليومية أو السنوية . والبعض كان يندفع فيستأجر أطيان عين من الأعيان أو جندى من جيرانه . ومن اشتروا أرضا لم ينتفعوا بغير ريعها وهؤلاء هم أسعد الجميع حظاً . أما ملكية أراضيهم فتبقى بأسرها فى يد فرعون فى البداية ثم تنتقل منها إلى أيدى الملتزمين المدنيين أو الكهنوتيين . وكان فى إمكان هؤلاء أن

يتصرفوا فيها بطريق الوصاية أو الهبة أو البيع وشراء غيرها بلا معارضة . وكانوا يؤدون غير العوائد الشخصية ضريبة عقارية بنسبة مساحة أراضيهم ونوع تربتها . ولم ينسب الأقدمون بجمعهم اختراع علم الهندسة إلى المصريين عفوا . فمداومة النيل على جرف الأراضى وتنقل مجراه وسهولة محوه لعلامات حدود الحقول وتغييره أوضاع بعض نواح برمتها فى مدى فصل صيف واحد ، كل ذلك اضطرهم منذ بزغت شمس العصور القديمة أن يدققوا ويتحروا مساحة الأرض التى تطعمهم خيراتها . فكانوا يقيسون أراضى كل مدينة وكل قسم مرارا وتكرارا ثم تضم الادارة الملكية عمليات القياس هذه إلى بعضها وتنسقها . وبذلك يتمكن فرعون من أن يعرف بالتدقيق مساحة ولاياته . والوحدة التي كانت مستعملة فى المقاس هى الأرور وهو عبارة عن مربع طول أحد أضلاعه مائة ذراع ويعادل ثمانية وعشرين آرا (١) تقريبا . وكان يشتغل عدد عديد من الكتبة والمساحين بلا انقطاع فى مراجعة المساحة القديمة وإعادتها وتقييد كل تغيير يطرأ فى سجلات الحكومة . وكان يقام عند حدود كل عقار خط من القوائم يكتب عليه فى أغلب الأوقات اسم المالك الأخير وتاريخ آخر تحديد عمل . ومتى تم كل ذلك يطلق على العقار اسم علم حتى لكأنه شخص حى مستقل وكان هذا الاسم ينم

(١) الآر يساوى مائة متر مربع

إما عن طبيعة الأرض أو موقعها أو إحدى العوارض الطبيعية التى تميزها مثل بحيرة الجنوب أو المرج الشرقى أو الجزيرة الخضراء أو بركة الصيادين أو غابة الصفصاف أو الكروم أو عريش العنب أو أرض الجميز . وهذه الأسماء تبقى علما على مسمياتها أجيالا . فلا البيع ولا القسمة ولا الثورات ولا تغير الأسر المالكة تستطيع أن تصير هذه الأسماء نسيا منسيا

أما مصلحة المساحة فتقيد فى سجلاتها اسم العقار واسم مالكه وأسماء الملاك الواقعة أطيانهم على حدوده ومحتويات ذلك العقار وطبيعة أرضه وتكتب المساحة التقريبية بالأذرع للأراضى الرملية والمستنقعات والبرك والترع وغابات النخيل والحدائق والبساتين والكروم والأراضى الصالحة لزراعة القمح . وتقسم هذه الأراضى الأخيرة أيضاً إلى جملة أنواع . ويراعى فى قسمتها الأرض التي يغمرها ماء النيل بانتظام سنويا والتى لاتغمرها المياه حتى فى أكبر الفيضانات فتروى ريا صناعيا بواسطة آلات قد تتكلف كثيراً أو قليلا . وهذه كلها مستندات يعتمد عليها الكتبة ويتخذونها أسسا فى تقدير الخراج بالعشر . وكل الأحوال تحمل على الظن بأنه كان يؤخذ من المحصول قبل حصيده

ولكن هذا المحصول كان لايستقر على حالة واحدة

فكان يزيد وينقص حسب الفيضان السنوى وكانت تطوراته تتبع بدقة حسابية سواء زاد هذا الفيضان عن الحد اللازم أم قل عنه . وعلى ذلك كان ينقص الخراج بغتة . وقد يتلاشى بالمرة عندما يبلغ الفيضان الحد الأدنى . وبلغ من الاهتمام بالنيل أن أقام الملك فى عاصمة ملكه والأعيان فى قطائعهم مقاييس يتبينون منها يوميا ارتفاعه وانخفاضه خصوصا فى أسابيع التحاريق . وكان يحمل الرسل أنباءه فى أرجاء القطر المصرى فكان الشعب دواما على علم بمجرى الأمور بطريقة منظمة وكان يأخذ احتياطاته فى الحال ويعلم ما سيؤول اليه أمره فى نهاية العام ويتمكن من معرفة مايجب عليه دفعه بوجه التقريب

ومن الوجهة النظرية كانت تربط جباية العشور على الأراضى التى تغمرها المياه بالفعل . وهذه محصولها لا يكون دواما على حالة واحدة . أما عمليا فكان هذا الخراج يؤدى بحسب متوسط السنين السالفة بعد أن يستبعد من هذا المتوسط قدر معين لايحيدون عنه إلا فى الظروف الشاذة . ويشترط للخروج عن هذه القاعدة وتخفيض الخراج أن يكون المحصول بلغ الغاية فى الانحطاط . وكانت تستوى الحكومة القديمة والمعاصرة فى النفور من التنازل عن أى شىء من الخراج مهما صغر . فتحتم دفع هذه الضريبة من محاصيل الأطيان إما قمحا أو ذرة أو فولا أو غير ذلك . وكانت هذه

المحاصيل تكدس أكداساً فى المستودعات . والظاهر أن خصم العشر ليس بالشيء الكثير بالنسبة إلى مجموع المحصول وإن أفقر فلاح كانت حالته تسمح له بأن يدفع ما عليه بلا عناء . اه

ويستنتج مما ذكره هؤلاء المؤلفون أنه كان يوجد فى مصر فى عهد الفراعنة مصلحة مساحة بلغت الغاية فى النظام إلا أننا مع الأسف لم تصلنا تفاصيل ترتيبها . أما ما رووه لنا عن المنازعات التي كانت تقع بين الأهالى بشأن الأرض فهى هى بعينها الحاصلة الآن ولم يغير من طبيعتها شيئا مرور أربعة أو خمسة آلاف سنة

أما المربع الذى وزعه سيزوستريس على كل ساكن من ساكني ديار مصر حسبما روى هيرودوت (والأقرب إلى الصواب أنه وزعه على كل أسرة لا على كل ساكن) فكان الأرور على رأى ماسبيرو وهو عبارة عن مربع طول كل ضلع منه مائة ذراع . ولما كان الذراع يساوى ٥٢٥ مليمترا فيكون مسطح الأرور ٢٥ ر ٢٧٥٦ مترا مربعا أى ١٨ سهما ١٥ قيراطا

وأما ضريبة الخراج بنسبة العشر كما روى ماسبيرو فيلوح أن هذه النسبة نسبة معقولة . وهذا هو رأى لمبروزو بعينه (راجع كتاب مباحث فى الاقتصاد السياسى بمصر فى عهد اللاجيديين ص ٣٩٣) إذ حدد هذه الضريبة بنفس هذه

النسبة أيضا . ثم قال فى ص ٢٨٩ :

وفوق ذلك فقد تغيرت الضريبة على ممر الدهور وتبدل الأحوال ولكن الذى بقى ثابتا على حاله ولم يتغير هى قواعد ترتيب ضريبة الخراج وقد اتبع البطالسة نفس هذه القواعد إلا أنهم نظموها . اه

واستدل على صحة روايته بأن ذكر فى ص ٢٩٣ نقلا عن لترون Letronne (المجموعه الأولى ص ٢٩٥) أن كتابة حجر رشيد (عام ١٩٦ ق . م) تنبيء بأن الحكومة كانت تأخذ ارتبا عن كل مساحة قدرها « أرور » من الأطيان المخصصة للزراعة وحددت هذه النسبة بجزء واحد من خمسة عشر جزءا من محصول الأطيان الجيدة واستخلص من ذلك أن الأراضى التى لم تبلغ مبلغا كبيرا فى الجودة كانت تدفع العشر

ولما كانت ضريبة العشر معقولة فللوقوف الآن على مبلغ الخراج يتعين علينا أن نحدد ما يأتى :

١ — مساحة الأرض المزروعة

٢ — المحصول

٣ — عدد السكان

المبحث الأول — إن المساحة المزروعة فى مصر كانت

فى الزمن القــــديم كما هى الآن محصورة بين صحراء العرب من الشرق وصحراء لوبية من الغرب . فهى هى لم يطرأ عليها تغيير منذ تكوينهـــا . أما الذى طرأ عليـــه التغيير فهـــو السطح المزروع فعلا ، وقوة الانتاج فيه . فـــكلا هذين كثر أو قل وقوى أو اضمحـــل تبعـــا للعنـــاية أو الاهمال فى أمر انشاء الـــترع وصيــانتها وبالتبعيـــة أيضـــا للسكان من حيث زيادتهم أو قلتهم

والمساحة المعدة للزراعة بالفعل الآن هى ٧٠٠/٦١٥/٥ فدان وجميـــع هـــذه المساحة ــ وهى بلا مراء أخصب أراضى مصر ــ كانت مزروعة فى الأزمان القديمـــة بل كان المزروع فى تلك الأزمان أكثر من هذه المساحة . وينبغى الا يخامرنا أقل شك فى ذلك . وأنصع برهان عليه الأكوام الكثيرة فى شمال الدلتا التى هى أطلال مدن كانت فى العصور الغابرة منتشرة فى تلك الناحية وهذه المنطقة كانت أقل خصبا فى الزمن السالف من الأرض المعدة للزرع الآن بلا ريب . والبرهان على قلة خصبها هو أن سكانها جلوا عنها فى مقدمـــة المناطق الـــتى نزح عنها أهلهـــا . فوجود هـــذه التلال فيها برهان قاطـــع على أنها كانت مزروعـــة وإلا مااستطاع ديّار أن يقطنهـــا ولكانت كما هى الآن غـــير مسكونة . فهـــذا الجزء القـــاحل والخالى الآن من الزرع والضرع كان إذن فى العصـــور الماضيـــة مزروعا وكان بالضرورة ينتـــج مايفى بحـــاجات عـــدد

كبير من السكان

ومما يجب ألا يغيب عن الأذهان وأن يوضع نصب الأعين وجود كثير من المناطق فى القطر المصرى الآن عدد سكانها أقل مما يجب أن يكون حتى يصبح فى حيز الاستطاعة القيام بزرعها بصفة مرضية . فلو لم يكن السكان فى العصور المنصرمة كانوا أكثر عددا منهم الآن لما كان هنالك حاجة لفلاحة المنطقة القاحلة السالف ذكرها . وفوق ذلك كان هؤلاء السكان لقلتهم يعجزون عن تهيئة هذه المنطقة وزرعها . وهذا البرهان الذى سقناه على أن عدد السكان فى تلك الأزمان كان أكثر منهم فى عصرنا هذا غير قابل للجدل

أما عدد الأفدنة التي كانت تزرع فى الأيام الخالية فلا نظن أننا مبالغون إذا قدرناه بستة ملايين فدان بضم ٣٠٠/٣٨٤ فدان إلى الـ ٧٠٠/٦١٥/٥ فدان المزروعة الآن لتكون الستة ملايين عددا إجماليا بصرف النظر عن الكسور التى لايخلو منها الحال عادة

هذا هو مقدار كمية الأفدنة التي كانت تزرع فى الأزمنة الفرعونية

أما جملة مسطح الأراضى الصالحة للزراعة فى القطر المصرى فهى ٠٠٠/٣٠٠/٧ فدان يحذف منها مسطح

البحـــيرات الآتيـــة :

بحـــيرة مريوط	٩٠/٠٠٠	فـــدان
« أبى قير	٣٥/٠٠٠	«
« أدكو	٣٥/٠٠٠	«
« البرلس	١٤٠/٠٠٠	«
« المنزلة	٤٠٠/٠٠٠	«
الجمـــلة	٧٠٠/٠٠٠	فـــدان

وهـــذه البحيرات كلهـــا فى شمال الدلتـــا وكانت على ممـــر العصور والدهور بحـــيرات . فبحيرة مريوط روى لنا وصفها استرابون (المجـــلد السابع عشر الفقرة السابعة) باسم مريوطس . وبحـــيرتا أبى قـــير وأدكو وجـــدنا كما هما على الدوام . وبحـــيرة البرلس تكلم عنهـا هيرودوت (الجـــزء الثانى الفقرة ١٥٦) فقال إنها بحيرة واسعـــة الأرجاء عميـــقة القاع ويوجد فى وسطها معبـــد (ابلون) Appollon فى جـزيرة قـــرب مدينة بوتو (ابتوا الحالية) . وبحـــيرة المنزلة قص لنا عنها استرابون (المجلد ١٧ الفقرة ٢٠) فقال إنها بحـــيرة كبيرة فوق مصبي فرعى النيـــل المندبزى والتـــانيتي . ثم ذكر فى (الفقرة ٢١) أنه يوجـــد سلسلة بحـــيرات ومستنقعـات بين مصبى الفرعين التانيتي والبيلوزى

فجميع هـــذه الأوصاف تنطبق الآن على القسم الشمالى

من الدلتا انطباقا تاما وتذهب بنا إلى القول بضعف النظرية القائلة بخسف هذا القسم

وعلى ذلك نحذف مسطح هذه البحيرات وهو ٧٠٠/٠٠٠ فدان من الأرض الصالحة للزرع وهى ٧/٣٠٠/٠٠٠ فدان فيكون الباقى ٦/٦٠٠/٠٠٠ فدان . ومن ثم فالعدد ٦/٠٠٠/٠٠٠ يجب اعتباره الحد الأدنى لا الأعلى

المبحث الثانى — إن الشرطين الأساسيين اللازمين لانجاح الزراعة وعدم ضياع ما يبذل فيها من الجهود سدى هما كثرة السكان وخصب الأرض . وهذان الشرطان كانا متوافرين فى مصر فى عصر الفراعنة إذ أنه كان يوجد بها من السكان ما لايقل عن ثمانية عشر مليون نسمة كما سنبين ذلك فيما بعد . ومن الأفدنة المزروعة ما مساحته ستة ملايين وهذا القدر كان ضروريا لاعالتهم وتغذيتهم

أما من حيث خصب الأرض فنبرهن عليه بالحاصلات الآتية :

ذكر لمبروزو فى كتابه ص ٩٧ أن الحبة من الحنطة كانت تأتى بمائة وهذا القول فيه مبالغة كبيرة . لأن الفدان الواحد يلزمه من البذر نصف إردب من الحب . فعلى الحساب المتقدم تكون غلته خمسين إردبا وهذا أمر يصعب تصديقه

وقال اميان مرسيلان Ammien Marcellin (المجلد ٢٢ الفصل ١٥) وقد زار القطر قبيل نصف القرن الرابع بعد الميلاد

ورأى الشيء عيانا ، إنه ليس من الأمور النادرة إذا زرعت الأرض زرعا جيداً أن تأتي البذرة الواحدة بسبعين مثلها يعنى أن الفدان يغل على هذا خمسة وثلاثين إردبا

وقال ابن مماتى فى كتابه (قوانين الدواوين ص ٢٩):

كانت قطيعة خراج القمح الى آخر سنة ٥٦٧ هـ (١١٧٢ م) عن كل فدان واحد ثلاثة أرادب . ولما أصبحت الديار المصرية فى سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة (١١٧٦ م) تقرر الخراج اردبين ونصف اردب . ومقدار مايتحصل فيه من إردبين إلى خمسة إلى عشرة إلى عشرين إردبا على مايقدره الله تعالى . وبذره من أربع ويبات إلى ماحولها . وأما الشعير فالأمر فيه على ماشرح فى القمح وربما كان المتحصل منه أكثر بمقتضى جودة الأرض . اه

ولنفرض أن متوسط غلة الفدان عشرة أرادب مع مراعاة أن مسطح الفدان فى ذلك الوقت كان ٥٩٢٩ مترا مربعا . وبتحويله إلى فدان مسطحه ٤٢٠٠ متر مربع فهذا المتوسط يهبط إلى سبعة أرادب وكيلة . وهذا المحصول المتوسط الذى لايمكن الحصول عليه فى هذه الأيام كانت تنتجه الأرض فى عصر كانت فيه مصر منحدرة فى سلم الهبوط باعتراف مؤلفى العرب أنفسهم . وهاك ماقاله القاضي أبو الحسن المخزومى حوالى سنة ٥٨٠ هـ (١١٨٤ م)

نعنى بالتدقيق فى عصر ابن مماتى ، فى كتابه (المنهاج فى الخراج) ونقل عنه المقريزى فى خططه ج ١ ص ١٧١ :

بين مشارق الفرما من ناحية جرجير وفاقوس وبين آخر مايشرب من خليج الاسكندرية مسيرة شهر كان عامراً كله فى محلول ومعقود إلى مابعد الخمسين وثلاثمائة من سنى الهجرة (٩٦١ م) وقد خرب معظم ذلك . اه

وهذه المنطقة هى على التحقيق المنطقة التى سبق بيانها نعنى اقليم شمال الدلتا برمته

وهاك ماذكره ابن اياس فى كتابه (بدائع الزهور ص ٢٥) قبيل سنة ٩٢٠ هـ (١٥١٤ م) قال :

وقد تغيرت أحوال مصر فى دولة الاسلام إلى الغاية وخرب غالب قراها وانحطت قراها واستمرت إلى الآن فى كل سنة يتلاشى أمرها الى الخراب . اه

وينتج من الوصفين السالفين أننا إذا قارنا بين عصر الفراعنة وعصر ابن مماتى الذى كان فيه الفدان متوسط غلته سبعة أرادب وكيلة مع كون هذا المتوسط لا يمكن الحصول عليه الآن ، نجد عصر الفراعنة أوفر غلة من عصر ابن مماتى .

ومن رأينا أنه يمكن الاقتناع والتسليم بعد هذه

البيـانات بأن الفرق فى الخصب بين العصرين هـو الفرق بين محصول فدان مساحته ٥٩٢٩ متراً مربعا وآخر مساحته ٤٢٠٠ متر مربع ، وأن هذه المسـاحة الأخيرة يقدر محصولها بعشرة أرادب فى عصر الفراعنـة بدون مبـالغة

ونحن نورد هنـا محصولا شـاذا لم نعهد مثـله ذكره المقريزى فى خططه ج ١ ص ١٠١ قال :

ولمـا كان فى سنة ست وثمانمـائة (١٤٠٤ م) انحسر المـاء عن قطعة أرض من بركة الفيوم التى يقال لها اليـوم بحر يوسف فزرعت وجاء زرعهـا عجيبا رمى الفـدان منها أحدا وسبعين إردبا من شعير بكيل الفيـوم وإردبها تسع ويبـات . اه

وهـذا الاردب الذى يبلغ مقداره تسع ويبات يعـادل إردبا ونصف إردب بمكيالنا الحـالى . ويكون محصول الفـدان الذى مساحتـه ٥٩٢٩ مترا مربعا ١٠٦ ½ من الأرادب بمكيالنا ومحصـول الفدان الذى مساحتـه ٤٢٠٠ متر مربع ٧٥ ½ من الأرادب . ويظهر أن هـذا المحصول خارق جدا للعـادة حتى انى لم أذكره إلا لأنه مستغرب

ويلزمنا الآن بعـد أن حددنا هذا المحصـول أن نعرف مساحة الأراضى التى كانت مزروعة حتى نعين ضريبـة العشر . غـير أن هنـاك أمرا وهو أنه كان يوجـد بمصر أنواع كثيرة من المزروعات يـتم نضجهـا فى أوقات مختلفة على طول

السنة وهـــذا ما أثبتته الآنسة روبارد فى كتـــاب (إدارة مصر المدنيـــة فى عصر البيزانطيين ص ٨٦) إذ قالت :

كان النظام الذى وضعـــه الامبراطور انستاس Anastase لم يزل باقيا معمولا به فى القرن السادس . ومن مقتضى هذا النظام دفع جميـــع الضرائب على ثلاثة أقســـاط (قانون جوستنيـــان ١٠ ، ١٦ ، ١٣) . فيـــدفع أول قـــط فى أوائـــل ينـــاير والثانى فى أوائل مايو والثـــالث فى أوائل سبتمبر . وكان هـــذا النظـــام معمولا به فى مصر باحكام ودقـــة دون أن تراعى فيه العادات المحلية . اه

ومن الواضـــح أنه لا معنى لتعيين دفـــع الأقساط فى الآجال التي ذكرت إلاّ إذا نظر بعين الاعتبـــار إلى وقت جني المحـــاصيل فى مصر

ولقـــد سبق لنـــا القول بأن المساحـــة المزروعـــة كانت ستـــة مـــلايين من الأفدنة . ومن رأيى أن المساحـــة التى كانت تزرع حبوبا فى الشتاء من هذه الكمية هى أربعة ملايين من الأفـــدنة أى يزرع مقدار من هذه المساحـــة الأخيرة قمحا وشعيرا ويزرع الباقى برسيما أو أى مادة أخرى لتغـــذية المواشى . أما الفول فما كان يزرع منه شىء . والشاهـــد على ذلك ما رواه هيرودوت فى المجلد الثانى الفقرة ٣٧ إذ قال :

لا يزرع الفـــول قط فى سائر أنحـــاء مصر وإذا زرع

لا يؤكل نيئا ولا ناضجا . والكهنة لا يستطيعون أن يروه لانهم يعتبرونه نجسا . اه

أما الذرة فكان بلا جدال يزرع فيها . والدليل على ذلك ما رواه هيرودوت فى الكتاب الثانى الفقرة ٧٧ إذ قال :

إن المصريين كانوا يقتاتون من الخبز المصنوع من الذرة وكانوا يسمونه (سيلستيس cyllestis) . اه

وهذا القول يبين لنا أن زراعة الذرة كانت كثيرة الانتشار غير أنها لم تبلغ فى انتشارها الدرجة التى بلغتها فى عهدنا هذا . والسبب فى ذلك هو عدم وجود آلات رافعة قوية فى الزمن القديم . لأن هذا النوع ما كان يزرع إلا فى زمن التحاريق . ومن ثم كان من الضرورى ايجاد الآلات الرافعة لريه . وكانت هذه الآلات فى ذلك العهد الساقية والشادوف المستعملين فى وقتنا الحاضر . وكانت زراعة هذا الصنف محصورة فى ضفاف النهر وحوافّ الترع التى كانت كثيرة فى ذلك الوقت كما روى هيرودوت فى الكتاب الثانى الفقرة ١٠٨ قال :

لما رجع سيزوستريس الى مصر من البلاد التى غزاها عاقب أخاه واستخدم جموع الأسرى الذين أحضرهم معه فى جر الأحجار التى نقلت الى معبد فولكان . وبعد ذلك أمر هؤلاء الأسرى أن يحفروا جميع الترع المنبثة فى

نواحى القطر والباقية إلى الآن . وهـذا العمـل الذى قاموا به طـوعا أو كرها جعـل السير بالخيل والعربات غير مستطاع فيه وكان قبـل ذلك ممكنا فى كل وجهة منه فأمست مصر مع كونها مستوية السطـح لاخيـل لديها ولا عجـل والسبب فى ذلك كثرة عـدد ترعها ومساقيها وتعاريجهما . وإليك السبب الذى من أجله قرر الملك تقطيـع أوصـال مملكته بهذه الكيفية :

كان المصريون الذين يسكنون مدائن فى داخل الأرض بعيدة عن النهر يضطرون لعـدم استطاعتهم الارتواء بمـاء النيـل إلى شـرب مـاء الآبار . فلدفـع هـذا الشر وتدارك هذه الحـالة أنشىء كثير من الترع والمساق فكانت عائقا فى سبيل المواصلات بين النواحى . اه

وأرى أن مساحـة الأرض التى كانت تزرع ذرة تقـدر بمليـون فـدان تقريبا حتى يمكن أن تنتج المقدار الـكافى لصنع خبز الأهـالى الذى ذكره هـيرودوت . وأما محصـوله فمن المسلم به فى مصر عـلى وجـه العمـوم أن الفـدان الذى يزرع ذرة ينتج ٥٠ ٪ زيادة على ما ينتجـه نفس هـذا الفـدان من القمح . وهذه النتيجـة وصلت اليها أيضا مصلحة الاحصاء بوزارة الزراعة

وبمـا أننا سلمنا بأن محصول الفدان من القمح هـو

عشرة أرادب فعلى ذلك يكون محصول الفدان من الذرة ١٥ إردبا . وبضرب مليون الفدان فى ١٥ ينتج ١٥/٠٠٠/٠٠٠ إردب وهذا المقدار هو محصول الذرة جميعه

ومن رأيى وجود زراعة الأرز فى ذلك العهد حتما وهذا الرأى وان اختلف فيه بعض المؤرخين فانى أقره وأرى أن أقدر لزراعته خمسمائة ألف فدان

أما محصوله فى عصرنا الحالى فقد قدرت مصلحة الاحصاء بوزارة الزراعة أن ما ينتجه الفدان الواحد فى زمننا هذا تسعة أرادب باعتبار الاردب ١٢ كيلة

فاذا سلمنا بأن الفدان كان لا ينتج فى العهد الماضى سوى عشرة أرادب وضربنا هذا المقدار فى ٥٠٠/٠٠٠ فدان المساحة التي رأينا تقديرها لهذه الزراعة تنج لنا محصول قدره ٥/٠٠٠/٠٠٠ إردب أرز

وبناء على ما تقدم تكون المحاصيل الزراعية للقطر كما يأتى :—

قمح وشعير	٤٠/٠٠٠/٠٠٠	إردب
ذرة	١٥/٠٠٠/٠٠٠	»
أرز	٥/٠٠٠/٠٠٠	»
الجملة	٦٠/٠٠٠/٠٠٠	»

وهـذه الـكمية كانت بالطبع تختلف حسب ارتفـاع النيل وانخفاضة . فالفيضان الذى يتجاوز الحدود والفيضان الذى يقل عن الحد اللازم كلاهما جالب للضرر . وأرى أن هـذا المحصول ينبغى اعتباره محصولا معتدلا بل الأقرب إلى الصواب اعتباره محصولا جيدا

ومـا يدل على أن هذا التقدير غـير مبـالغ فيه الرواية الآتيـة :

نقل عـلى مبارك باشا عن المسعودى فى كتابه (الخطط التوفيقية ج ١٨ ص ٥) :

ان عمرو بن العاص بـنى مقياسا بحلوان . وسبب بنائه لهذا المقياس أنه لما فتح مصر اتصل إلى عـلم أمـير المؤمنين عمر بن الخطاب مايلقى أهلها من الغلاء عنـد وقوف النيل عن الحـد الذى فى مقياس لهم وان الاستشعـار يدعوهم إلى الاحتكار ويدعو الاحتكار إلى تصاعد الأسعار بغـير قحط فكتب عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العـاص يسأله عن شرح الحـال فأجابه عمرو انى وجدت ما تروى به مصر حتى لايقحط أهلها أربعة عشر ذراعا . والحد الذى يروى منه سائرها حـتى يفضـل عن حاجتهم ويبـقى عندهم قوت سنة أخرى ستـة عشر ذراعا والنهايتان المخوفتان فى الزيادة والنقصان وهما الظمأ والاستبحار اثنا عشر ذراعا فى النقصان وثمانية عشر ذراعا

فى الزيادة . اه

ولا بد أن يكون عمرو قد بنى حسابه فى حالة الفيضان البالغ ستة عشر ذراعا على سكان يبلغ عددهم ١٨ مليونا وعلى محصول قدره ٧٢ مليون إردب

واليك جدولا بالمحاصيل الحالية من الحبوب ومساحة الأراضى التى تنتج هذه المحاصيل نقلا عن تقدير وزارة الزراعة فى سنة ١٩٢١ م :

نوع المحصول	مقداره بالأرادب	مساحة أرضه بالأفدنة
قمح	٦/٧١٥/١٢٢	١/٤٠٤/٧٩٨
شعير	٢/١٦٤/٥٩٣	٣٧٩/٥٤٠
فول	٢/١٩٩/٠٨٠	٤٩٣/٥٦٤
ذرة صيفى	٩٣/٨١٩	١٥/٦٤٩
ذرة نيلى	١٢/٩٢٣/٧١٣	١/٩٩٣/٥٦٣
أرز صيفى	٢/٥١٦/٨٧١	٢٩٠/٧٢٩
أرز نيلى	١١٩/٣٢٦	٢١/٤٢٣
الجملة	٢٦/٧٣٢/٥٢٤	٤/٥٩٩/٢٦٦

المبحث الثالث — يمكن تعيين عدد سكان مصر قديما بطرق أربع هى :

(ا) — عدد الأفدنة المزروعة

(ب) — « البــلاد الآهلة

(ج) — « الأنفس التي دفعت الجزية عند فتح العرب لمصر

(د) — ما يستهلكه أهل مصر من الغلال

— ا — لقــد سبق لنا القول بأن عــدد الأفدنة المزروعة الآن هو ٧٠٠/٦١٥/٥ وعــدد السكان ٢٥٥/٧١٨/١٢ نسمة أى باشتراك رجلين وربع رجــل فى الفدان الواحــد تقريبا . غير أن عــدد السكان فى الأزمان الغــابرة كان يفوق بلا ريب عــددهم فى زمننا هــذا . والدليل على ذلك أن عــدد البــلاد فى الوقت الحــاضر هو ٨١١/٣ بيــنما كان فى الزمن القــديم ١٠/٠٠٠ وقــد ذكر قــدماء المؤرخين هذا العدد باعتباره الحــد الأدنى . ولدينا أيضــا دليــلان آخران على زيادة كثافــة السكان فى تلك الأزمان وهما إنتاج القطــر واستهلاكه كما سنبين ذلك فيما بعــد

وبنــاء على ما تقدم نرى أننا نكون قــد أصبنا كبد الحقيقــة إذا قدرنا للفدان الواحد ثلاثة أشخاص . وبضرب هذا العدد فى ٦ ملايين عدد الأفدنة ينتج ١٨/٠٠٠/٠٠٠ نسمة وهو عدد سكان القطر فى ذلك العهد

—ب— إن عدد البلاد الذى أورده قدماء المؤرخين تغــير

كثيرا وهذا أمر يمكن إدراكه بسهولة . وهاك ماقاله هؤلاء المؤرخون :

روى هيرودوت فى الكتاب الثانى الفقرة ١٧٧ أنه فى مدة حكم عمسيس كان بمصر عشرون ألف بلد آهل بالسكان

ومن رأينا أن هذا العدد مبالغ فيه ولا يتصوره عاقل لاسيما ان مصر لم تكن عند زيارة هيرودوت لها بهذه الحال التى وصفها وإنما يروى روايته هذه عن حالها فى زمن سابق لعصره بآماد طويلة ، وقد تناقلت أخبارها الأجيال جيلا فجيلا إلى أن اتصلت به . ومن المعتاد أن الروايات التى تنقل بهذه الكيفية لا تخلو من المغالاة

وقال ديودور فى الكتاب الأول الفقرة ٣١ :

كانت مصر فى العهد القديم كثيرة السكان ، وهى من هذه الوجهة كانت متفوقة كثيرا على جميع الأمم المعروفة فى ذلك العهد ، ولا يظهر حتى فى أيامنا هذه أنها تقل عن الأمم الأخرى من جهة كثرة السكان ففى الأزمان الخالية كان يوجد بها أكثر من ثمانية عشر ألف بلد عدا كثير من البلدان الكبيرة . ويمكن الاطلاع على البيان الخاص بذلك المودع فى السجلات المصرية بدار المحفوظات (الدفترخانة) . وفى عهد بطليموس لاغوس كان يوجد أكثر من ثلاثين ألف بلد وهذا العدد الكبير لا يزال باقيا إلى الآن . ومجموع عدد السكان كان

يبلغ فى العصور القديمة سبعة ملايين نسمة وفى أيامنا هذه لا يقل عن ثلاثة ملايين . وبواسطة هذا العدد الكبير من الرجال تمكن ملوك مصر القدماء من القيام بهذه الأعمال العظيمة المدهشة لكثرة الأيدى التى اشتغلت فى ذلك وتركوا لذرياتهم من بعدهم تلك الآثار الدالة على قوتهم وجبروتهم . اه

وهذا القول أيضا ينبذه العقل بل أبعد احتمالا من القول الذى ذكره هيرودوت لا سيما فيما يختص بالثلاثين ألف بلد لأنه عندما يكون عدد السكان سبعة ملايين كما ذكر ديودور يكون فى كل بلد ٢٣٣ نسمة وهو عدد قليل جدا

وأما رواية الثمانية عشر ألف بلد فهى وان كان فيها شىء من المبالغة إلا أنها تقرب من الحقيقة . أما عدد الثلاثة الملايين نسمة الذى قال ديودور أنه كان عدة سكان مصر فى عصره فيظهر لى انه قليل جدا خصوصا إذا قابلناه بعدة سكانها فى عصر العرب الذى كان أقل عمارا من عهد البطالسة

قال ابن عبد الحكم فى كتاب فتوح مصر ص ١٥٦ :

حدثنا عثمان بن صالح وعبد الله بن صالح قالا حدثنا الليث بن سعد قال لما ولى ابن رفاعة مصر خرج ليحصى عدة اهلها وينظر فى تعديل الخراج عليهم فأقام فى ذلك ستة أشهر بالصعيد حتى بلغ أسوان ومعه جماعة من الأعوان

والكتاب يكفونه ذلك بجد وتشمير وثلاثة أشهر باسفل الأرض فأحصوا من القرى أكثر من عشرة آلاف قرية فلم يحص فيها فى أصغر قرية منها أقل من خمسمائة جمجمة من الرجال الذين يفرض عليهم الجزية . ا ه

وابن رفاعة هذا كان عاملا على مصر فى خلافة الوليد وأخيه سليمان بن عبد الملك سابع خلفاء بنى أمية بدمشق. وكان قد تولى عمل هذا التعداد حوالى سنة ٩٦ هـ (٧١٥ م) أى فى القرن الأول للفتح العربى . وبما أن الأعداد السابق ذكرها هى نتيجة إحصاء فيجب اعتبارها صحيحة . وحيث إنه كان يوجد فى أصغر ناحية ٥٠٠ نفس من الذين يجب عليهم دفع الجزية فاذا جعل متوسط عدد الذين فرضت عليهم الجزية فى كل قرية ستمائة نسمة كان ذلك تقديرا مقبولا . واذا فرضنا أن هذا العدد هو ثلث سكان كل قرية كما سنبين ذلك فى الطريقة (ج) يكون مجموع سكان كل قرية ١٨٠٠ نسمة . وبضرب هذا العدد فى ١٠/٠٠٠ عدد القرى ينتج ١٨/٠٠٠/٠٠٠ نسمة وهو عدد سكان القطر المصرى قديما

(ج) إن عدد الأنفس المفروض عليهم الجزية وقت الفتح العربى كان ٦/٠٠٠/٠٠٠ نسمة كما ذكرنا فى القسم الخاص بالايرادات . وهذه الجزية لم تكن مفروضة إلا على الذكور الذين بلغوا الحلم ومن جاوزت أعمارهم خمس عشرة سنة . أما النساء والأطفال والشيوخ فكانوا معفين منها

وفى الاحصاء الذى عمـل بمصر فى سنة ١٩١٧ م كان عـدد الرجال الذين أعمارهم من خمس عشرة الى ستين سنة ٣/٤٣٥/٧١٠ ، ومجموع السكان ١٢/٧١٨/٢٥٥ نسمة . أى أن نسبة العـدد الأول الى الثـانى بـين الثلث والربع . ولما كان الاحصاء الذى عمـل عند الفتح الاسلامى لغرض مالى فـلا يستطيع انسان أن يزعم أنه روعيت فيـه الرأفـة أو التساهل . ومن هنا يكون من المؤكد أنه قـد أدخـل فى عداد دافعيها أشخـاص تقل أعمارهم عن الخمس عشرة سنة أو تزيد على الستين . واننـا بناء على ذلك لانكون مغالين اذا قدرنا أن الستة مـلايين نسمة المفروض عليهم الجزية هم ثلث سـكان مصر فى ذلك العهد . وبذلك يكون عـدد السكان ثمانية عشر مليون نسمة على أقل تقدير

ولو اتبعنا نفس النسبة التى وجدناها فى الاحصاء الأخـير لجاوز عـدد السكان ٢٠/٠٠٠/٠٠٠ نسمة

ولزيادة الاقناع نذكرهنا مارواه ابن عبد الحـكم فى كتابه ص ٨٧ قال :

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعـة عن يزيد ابن أبى حبيب عن يحيى بن ميمون الحضرمى قال : لما فتح عمرو ابن العاص مصر صولح على جميـع من فيها من الرجال من القبط ممن راهق الحـلم الى مافوق ذلك ليس فيهم امرأة ولاصبى

ولا شيخ على دينارين دينارين فأحصوا لذلك فبلغت عدتهم ثمانية آلاف ألف . اهـ

ويرى من هذا القول أن العدد (١٨/٠٠٠/٠٠٠) ليس فيه شيء من المبالغة

(د) ـ إن كمية الحبوب التى تلزم كل شخص من السكان هى كما ذكرنا آنفا إردبان . ودليلنا على ذلك استهلاك الوقت الحاضر عن سنة ١٩٢١ م إذ كان هذا الاستهلاك كما يأتى :

محصول القطر من الغلال	٢٦/٧٣٢/٥٢٤ اردبا
يستبعد منه الصادر وهو	٤٧٨/٣٦٣
فيكون الباقى	٢٦/٢٥٤/١٦١
يضاف الى ذلك الكمية الواردة من الخارج من حب ودقيق محول إلى أرادب بعد استبعاد المعاد تصديره	١/٤٨١/٥٢٠
فيكون المجموع	٢٧/٧٣٥/٦٨١ إردبا صافى محصول القطر

وبما أن عدد سكان مصر حسب الاحصاء الأخير هو ١٢/٧١٨/٢٥٥ فبضرب هذا فى ٢ (اردبين) مايستهلكه الشخص الواحد فى السنة من الحبوب يكون الناتج ٢٥/٤٣٦/٥١٠ أرادب . وباستبعاد هذه الكمية من الكمية التي سبق ذكرها

تكون الزيادة ١٧١/٢٩٩/٢ إردبا . وهـــذه الزيادة استهلكتها المواشى حتما وكذلك الاشخاص الذين زادوا على عـــدد السكان مابين عام ١٩١٧ م الذى عمـــل فيه الاحصاء وعام ١٩٢١ م الذى اتخـــذناه مقياسا لكمية الاستهلاك . وتقدر زيادة الأنفس فى هذه المدة بـ ٤٢٩/٦٣٧ نسمة

ويرى مما تقدم أن مصر كان يلزمها كمية من الحبوب لاتقل عن ٣٦ مليون إردب لتغذية عـــدد من الانفس لاينقص عن ثمانية عشر مليون نسمة غـــير ماتستهلكه المواشى وما يدخر للسنين المجـــدبة ، إذ أننـــا نعرف أن هـــذا كان جاريا فى الأزمنـــة القـــديمة لعـــدم التعويل على مايرد من البـــلاد الأجنبية لقـــلة وسائل النقـــل وحصره فى دائرة ضيقة كما كان ذلك حاصـــلا حتى عصر حـــكم العرب وهـــو عصر متأخـــر كثيرا عن العصر الذى نتكلم الآن بصدده . والدليل على ذلك مارواه المقريزى فى خططه ج ١ ص ٩٩ إذ قال مامعناه إنه فى عهد حكم خمارويه بن احمد بن طولون المتوفى سنة ٢٨٢ هـ (٨٩٥ م) كانت تبـــاع العشرة أرادب من القمح بدينار واحـــد (٦٠ قرشا) أى الاردب بستة قروش

بينما يقول ابن اياس فى كتابه (نشق الأزهار ص ٧٨ و ٧٩) إنه فى ســـنة ٤٥١ هـ (١٠٥٩ م) فى دولة الخـــليفة المستنصر بالله الفاطمى بيع اردب القمح بمائة دينار (٦٠٠٠ قـــرش)

ومن الواضح أنه لوكانت هنالك صادرات وواردات. تذكر لكان الثمن ارتفع فى الحالة الأولى وانخفض فى الحالة الثانية

ويؤخذ مما سبق إيضاحه أنه يلزم لاستهلاك المحصول الذى قدر بستين مليون إردب شعب لايقل عدده عن ثمانية عشر مليون نسمة

ويتلخص جميع ماذكر فيما يأتى :

أولا — أن مساحة الأرض التى كانت مزروعة فى عهد الفراعنة لابد أن تكون ستة ملايين من الأفدنة على أقل تقدير حتى تنتج مايقوم بتغذية القوم الذين كانوا يسكنونها . ودليلنا على ذلك أطلال القرى الباقية الى الآن

ثانيا — أن محصول هذه المساحة لابد أن يكون ستين مليون إردب من الحبوب حتى يكفى تغذية سكانها ويمكن ادخار مقدار منه احتياطا لوقت الحاجة

ثالثا — أن عدد السكان لابد أن يكون ثمانية عشر مليون نسمة بل لانكون مبالغين إذا قلنا إن الأقرب الى الصواب أنه كان عشرين مليون نسمة . والذى يرجح لدينا كفة هذا التقدير الأخير هو ذلك المحصول الكبير والمساحة الشاسعة اللذان أقمنا عليهما الدليل فى الموضعين السابقين

ولقد أفضى بحث ج . بالوش فى مؤلفه (سكان

العالم اليونانى ص ٢٥٤) إلى أن الثلاثين ألف بلد التى ذكرها ديودور يجب اعتبارها ثلاثة آلاف فقط ، وأن عدد سكان ديار مصر كان يبلغ على أكثر تقدير فى عهد الرومان خمسة ملايين نسمة أى أن لكل مائة وثمانين ساكنا كيلومتر مربع واحدا

أما من جهة عدد البلاد فنحن نشاطر « بالوش » فى ذلك رأيه ونوافقه تمام الموافقة . ولقد قلنا فيما سبق إننا نرى أن العدد ٣٠ ألفا هو عدد فيه مبالغة . أما العدد ٣٠٠٠ ففيه تناسق مع العدد الذى وجد دواما فى القطر

وأما عدد السكان فنحن وهو فيه على طرفى نقيض . وعلاوة على الأدلة التى قدمناها فيما سلف لتقدير سكان مصر فى العصر الفرعونى نقول :

بما أن انحدار الأرض الزراعية فى مصر يتجه من الجنوب إلى الشمال ومعلوم أنه كلما كانت الأرض مرتفعة كانت أجود فعلى هذا يكون سطح الدلتا الشمالى الذى كان مأهولا جميعه ومزروعا فى قديم الزمان على خلاف ما هو عليه الآن ، أكثر انخفاضا من جميع سطح أراضى مصر ، وبذلك يكون أردأ أراضيها من الوجهة الزراعية

ومما لا جدال فيه أن ازدياد عدد السكان فى اقليم خصب لا يدفع من يزيدون فيه الى تركه والرحيل إلى منطقة أخرى أقل منه خصبا إلا إذا زاد

عـــددهم عن القدر اللازم وتعذرت عليهم المعيشة فيـــه . وبغير ذلك لا ينزحون عنه قط

ولما كان عـــدد سكان مصر حسب الاحصاء الأخير الذى تم فى سنـــة ١٩١٧ هو ١٢/٧١٨/٢٥٥ أى بنسبـــة اشتراك ٢ ¼ من السكان فى كل فـــدان مزروع أو بعبـــارة أخرى باشتراك كل ٥٣٥ شخصا فى كيلو متر واحد مربع أو ٢٣٨ فـــدانا

والمـــديرية التى تفوق فى كثافة سكانها باقى المـــديريات الأخـــرى هى مديرية المنوفية . ففيها يشترك كل ثلاثة أشخـــاص فى فدان واحد أو بعبـــارة أخرى كل ٧١٤ نفســـا فى كيلو متر واحـــد مربع

والآن يوجد — كما سبـــق ذكر ذلك — مناطق مأهـــولة بسكان يقـــل عددهم عن العدد اللازم لزراعتها زراعة مرضيـــة . لمـــا كان الأمر كما ذكر ، فكيف استطـــاع سكان يكون عددهم فى الزمن القديم أقل منه اليوم زراعة الأراضى المزروعـــة وغير المزروعة الآن ؟

إننـــا لا يمكننا القول بضعف التربة وقلة المحصول فى ذلك الحين والزعم أنهما هما اللذان استوجبا تشتت الأهالى ونزوحهم عن الأراضى التى كانوا يزرعونهـــا الى أخرى حـــتى يستطيعـــوا استغلالهـــا . لأننا لو ذهبنا الى ذلك لاعترضتنـــا المحـــاصيل التي ذكرهـــا مؤلفـــو العـــرب فى عصرهم الذى وصفـــوه لنا بأنه كان عصر انحطـــاط بالقياس إلى العصر الســـابق .

وقد أيد ذلك اميان مارسلان الذى يعتبر شاهد عيان تأييدا تاما مع أن محاصيل ذلك العصر الذى سموه عصر انحطاط لم نحصل نحن على مثيلها أو مايقرب منها فى أيامنا هذه . ومما يبرهن على أن قوة الانتاج كانت فى الزمن الغابر أعظم مما هى عليه الآن ، استطاعة القطر أن يمير ويسع عددا من السكان إن لم يكن أزيد منهم فى وقتنا الحاضر فلا ينبغى أن يكون أقل منهم

ولرب معترض يعترض علينا بأن الزراعة المتكررة فى الوقت الحاضر (الصيفية والشتوية) تستلزم من الأيدى العاملة أكثر مما كانت تستلزمه الزراعة القديمة أى زراعة الحياض . فنقول إن هذا لحق ولكن إلى حد محدود وعلى أى حال فذلك لايمنع من أن المنطقة التي تروى بواسطة الحياض تسع وتمير سكانا لايقلون فى كثافتهم عن سكان المنطقة التي تروى أكثر من مرة . ونضرب لذلك مثلا بما هو جار فى وقتنا الحاضر فى مديريتي جرجا وقنا اللتين ترويان بواسطة الحياض ولا تختلفان الآن من حيث الرى والزراعة عما كانتا عليه منذ ستة آلاف من السنين . فقد أظهر الاحصاء الأخير الذى عمل فى سنة ١٩١٧ م أن متوسط عدد الاشخاص الذين يشتركون فى الفدان الواحد فيهما هو ٢ ٢/٣ أو بعبارة أخرى أن الكيلو متر المربع الواحد يشترك فيه ٦٣٥ نفسا . وهذا المتوسط يزيد على متوسط جميع القطر وهو اشتراك ٢ ١/٤ من

الأشخاص فى فدان أو ٥٣٥ نفسا فى كيلو متر مربع واحد وهو يكاد يدنو منه فى مديرية المنوفية التي يشترك فى كل فدان منها ٣ اشخاص أى فى الكيلو متر المربع الواحد ٧١٤ نفسا . هذا وان جميع اطيان هذه المديرية يزرع صيفا وشتاء ويروى ريا متكررا وهى تفوق فى كثافة سكانها مديريات القطر جميعها

وبناء على ماتقدم لو اتخذنا حتى متوسط هاتين المديريتين والستة ملايين فدان اساسا لتقديرنا لوجدنا أن عدد سكان القطر يبلغ ستة عشر مليون نسمة

ولكن ماذا يقال عن الجزية التى جباها العرب عند فتحهم مصر من ستة ملايين من الأشخاص الذكور الذين يبلغون الحلم وجاوزت سنهم الخمسة عشر عاما الى الستين ، ولم يدخل فى هذا الاحصاء الشيوخ الذين جاوزوا هذه السن الأخيرة ولا النساء ولا الأولاد المعفون من دفع هذه الجزية ؟ فهذا العدد المفروض عليه هذه الجزية لابد أن يبلغ ثلث السكان على أن بعض المؤرخين قد ذكر أن عدد الاشخاص الذين فرضت عليهم الجزية بلغ ثمانية ملايين نسمة

ولدينا غير ذلك ، الاحصاء الذى عمله ابن رفاعه بعد الفتح العربى ب ٧٥ سنة ويستخلص منه أنه كان بالقطر المصرى عشرة آلاف قرية تحتوى أصغرها على خمسمائة نسمة

من أولئك الذين تجب عليهم الجزية

فاذا فرضنا أن هــذا العدد هو متوسط ثلث السكان كان عدد ســكان القطر المصرى فى ذلك العهــد خمسة عشر مليون نسمة

وخير مانستطيع ذكره هنا ماذكره أبو الحسن المخزومى من أن المنطقة الواقعة بين الفرما ونهاية ترعــة الاسكندرية كانت تكسوها المزروعات إلى مابعد سنة ٣٥٠ ﻫ (٩٦١ م). غير أنه فى الوقت الذى كان يكتب فيه وهــو عام ٥٨٠ ﻫ (١١٨٤ م) كان القسم الأكــبر منها قد أدركه العفاء وخربت مزارعه . وهــذه الناحية هى بالدقــة اقليم الدلتا الشمالى أى المنطقة التى تربتهــا أقل جودة من سواها . وهــذا الذى حــدث هو أمر طبيعى وقــد كان يحدث عكس ذلك لو زاد عــدد السكان . أى أنه عندما نقص عــدد السكان فى عهــد العــرب نقصا كبيرا وقل عــددهم فى المناطق الجيــدة التربة ترك أولئك الذين كانوا يعيشون فى مناطق أراضيها أقل جــودة أطيانهم ونزحوا الى المناطق التى تربتها جيدة لاستغلالها

ونختتم هذا الفصل مقررين أن الفتح العربى أتى فى نهاية العصر البيزانطى الذى كان عصر تأخر واضمحلال وأقــل يسارا من عصر الرومان . فمن غير المعقول كما يلوح لنا ان يكون عدد سكان مصر فى عهد الرومان أقل منه عندما فتحها العــرب

ولم يبق علينا بعد ذلك الاّ أن نقدّر قيمة الخراج فى عهد الفراعنة . فاذا روعى انه عندما فتحت العرب مصر لم يكن الخراج يفرض إلاّ على الحبوب وان ذلك لم يكن بدعة ابتدعوها بل كان شيئا مقررا وجدوه فأقروه كما ذكر ذلك ابن عبد الحكم فى كتابه (فتوح مصر ص ١٥٣) بمكننا ان نقول ان الخراج فى عهد الفراعنة كان لايفرض الا على الحبوب ايضا

وبما أن محصول الحبوب كان ٦٠ مليون إردب فيكون عشره حسبما روى ماسبيرو ولمبروزو ٦ ملايين إردب . وبضرب هذا العدد فى ٣٥ قرشا ثمن الاردب يكون الناتج ٢/١٠٠/٠٠٠ ج.م وهو قيمة خراج الحبوب ويكون على الفدان الواحد ٣٥ قرشا

وقالت الآنسة هارتمان Mlle Hartmann فى كتاب (الزراعة فى مصر فى الزمن القديم ص ١٤٢) إنه جاء فى سفر التكوين بالتوراة (٦١ — ٥٦) أن خمس المحصول فى عهد الامبراطورية الوسطى كان يؤخذ فورا عن ضريبة الخراج

ويفهم من هذا أن ضريبة الخراج فى ذاك الوقت كانت ضعف الضريبة السابقة أى أنها تساوى ٢٠٪ وبضرب ١٢/٠٠٠/٠٠٠ إردب فى ٣٥ قرشا ثمن الاردب تكون جملة الخراج السنوى لهذا العهد هى ٤/٢٠٠/٠٠٠ ج.م باعتبار أن ضريبة الفدان الواحد ٧٠ قرشا

أما مؤلفو العرب فقد نهجوا فى هذا القسم مانهجوه

فى قسم الايرادات ودونوا لمبالغه أرقاما هى إلى الخيال أقرب منها الى الحقيقة وإليك ماقاله هؤلاء :

قال ابن خرداذبة فى كتابه (المسالك والممالك ص ٨٣) :

كان خراج مصر فى أيام فرعون ستة وتسعين ألف ألف دينار (٥٦/٠٠٠/٠٠٠ ج٠م) . ا ه

وقال أبو صالح الأرمني فى تاريخه (الكنائس ص ٣٠) :

بلغ خراج مصر على يد يوسف بن يعقوب بعد عمارتها بعزمه أربعة وعشرين ألف ألف وستمائة ألف دينار (١٤/٧٦٠/٠٠٠ ج٠م) . ا ه

وقال ابن وصيف شاه كما جاء فى كتاب (الخطط المقريزية ج ١ ص ٧٥) :

كان منقاوس قسم خراج البلاد أرباعا فربع للملك خاصة يعمل فيه مايريد ، وربع ينفق فى مصالح الأرض وما تحتاج اليه من عمل الجسور وحفر الخلج وتقوية أهلها على العمارة . وربع يدفن لحادثة تحدث أو نازلة تنزل . وربع للجند . وكان خراج البلد ذلك الوقت مائة ألف ألف وثلاثة آلاف ألف دينار (٦١/٨٠٠/٠٠٠ ج٠م) وقسمها على مائة وثلاث كور بعدة الآلاف . ويقال ان كل دينار عشرة مثاقيل من مثاقيلنا الاسلامية . وهى اليوم خمس وثمانون كورة . أسفل

الأرض خمس وأربعون كورة . والصعيد أربعون كورة . وفى كل كورة كاهن يدبرها وصاحب حرب . ا هـ

وقال ابن وصيف شاه ايضا كما جاء فى كتاب بدائع الزهور لابن اياس ص ١٧ :

إن خراج مصر كان فى زمن فرعون موسى يجبى فى كل سنة اثنين وسبعين ألف ألف دينار (٠٠٠/٢٠٠/٤٣ ج٠م) . ا هـ

وقال المقريزى فى خططه ج ١ ص ٧٥ :

بلغ خراج مصر فى أيام الريان بن الوليد وهو فرعون يوسف عليه السلام سبعة وتسعين ألف ألف دينار (٠٠٠/٢٠٠/٥٨ ج٠م) فأحب أن يتمه مائة ألف ألف دينار (٠٠٠/٠٠٠/٦٠ ج٠م) . فأمر بوجوه العمارات واصلاح جسور البلد والزيادة فى استنباط الأرض حتى بلغ ذلك وزاد عليه . ا هـ

وقال أبو المحاسن فى كتابه (النجوم الزاهرة ص ٤٩) :

أما خراج مصر قديما فقيل : إن كيقاوس أحد ملوك القبط الأول جبى خراجها فجاء مائة ألف ألف وثلاثين ألف دينار (٠٠٠/٠١٨/٦٠ ج٠م) . ا هـ

وأما من حيث الأراضى المزروعة ومساحتها فقد ذكر العرب أرقاما عنها تضاهى التى ذكروها عن الخراج . فهى أيضا أقرب الى الخيال بلاريب . واليك ماذكره هؤلاء بهذا الصدد :

قال المسعودى كما جاء فى كتـــاب نشق الأزهـــار لابن اياس ص ٣٨ :

آخر مااعتبر من احوال اراضى مصر فوجـد حـرثها ستين يوما ومساحـــة أرضها مائة ألف ألف وثمـانين ألف ألف فدان وانه لايتم خراجها حتى يكون فيها أربعمائة ألف وثمانون ألف حراث يلزمون العمل دائما . فاذا أقيم بها ماذكرنا تمت عمارتها وكمل خراجها . اهـ

وهـــذا النص لم نعثر عليه فى أى كتـــاب من كتب المسعودى التى نشرت

وقال ابن اياس فى كتابه (بدائع الزهور ج٣ص ٢٦٦) :

كانت مساحـــة أراضى مصر فى زمن الفراعنـــة مائة ألف ألف فدان وثمانين ألف ألف فدان تزرع غـــير البور . اهـ

ملخص

ونلخص لك فى هذا الجـــدول مبالغ الخراج فى هـــذا العصر مقدرة بالجنيهات المصرية

	الخراج	المساحة المزروعة	متوسط خراج الفدان
	جنيهات مصرية	أفـــدنة	قروش
ماسبيرو ولمبروزو تقدير ١٠٪	٢/١٠٠/٠٠٠	٦/٠٠٠/٠٠٠	٣٥
الآنسة هارتمان « ٢٠٪	٤/٢٠٠/٠٠٠	«	٧٠

	الخـــراج	المساحة المزروعة	متوسط خراج الفدان
	جنيهات مصرية	افـــدنة	قروش
ابن خرداذبه			
الفراعنة	٥٦/٠٠٠/٠٠٠	٦/٠٠٠/٠٠٠	—
أبو صالح الارمنى			
يوسف بن يعقوب ..	١٤/٧٦٠/٠٠٠	»	—
ابن وصيف شاه			
منقاوس	٦١/٨٠٠/٠٠٠	»	—
فرعون موسى	٤٣/٢٠٠/٠٠٠	»	—
المقـــريزى			
الريان بن الوليد....	٥٨/٢٠٠/٠٠٠	»	—
» » »	٦٠/٠٠٠/٠٠٠	»	—
أبو المحاسن			
كيقاوس..........	٦٠/٠١٨/٠٠٠	»	—
المسعودى	—	١٨٠/٠٠٠/٠٠٠	—
ابن اياس	—	»	—

(حاشية) بعد ما أتممنا هذا الكتاب كتب مسيو براتشيا مدير المتحف اليونانى الرومانى بالاسكندرية وقد اطلع عليه قبل نشره إلى الاستاذ بلوخ ليستعلم منه عما إذا كانت آراؤه فى تقدير سكان مصر قديما مازالت الآراء التى جاهر بها فى مؤلفه المطبوع عام ١٨٨٦ م

وقد أخبرنى مسيو براتشيا مع المسرة أن ذلك المؤلف النابغة رد عليه بأن استكشافات أوراق البردى اليونانية الرومانية تدعو الى الاعتقاد بأن عدد سكان مصر كان أوفر مما أخذ عن كتب الأدب وهو العدد المعول عليه إلى الآن

وها هو الأستاذ بلوخ قد أظهر فى الباب الثالث من مؤلفه الذى طبع عام ١٩٠٤ م أنه يميل الى تقدير عدد لا يقل كثيرا عن عشرة ملايين (والمؤلف ولكن يعتبر السكان ٧ ملايين تقريبا فى عصر البطالسة)

والآن يرى الأستاذ بلوخ أن هذه المسألة يجب دراستها على أسس جديدة بالتعويل على جميع الأدلة التى فى أوراق البردى مع عدم إغفال محاصيل الحبوب

الفصل الثــــانى

عصر البطالسة

من سنة ٣٠٦ ق . م إلى ٣٠ ق . م

لم يذكر قدماء المؤرخين أى رقم نقف منه على مقـــدار الخراج فى هـــذا العصر ومع ذلك فسنبذل الجهد للوقوف عليه بالاستنتاج مما رووه لنا

ذكـــر ديودور وهـــو المـــؤرخ الذى زار القطـــر قبيل نهاية هـــذا العصر فى (الكتاب الأول الفقرة ٧٣) أن الأراضى كانت مقسمة إلى ثلاثة أقسام . فالقسم الأول وهـــو أكـــبرها كان للكهنة وكان إيراده يدفع ثمنا للذبائح التى تقـــدم قرابين فى انحاء القطر كله . والقسم الثانى كان ملكا للتاج وكان الملك ينفق من إيراده فى الحروب وما يلزم لحفـــظ أبهة بلاطه وعظمته . وبواسطة دخله العظيم كان فى استطاعته أن يكافئ الذين يمتازون عن غيرهم بعمل من الاعمال الجيـــدة وذلك بدون أن يلتجئ إلى إرهاق الأهالى بفرض ضرائب باهظة عليهم . والقسم الثالث كان يمتلكه رجال الحرب الذين كانوا بالنسبة الى مركزهم الممتاز ولما يتمتعون به من الفوائد مضطرين أن يلبوا كل نداء يوجه إليهم ويكون له اتصال بالخدمة العسكرية . ا هـ

ثم ذكر ديودور فى (الفقـرة ٧٤) أن المزارعـين كانوا

يستأجرون الأراضى الخصبة التى فى حوزة الملوك والكهنة ورجال الحرب بايجار زهيد وكانوا فى سائر الأزمان يستخدمون فى فلاحتها

ويتضح من ذلك أن توزيع ملكية الأراضى لم يسر على وتيرة واحدة فى كل من عهدى الفراعنة والبطالسة . فقد كانت الأطيان توزع على الاهالى فى العصر الأول كما ذكر هيرودوت عند الكلام على هذا العصر بينما كانت ملكيتها فى العصر الثانى تنحصر كما ذكر ديودور فى ثلاث طبقات هم الكهنة والملوك ورجال الحرب . أما الاهالى فما كانوا إلا مستأجرين لها

ويظهر أن الخراج فى هذا العهد لم يكن سائرا على الطريقة التى كانت متبعة فى عصر الفراعنة . إذ بينما يقول هيرودوت إن أراضى الكهنة ورجال الحرب كانت معفاة منه فى عصر الفراعنة يقول لمبروزو فى الصفحة ٢٩٣ من مؤلفه إن الكتابة التى على حجر رشيد (عام ١٩٦ ق . م) ـ أى فى أواسط عهد البطالسة ـ تنبئ بأن الحكومة كانت تجبي إرتبا واحدا عن كل أرور من أراضى الكهنة المخصصة للزراعة أى خمس إردب عن كل ١٥ قيراطا و ١٨ سهما . أو بعبارة أخرى ثلاث كيلات ونصف كيلة (٦٠ ١/٢ لترا) عن كل فدان تقريبا

فاذا قدرنا متوسط محصول الفدان بعشرة أرادب

كما هو الحال فى عصر الفراعنة - وليس يوجد مايمنعنا من هذا التقدير - كانت نسبة الخراج على الاراضى الممتازة ٣٪ تقريبا .

ويظهر أن هذه النسبة مع كونها فرضت على أراض حفتها نعمة الامتياز منخفضة جدا . ومع ذلك فلا يجوز لنا استصغارها لاسيما انه لايعزب عن بالنا أن الملوك كما روى ديودور كانوا يمتلكون جزءا من ثلاثة أجزاء من الأرض وكانوا لاينفقون من ريعه إلا فى حوائجهم التى كانت قليلة ، وأن طبقتي الكهنة ورجال الحرب كانتا تنفقان من ريع الجزئين الباقيين فيما يلزم محال العبادة والحروب . وبهذه الطريقة لم يكن الملوك فى حاجة إلى دخل جسيم . ولذلك نرى إيرادات مصر وفى جملتها الخراج أقل كثيرا فى عصر البطالسة منها فى العصور الأخرى

وبما أن الأراضى كانت مقسمة إلى ثلاثة أقسام غير متساوية - كما سبق قول ذلك - فسنحاول الوصول إلى معرفة مساحة كل قسم منها على حدة بوجه التقريب

لقد سبق أن قدرنا المساحة المزروعة فى مصر فى عصر الفراعنة بستة ملايين من الأفدنة . وبما أنه ليس ثم من داع يدعونا إلى الظن بأن هذا القدر من المساحة

حدثت فيه زيادة أو نقص فينبغى أن نعتبره المساحة التى كانت مزروعة فى عهد البطالسة وأن نعتبر محصول المزروعات على تباين أنواعها الذى كان يؤخذ عنه الخراج ستين مليون إردب ، وبذلك يكون متوسط محصول الفدان السنوى عشرة أرادب

ومتى تقرر ذلك ينبغى لنا أن نعين مقدار كل حصة من هذه الحصص الثلاث التى لم تكن متساوية

فالأولى خاصة بالكهنة وهى أهمها حسب شهادة ديودور وكانت حتما أكثر من الثلث ولنقدرها نحن بـ ٢/٥٠٠/٠٠٠ فدان ونقدر محصولها بـ ٢٥/٠٠٠/٠٠٠ إردب . أما قيمة المربوط من الخراج على هذا القسم فمعلوم لدينا بكيفية لايتطرق اليها الشك كما سبق الايضاح وهذه القيمة هى ٣ ٪ . وعلى هذا تكون جملة خراج ال ٢٥ مليون اردب بواقع ٣ ٪ هى ٧٥٠/٠٠٠ اردب . وبضرب هذا العدد فى ٣٥ قرشا ثمن الاردب ينتج ٢٦٢/٥٠٠ ج . م وهو جملة خراج هذه الحصة بالنقود

واما الحصة الثانية الخاصة بالملوك فهى وان كانت مساحتها أقل من مساحة الحصة الأولى وذلك لمراعاة حرمة رجال الدين الواجبة إلا أنها كانت أزيد من الحصة الثالثة بلانزاع ونحن نقدر مساحتها بالثلث أى ٢/٠٠٠/٠٠٠ فدان ونقدر محصولها بـ ٢٠/٠٠٠/٠٠٠ اردب .

ولا حاجـــة بنا إلى القول بأن هـــذا القسم كان ولامراء معفى من الخراج

والحصة الثـــالثة الخاصـــة برجال الجيش والتي كانت بالضرورة أقل مقدارا من الحصتين الاوليين كانت مكونة من باقى المساحـــة أى من ١/٥٠٠/٠٠٠ فدان وكان محصولها ١٥/٠٠٠/٠٠٠ إردب . أما الخـــراج الذى كان مربوطا عليها فليس لدينـا أى مستند نقف منـــه على تقـــديره . إلا أنه يلوح لنـا أنه اذا كان مركـــز رجال الكهنوت المشرف الذى خول لهم الحصول على حصة تزيد فى المساحـــة على حصة المـــلوك جعلهم يدفعون ٣ ٪ فـــلا نكون مغالين اذا قدرنا نسبة ما كان يدفعـــه رجال الحـــرب ب ١٠ ٪ أى ١/٥٠٠/٠٠٠ إردب وبضرب هـــذه الكمية فى ٣٥ قرشا ثمن الاردب الواحـــد يكون الناتج ٥٢٥/٠٠٠ ج . م وهو قيمة خراج هـــذه الحصة السنوى

وعلى ذلك تكون جمـــلة الخراج فى هـــذا العصر ٧٨٧/٥٠٠ ج . م وذلك عن الاربعـــة ملايين الفـــدان المربوط عليها الخراج . وهذا المبلغ هو جملة خراج حصتين ويكون متوسط خراج الفدان الواحد فيهما $\frac{٧}{١٠}$ ١٩ من القروش

الفصل الثالث

عصر الرومان

من سنة ٢٩ ق.م إلى ٣٩٥ م

زار استرابون مصر فى عصر الرومان ووصفها من الوجهة الجغرافية وصفا غاية فى الدقة لكنه مع الأسف أمسك عن الكلام على مواردها المالية إمساكا تاما وقصر وصفه على أنها أصبحت الآن ولاية رومانية تدفع جزية جسيمة (راجع الكتاب ١٧ الفقرة ١٢)

ثم روى فى (الكتاب ١٧ الفقرة ١٣) أن دخل القطر فى عهد بطليموس أوليت بلغ ١٢/٥٠٠ تالان (٢/٧٠٠/٠٠٠ ج.م). وعندئذ جالت بفكره ضخامة هذا الإيراد فقال : أية المبالغ ياترى كان هذا القطر يعجز عن توريدها فى عهد حكومة الرومان القديرة وقد كان يورد من قبل قدرا طائلا كهذا فى عهد أسوأ الملوك وأردئهم ؟

هذا ومع ما كاله استرابون من عبارات الثناء والمديح على الادارة الرومانية فانه لم يذكر أى رقم عن ايرادات مصر فى عهدها

ومع التسليم بأن هذه الادارة كانت أجل وأرقى كثيرا

من إدارة أواخر ملوك البطالسة فانه يلوح لنا أن ضخامة الدخل التي ذكرها استرابون لايمكن أن تعزى كلها الى هذا السبب

وقد كان حكم الرومان لمصر يختلف كثيرا عن حكم اليونان لها . لأنه بينما كان ملوك البطالسة يعتبرون أنفسهم ملوكا وطنيين ويقنعون بما تدره أملاكهم عليهم من الخيرات دون التجائهم الى ربط ضرائب باهظة كان الرومانيون على العكس لاسيما أغسطس الذى صير البلد ملكا خاصا له واصطبغ بصبغة الفاتح والسيد الأجنبي ورمى وراء ظهره مصلحة الأهالى ورفاهتهم .وكان قلما يعبأ بمصالحهم أو ينظر إليها . ووجه كل همه لتسيير أحكامه عليهم بكيفية تجلب له كل مايستطاع من المنافع .

وأيد استرابون مسألة وفاء النيل وغمر مائه جميع الاراضى ، الأمر الذى كان يسوغ جباية الخراج بتمامه بانتظام (راجع الكتاب ١٧ الفقرة ٢) فقال :

فى الأزمان السابقة لحكم بيترون Pétrone لما كانت مياه النيل ترتفع إلى أربعة عشر ذراعا كان الناس يعتبرون أن الفيضان بلغ النهاية القصوى وأنه أصبح فى حيز الامكان إنتاج أكبر محصول . ولما كانت المياه تصل الى ثمانية أذرع فقط كانوا على العكس يتوقعون نزول القحط . فتبدلت هذه الأحوال جميعها فى عهد بيترون بحيث أصبح فيضان النيل

إذا وصل إلى اثنى عشر ذراعا كان لابد من الحصول على اعظم محصول حتى أنه حدث فى سنة من السنين أن الفيضان لم يجاوز الثمانية أذرع ومع ذلك لم يشعر انسان بحدوث مجاعة وليس فى ذلك من عجب لأن هذا هو النتيجة الطبيعية للادارة الرشيدة . اه

وقال رينيه Reynier فى هذا الصدد (راجع كتاب مصر فى عهد حكم الرومان ص ١٣٧) :

لم يحدث أى تبديل أو تغيير فى نظام الزراعة بمصر لأن النظام السالف روعى فى وضعه الحالة الطبيعية للاقليم فى فصول السنة مراعاة دقيقة جعلته مرتبطا بها ارتباطا وثيقا لدرجة أنه لم يكن فى حيز الأمكان إحداث تغيير أو تبديل فيه دون أن يجر ذلك الى إفساده . ولقد استطاع الرومان تبديل الالفاظ إلا أنهم اضطروا إلى إبقاء الأشياء على ماهى عليه ومع ذلك فان مجاوزتهم حد السلطة والمفاسد التى تركها ارتشاء الأشخاص الذين أظلتهم المحسوبية وعدم جدارة الامبراطرة ألحقت الأذى والضرر بالمزارعين والفلاحة

ومجاوزة حد السلطة هذه كانت تعديا على القانون ولم تكن بمثابة نظام جديد .اه

ومن الواضح الجلى أنه لم يحدث أى تغيير من الوجهة الادارية . ولكن يلوح لنا أنه لابد من أنه حدث

تغيير كلى فى ملكية الأراضى . فأغسطس حل بحكم الطبع محل البطالسة وامتلك جميع أراضيهم . ومن ثم يشك المرء فى أن طبقة الكهنة قد نالت فى عصره نفس المراعاة والامتيازات التى كانوا يتمتعون بها من قبل

أما طبقة رجال الحرب فبالطبع قد توارت أشباحها أمام جيش الاحتلال الرومانى الظافر . وماحل بأرض هاتين الطبقتين فغامض وغير معلوم لدينا

أما من جهة تقدير الخراج فان ماركاردت روى عنه فى كتاب (دليل المؤلفين الرومانيين ج ١٠ ص ٢٩٤) مايأتى :

استمر فرض الخراج الذى بواقع خمس المحصول لغاية القرن الخامس بعد الميلاد . ولما كان فى عهد البطالسة جانب من هذا الخراج يدفع نقدا والجانب الآخر يدفع عينا فلا يستبعد أن الجانب العيني فى عصر الرومان كان أكبر منه فى عصر البطالسة وأنه كان يستنزل من أصل الجزية كما كان الحال فى هذا العصر . وكذلك كان الشأن فى باقى المستحقات العينية بمصر فى زمن الامبراطورية مثل البلور وأوراق البردى والمنسوجات الكتانية والمشاقة وغير ذلك مما كان يحتاج إليه البلاط الملكى والمصالح

ويؤخذ من النص المتقدم أن مقدار ضريبة الخراج

الذى كان مقررا فى هــذا العصر هو ٢٠ ٪ من المحصول وأن أسلوب الرى الذى كان معمولا به فى هذا الحــين هو ذلك الأســلوب العجيب الذى وصفه لنــا استرابون . وكان من فوائده أنه متى بلغ الفيضان اثنى عشر ذراعا يكون الوصول إلى جني أكبر محصول من الأمور المحققة . وأنه إذا لم يصل إلا إلى ثمانية أذرع فقط لايشعر أحــد بحلول مجاعة . ومن ثم ينبغى أن نكون واثقين من أن المساحة التى كانت تغمرها المياه والمحصول الذى كان ينتج منها لايقلان بلامراء عنهما فى عصر الفراعنة إن لم يكونا أزيد من ذلك . هذا ومع الاسترشاد بما جبى فى عصر العرب الذى كان بلانزاع أقل عمــرانا وازدهارا من عصر الرومان نقــدر أن القطر كان فى حالة تمكنه من أن يدفع بلا عناء خــراجا قدره ٤/٥٠٠/٠٠٠ ج.م عن مسطح قدره ستة مــلايين من الأفدنة أى بواقع ٧٥ قرشا عن الفدان الواحد.

الفصل الرابع

عصر البيزانطيين

من سنة ٣٩٦م الى سنة ٦٤٠م

لايوجد لدينا أى دليــل نسترشد به بطريقة عامــة فى معرفة الخــراج أوالمساحة التى كان مربوطا عليها فى هذا العهــد .

فيكفينا أن نقنع ببعض معلومات جزئية فى هذا الشان :

تقول الآنسة روبارد فى كتاب (إدارة مصر المدنية فى عصر البيزانطيين ص ٨٢) :

إن مقدار الخراج الذى كان يجبى نقدا من الولاية لم يكن بمعدل واحد لأن القاعدة التى بنى عليها هى مقدار صلاحية الأرض ودرجات خصبها . والدليل على ماتقدم عريضة الشكوى التى قدمها سكان افروديتو إلى أمير طيبائيد (١) . فقد قالوا فيها إن تربة قريتهم رملية قليلة الخصب والخراج المربوط عليها مساو للخراج المفروض على باقى أراضى المنطقة أى بواقع قيراطين عن الأرور من الارض الزراعية ، وثمانية قراريط عن الأرور من أرض الكروم . وهذا الذى ربط عليها وضعه مفتشون من قبل الامبراطورية كلفوا بتقدير الخراج على سائر أراضى الولاية

ونتج من قاعدة تقسيم ضريبة الخراج الى فئات متفاوتة حسب خصب التربة أن صار فى حيز الامكان تخفيض خراج قرية كذا أو كذا من قرى الولاية سواء أكان ذلك بصفة نهائية أو استثنائية أم بسبب رداءة المحصول . وكان متى تم تقدير الخراج على كل قسم من أقسام الولاية لايبقى لأجل تعيين الخراج الذى يفرض على كل قرية إلا تقدير مساحة أراضيها

(١) طيبائيد اسم اعالى مصر فى ذلك العهد

ومنذ عهد قسطنطين كانت القاعدة فى توزيع الخراج على النواحى عدة أطيان كل ناحية حتى لو كانت بلقعا يبابا وليس لها مالك ، مراعاة للتضامن فى المسئولية التى كانت ملقاة على ممولى الامبراطورية . وكانت الحكومة للوثوق من تحصيل الخراج ولدفع انحطاط الزراعة الذى كان آخذا فى الازدياد تلزم المزارعين الباقين بالقرية بعد هرب أصحاب الأطيان وتركهم الأراضى تخلصا من دفع خراجها ، أن يضعوا أيديهم على الأرض التى زايلها ملاكها والأرض البور . وعندما قرر جوستنيان نظام الخراج توسع فيه وأدمجه فى مجموعة قرارات كبار المشرعين الرومانيين . واليك ترجمة مثال منقول من ورقة بردى وجدت بالقاهرة (رقم ٦٧٣١٣) بصدد نقل مسئولية الخراج :

عندما يترك ذوو الأطيان أرضا عديمة الانتاج ليضعوا خراجها على كاهل أهل القرية كانوا يفقدون بعملهم هذا حقوقهم فى جميع ممتلكاتهم بها . وبما أن السكان الآخرين الباقين فى تلك القرية كانوا ملزمين بدفع خراج الأرض المتروكة كانت الحكومة تعوض هؤلاء بعض التعويض بمنحهم الأراضى الخصبة التي ألزم ملاكها بالتنازل عنها . اه

وقالت المؤلفة أيضا فى الصفحة ١٢٤ :

إن مصر بسبب أن مزروعاتها تحت رحمة

فيضانات النيـــل وأخطارها أصبحت أقل الأقطار استعدادا لتوزيع الخـــراج العيني بنسبة مساحـــة الاملاك . ولقد راعى قانونـــ ديوكلتيان Dioclétien فى ذلك التقـاليد المصرية القـــديمة واستمرت مراعاة خصب الأراضـــى المربوط عليهـــا الخـــراج إلى القرنـــ الســـادس . ففي مدينـــة انطـــايوبوليس مثـــلا قسمت الأطيـــان بحسب حالتهـــا إلى أرض معـــدة للزراعة وجزر ومستنقعات وكروم وبساتين

وعمـــل حساب أراتب القمح التي يجب جبايتها عن كل أرور من هذه الأقسام . ففرض على الأرور من الأرض المعدة للزراعة ١ ١/٤ منـــ الأراتب . وعلى الارور منـــ الجُزُر ١ ١/٢ منـــ الأراتب . ومن المستنقعات ١/٢ و ١/٢٠ و ١/٤٠ منـــ الارتب . ومنـــ البساتين ١/٢ و ١/٢ من الارتب (راجع ورقة بردى القاهرة رقم ٦٧٠٥٧) . اهـ

ويستخلص ممـــا سبق إيضاحه أن ضريبة الخـــراج كانت تجبى كما كان الحال فى كل الازمان نقدا وعينا

أما بلدة افـــروديتو (كوم اشقاو من قرى مـــديرية جرجا مركـــز طهطـــا) التي يتظـــلم ســـكانها من ربط قيراطـــين (٨ قروش) على كل أرور (١٥ قيراطـــا و١٨ سهما) من أرض الزراعة (أى بواقع ١٥ قرشا عن الفدان الواحد تقريبا) فكان معدن تربتهـا كما يفهم من هذه الشكوى أدنى من المتوسط العلم

لأطيان القطر

وأما ناحيــة انطايو بوليس (قاو الكبيرة من قرى جرجا مركز طهطا) فكانت الضريبة العينية على كل أرور من أراضيها الزراعية ارتبا وربع ارتب من القمح (٣ كيلات تقــريبا) أى بواقــع خمس كيــلات عن الفدان الواحــد بوجــه التقريب . فاذا فرضنا أن ثمن الاردب ٣٥ قرشا كان خراج الفدان الواحــد أيضا ١٥ قرشا

ويظهــر أن أراضى هــاتين الناحيتين الواقعــة كلتاهما على تخــوم الأخرى لم تكن معــدودة من الأراضى التى بلغت من الجــودة مبلغـا كبيرا كما يتبين ذلك من تظلم أهــالى الناحية الأولى بل كانت أحــط من المتوسط العـام وإن كانت تعــد فى أيامنا هذه من الأطيان الجيدة

وعلى ذلك نرى أن متوسط جبــاية الخــراج عن الفــدان الواحــد فى ذلك الوقت كان نحــو الثلاثين قرشا . وبضرب هذا المتوسط فى ٦/٠٠٠/٠٠٠ فدان مساحة الاراضى المزروعة يكون الناتج ١/٨٠٠/٠٠٠ ج.م وهو جملة الخــراج فى هــذا العهد

الفصل الخامس

عصر العرب

من سنة ٢٠ هـ (٦٤١ م) الى ٩٢٢ هـ (١٥١٦ م)

تمهيـــد

الخراج

عندما تفتح البـــلاد عنوة يجـــوز للخليفة على مقتضى الشريعة الاسلامية أحد هذين الأمرين :

١— وضع يده على أرضها وقسمتها بين الفاتحين

٢— تركها تحت أيدى أهل البلاد وتوظيف الخراج عليها

أما إذا فتحهـــا صلحا فيجب احترام ماصالح عليه أهلهـــا احتراما كليا

ولما فتح العرب مصر أثار هـــذا الفتح مسألة معـــرفة ما اذا كانت فتحت عنـــوة أو صلحًا مبنيـــا على عهد وشروط . ونتج عن ذلك جـــدل بين مختلفي المؤرخين فيما بعـد . فبعضهم يميل إلى الرأى الأول وبعضهم ينتصر للثـــانى . على أننا نعـــترف بأنه يوجد مايدعو للانتصار لرأى كل فريق منهما

فرأى الفريق الأول مبني عـــلى أن البلد دافـــع عن نفسه بالقوة ، ثم رجـــع وسلم بعهد أبرم بين المقوقس وعمرو ،

وذلك حقيقة ماحصل . وبمقتضى هذا العهد التزم الأول بالنيابة عن أهل مصر أن يدفع جزية قدرها ديناران (١٢٠ قرشا) عن كل شخص . ولكن بما أنه قامت فيما بعد وقائع حربية فى ترنوط وكوم شريك وسلطيس والكريون وكثير من المدن تم الاستيلاء عليها بقوة السلاح مثل سخا والخيس وسلطيس وقرطاسة ومصيل وبلهيب واسكندرية . فأنصار هذا الرأى يعتبرون العهد المبرم مع المقوقس قد أصبح فى حكم الملغى وأن البلاد يجب أن تعامل بحكم المفتوحة عنوة

وأما أنصار الرأى الثانى فيبنونه على أن العهد قد ربط البلاد كلها ولا يمكن أن تلغيه المقاومة فيما بعد ، وقد نفذ الشرط الاساسى فيه وهو جباية دينارين عن كل شخص . وهذا دليل على احترام هذا العهد . أما الاسكندرية فالكل أجمعوا على أنها أخذت عنوة وأن معاملتها يصح أن تكون على هذا الاعتبار

وقد عقد ابن عبد الحكم فى كتابه (فتوح مصر) فصلين لهذه المسألة ، خصص كلا منها لكل من الرأيين السابقين . فجاء عن الرأى الأول بالصفحة ٨٨ ومابعدها تحت العنوان الآتى مانصه :

(ذكر من قال فتحت مصر عنوة)

وقال آخرون بل فتحت مصر عنوة بلا عهد ولا عقد . حدثنا عبد الملك بن مسلمة وعثمان بن صالح قالا حدثنا ابن لهيعة

عن يزيد بن ابى حبيب عمن سمع عبيد الله بن المغيرة بن ابى بردة يقول سمعت سفيان بن وهب الخولانى يقول إنا لما فتحنا مصر بغير عهد قام الزبير بن العوام فقال : اقسمها ياعمرو بن العاص . فقال عمرو : والله لاأقسمها . قال الزبير : والله لتقسمنها كما قسم رسول الله صلعم خيبر . قال عمرو : والله لاأقسمها حتى أكتب الى أمير المؤمنين . فكتب اليه عمرو أقرها حتى يغزو منها حَبَلُ الحَبَلَة[1] . قال ابن لهيعة وحدثنى يحيى ابن ميمون عن عبيد الله بن المغيرة عن سفيان بن وهب بهذا إلا أنه قال فقال عمرو لم أكن لاحدث فيهم شيئا حتى أكتب الى عمر بن الخطاب فكتب اليه فكتب إليه بهذا . قال عبد الملك فى حديثه وان الزبير صولح على شىء أرضى به . حدثنا عبد الملك بن مسلمة وعثمان بن صالح قالا حدثنا ابن لهيعة عن عبد الله ابن هبيرة أن مصر فتحت عنوة . حدثنا عبد الملك حدثنا ابن وهب عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم قال سمعت أشياخنا يقولون إن مصر فتحت عنوة بغير عهد ولا عقد . قال ابن أنعم منهم أبى يحدثنا عن أبيه وكان ممن شهد فتح مصر . حدثنا عثمان بن صالح حدثنا ابن وهب عن ابن أنعم قال : سمعت أشياخنا يقولون فتحت مصر عنوة بغير عهد ولا عقد . حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن أبى الأسود عن عروة أن مصر فتحت عنوة . حدثنا عبد الملك

---

(١) قال ابن الاثير فى النهاية : لما فتحت مصر أرادوا قسمتها . فكتبوا إليه (أى إلى عمر رضى الله عنه) فقال : لا حتى يغزو منها حبل الحبلة . يريد حتى يغزو منها اولاد الأولاد ويكون عاما فى الناس والدواب اى يكثر المسلمون فيها بالتوالد

ابن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن أبى قنان أيوب بن ابى العالية عن أبيه وأخبرنا عبد الملك بن مسلمة عن ابن وهب عن داود ابن عبد الله الحضرمى أن أبا قنان حدثه عن أبيه أنه سمع عمرو بن العاص يقول: لقد قعدت مقعدى هذا وما لأحد من قبط مصر على عهد ولا عقد إلا أهل انطابلس فان لهم عهدا يوفى لهم به . قال ابن لهيعة فى حديثه إن شئت قتلت وإن شئت خمست وإن شئت بعت . حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن عياض بن عبد الله الفهرى عن ربيعة بن أبى عبد الرحمن أن عمرو بن العاص فتح مصر بغير عقد ولا عهد وأن عمر بن الخطاب حبس درها وصرها أن يخرج منه شىء نظراً للاسلام وأهله. حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن عبد الرحمن ابن شريح عن يعقوب بن مجاهد عن زيد بن أسلم قال: كان تابوت لعمر بن الخطاب فيه كل عهد كان بينه وبين أحد ممن عاهده فلم يوجد فيه لأهل مصر عهد . قال عبد الرحمن ابن شريح فلا أدرى أعن زيد حدث أم شىء قاله . فمن أسلم منهم فأمة ومن أقام فذمة . حدثنا أبو الأسود النضر ابن عبد الجبار وعبد الملك بن مسلمة قالا حدثنا ابن لهيعة عن عبد الملك بن جنادة كاتب حيان بن سريج من أهل مصر من موالى قريش قال كتب حيان إلى عمر بن عبد العزيز يسأله أن يجعل جزية موتى القبط على أحيائهم فسأل

عمر عراك بن مالك فقال عراك : ماسمعت لهم بعهد ولا عقد وانما أخذوا عنوة بمنزلة العبيد . فكتب عمر الى حيان بن سريج أن يجعل جزية موتى القبط على أحيائهم . قال وسمعت يحيى بن عبد الله بن بكير يقول : خرج أبو سلمة بن عبد الرحمن يريد الاسكندرية فى سفينة فاحتاج الى رجل يقذف به فسخر رجلا من القبط فكلم فى ذلك فقال انما هم بمنزلة العبيد إن احتجنا اليهم . حدثنا عبد الملك بن مسلمة عن ابن لهيعة عن الصلت بن أبى عاصم أنه قرأ كتاب عمر بن عبد العزيز الى حيان بن سريج أن مصر فتحت عنوة بغير عهد ولاعقد . حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن عبد الرحمن بن شريح عن عبيد الله بن أبى جعفر أن كاتب حيان حدثه أنه احتيج الى خشب لصناعة الجزيرة . فكتب حيان الى عمر يذكر ذلك له وأنه وجد خشبا عند بعض أهل الذمة وأنه كره أن يأخذ منهم حتى يعلمه . فكتب اليه عمر خذها منهم بقيمة عدل فانى لم أجد لأهل مصر عهدا أفي لهم به . حدثنا عبد الرحمن قال حدثنا عبد الملك بن مسلمة قال حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب قال : كتب عمر بن عبد العزيز الى حيان بن سريج أن مصر فتحت عنوة بغير عهد ولا عقد . حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا يحيي بن أيوب عن عبد الرحمن بن كعب بن أبى لبابة أن عمر بن عبد العزيز قال لسالم بن عبد الله : أنت تقول ليس لأهل مصر عهد ؟ قال نعم

حدثنا أسـد بن موسى حدثنا ابن لهيعـة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن عمرو بن العـاص كتب الى عمـر بن الخطاب فى رهبان يترهبون بمصر فيموت أحـدهم وليس له وارث. فكتب اليه عمر أن من كان منهم له عقب فادفـع ميراثه الى عقبه، ومن لم يكن له عقب فاجعـل ماله فى بيت مال المسلمين فان ولاءه للمسلمين . حدثنا يحي بن خلد عن رشدين ابن سعـد عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب أنه قال: كان فتح مصر بعضها بعهد وذمـة وبعضها عنوة فجعلها عمـر بن الخطاب رضى الله عنه جميعا ذمة وحملهم على ذلك فمضى ذلك فيهم الى اليوم . اه

وجاء عن الرأى الثانى بالصفحة ٨٤ وما بعدها تحت العنوان الآتى مانصـه :

(ذكر من قال ان مصر فتحت بصلح)

قال ثم رجع الى حـديث موسى بن أيوب ورشـدين ابن سعـد عن الحسن بن ثوبان عن حسين بن شُفَيّ ان عمرا لمـا فتح الاسكندرية بقي من الأسارى بها ممن بلغ الخـراج وأحصي يومئـذ ستمائة ألف سوى النساء والصبيان . فاختلف الناس على عمـرو فى قسمهم. فكان اكـثر المسلمين يريدون قسمها فقال عمرو: لاأقـدر على قسمها حتى أكتب الى أمـير المؤمنين. فكتب اليـه يعلمه بفتحها وشأنها وأن المسلمين طلبوا قسمها. فكتب اليه عمـر: لاتقسمها وذرهم يكون خـراجهم فيئا

للسلمين وقـوة لهم على جهاد عدوهم . فأقرها عمـرو وأحصى أهلها وفـرض عليهم الخراج . فكانت مصر كلهـا صلحا بفريضة دينارين دينارين على كل رجـل لايزاد على أحـد منهم فى جزية رأسه أكثر من دينارين . الا انه يلزم بقدر مايتوسع فيه من الأرض والزرع الا الاسكنـدرية . فانهم كانوا يؤدون الخـراج والجـزية على قدر مايرى من وليهم . لأن الاسكندرية فتحت عنوة بغير عهد ولا عقد ولم يكن لهم صلح ولا ذمة . حـدثنا عثمان أخـبرنا الليث قال : كان يزيد بن أبى حبيب يقول مصر كلهـا صلح إلا الاسكندرية فانما فتحت عنوة . حـدثنا عثمان ابن صالح عن بكر بن مضر عن عبيـد الله بن ابى جعفـر قال حدثنى رجل ممن أدرك عمرو بن العاص قال : للقبط عهـد عند فلان وعهد عند فلان فسمى ثلاثة نفر . حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا يحي بن أيوب عن عبيد الله بن أبى جعفر عن شيخ من كبراء الجند أن عهد أهـل مصر كان عند كبرائهم . حـدثنا هشام بن اسحق العامرى عن الليث بن سعد عن عبيـد الله بن أبى جعفـر قال : سألت شيخا من القـدماء عن فتح مصر فقال : هاجرنا الى المـدينة أيام عمر بن الخطاب وأنا محتـلم فشهدت فتـح مصر . قلت له فان ناسا يذكرون أنه لم يكن لهم عهد . فقال : مايبالى ألايصلى من قال انه ليس لهم عهـد . فقلت : فهـل كان لهم كتاب ؟ فقال : نعم . كتب ثلاثة ـ كتاب عند طلما صاحب اخنا ، وكتاب عند قزمان صاحب رشيد ، وكتاب عنـد يحنس

صاحب البرلس . قلت : كيف كان صلحهم ؟ قال : دينارين على كل انسان جزية وأرزاق المسلمين . قلت : فتعلم ما كان من الشروط ؟ قال : نعم . ستة شروط — لايخرجون من ديارهم ، ولاتنزع نساؤهم ، ولاكفورهم ، ولا أرضيهم ، ولايزاد عليهم . وحدثنا يحيي بن عبد الله بن بكير حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب أنه حدثه عن ابى جمعة مولى عقبة قال كتب عقبة بن عامر الى معاوية بن أبى سفيان يسأله أرضا يسترفق فيها عند قرية عقبة . فكتب له معاوية بألف ذراع فى ألف ذراع فقال له مولى له كان عنده : انظر أصلحك الله ارضا صالحة . فقال عقبة ليس لنا ذلك . إن فى عهدهم شروطا ستة — ألا يؤخذ من أنفسهم شيء ، ولا من نسائهم ، ولا من أولادهم ، ولايزاد عليهم ، ويدفع عنهم موضع الخوف من عدوهم ، وانا شاهد لهم بذلك . حدثنا عبد الملك ابن مسلمة حدثنا ابن وهب عن أبى شريح عبد الرحمن بن شريح عن عبيد الله بن أبى جعفر عن أبى جمعة حبيب بن وهب قال : كتب عقبة بن عامر الى معاوية يسأله بقيعا فى قرية يبنى فيه منازل ومساكن . فأمر له معاوية بألف ذراع فى ألف ذراع . فقال له مواليه ومن كان عنده : انظر الى ارض تعجبك فاختط فيها وابتن . فقال : انه ليس لنا ذلك . لهم فى عهدهم ستة شروط منها أن لايؤخذ من أرضهم شيء ، ولايزاد عليهم ، ولا يكلفوا غير طاقتهم ، ولايؤخذ ذراريهم ، وأن يقاتل عنهم عدوهم من ورائهم . حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا يحي

ابن أيوب عن عبيد الله بن أبي جعفر عن رجل من كبراء الجند قال: كتب معاوية بن أبي سفيان الى وردان أن زد على كل رجل منهم قيراطا. فكتب وردان الى معاوية كيف نزيد عليهم وفى عهدهم أن لايزاد عليهم شيء؟ فعزل معاوية وردان. ويقال ان معاوية انما عزل وردان كما حدثنا سعيد بن عفير أن عتبة بن أبي سفيان وفد الى معاوية فى نفر من أهل مصر وكان معاوية ولى عتبة الحرب ووردان الخراج وحويت بن زيد الديوان. فسأل معاوية الوفد عن عتبة. فقال عبادة بن صمل المعافرى: حوت بحر ياأمير المؤمنين ووعل بر. فقال معاوية لعتبة: اسمع ماتقول فيك رعيتك. فقال: صدقوا ياأمير المؤمنين. حجبتني عن الخراج ولهم علىّ حقوق واكره أن أجلس فأسئل فلا أفعل فأبخل. فضم اليه معاوية الخراج

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن يزيد ابن أبي حبيب وابن وهب عن عمرو بن الحرث عن يزيد ابن أبي حبيب عن عوف بن حطان أنه قال: كان لقريات من مصر منهم أم دنين وبلهيب عهد، وأن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما سمع بذلك كتب الى عمرو بن العاص يأمره أن يخيرهم. فان دخلوا فى الاسلام فذلك. وان كرهوا فارددهم الى قراهم. قال وحدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن يزيد ابن أبي حبيب عن يحي بن ميمون الحضرمى قال: لما فتح عمرو بن العاص مصر صولح على جميع من فيها من الرجال

من القبط ممن راهق الحلم الى مافوق ذلك ليس فيهم امرأة ولا صبي ولاشيخ على دينارين دينارين . فأحصوا لذلك فبلغت عدتهم ثمانية آلاف ألف

حدثنا عثمان بن صالح حدثنا ابن وهب قال : سمعت حيوة بن شريح قال سمعت الحسن بن ثوبان الهمدانى يقول حدثنى هشام بن أبي رقية اللخمى أن عمرو بن العاص لما فتح مصر قال لقبط مصر ان من كتمنى كنزا عنده فقدرت عليه قتلته ، وأن نبطيا من أهل الصعيد يقال له بطرس ذكر لعمرو أن عنده كنزا فأرسل اليه فسأله فأنكر وجحد فحبسه فى السجن وعمرو يسأل عنه هل يسمعونه يسأل عن أحد فقالوا لا انما سمعناه يسأل عن راهب فى الطور . فأرسل عمرو الى بطرس فنزع خاتمه من يده ثم كتب الى ذلك الراهب : أن ابعث الىّ بما عندك وختمه بخاتمه . فجاءه رسوله بقلة شامية مختومة بالرصاص ففتحها عمرو فوجد فيها صحيفة مكتوبا فيها مالكم تحت الفسقية الكبيرة . فأرسل عمرو الى الفسقية فحبس عنها الماء ثم قلع البلاط الذى تحتها فوجد فيها اثنين وخمسين اردبا ذهبا مضروبة . فضرب عمرو رأسه عند باب المسجد . فذكر ابن أبي رقية أن القبط أخرجوا كنوزهم شفقا أن يبغى على أحد منهم فيقتل كما قتل بطرس . حدثنا عثمان بن صالح حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمرو بن العاص استحل مال قبطي من قبط مصر لأنه

استقر عنده أنه يظهر الروم على عورات المسلمين ويكتب اليهم بذلك . فاستخرج منه بضعة وخمسين اردبا دنانير

قال ثم رجع الى حديث يحي بن أيوب وخالد بن حميد قال فقتح الله أرض مصر كلها بصلح غير الاسكندرية وثلاث قريات ظاهرت الروم على المسلمين سُلْطَيس ، ومَصِيل وبَلْهيب . فانه كان للروم جمع فظاهروا الروم على المسلمين . فلما ظهر عليها المسلمون استحلوها وقالوا هؤلاء لنا فئ مع الاسكندرية . فكتب عمرو بن العاص بذلك الى عمر بن الخطاب . فكتب اليه عمر : أن تجعل الاسكندرية وهؤلاء الثلاث قريات ذمة للمسلمين ، ويضربون عليهم الخراج ، ويكون خراجهم وما صالح عليه القبط كله قوة للمسلمين ، ولا يجعلون فيئا ولاعبيدا . ففعلوا ذلك الى اليوم . اه

ويستنتج من تلاوة ماتقدم أن عمر بن الخطاب أبى أن يجيب مطالب أولئك الذين كانوا تحت إمرة عمرو من مصادرة الاراضى وتقسيمها بينهم ، وأنه تركها لذويها وفرض عليهم الخراج

وبما أنه لم يذكر فى حكمه هذا الأسباب التى حملته على اصداره بطريقة واضحة فقد أدى ذلك الى حدوث الخلاف الذى سبقت الاشارة اليه بين مختلفي المؤلفين . إذ يرجح أنه بناه على ماله من الحق المخول له من الشريعة فى اتخاذ ماتقضى به المصلحة كما يحتمل انه بناه على أن البلد سلم بموجب معاهدة

ونحن نرى أن هذه المسألة تفسر بالطريقة الآتية وهى :

أن فتح العرب لمصر تم فى طورين :

الأول يبتدىء من وقت الاغارة عليها وينتهي بابرام المعاهدة مع المقوقس . وكانت مصلحة الروم فيه مرتبطة بمصلحة القبط كما كان العرب فى حالة حرب مع الاثنين بلا نزاع

والثانى يبتدىء من إبرام المعاهدة مع المقوقس وينتهى بالاستيلاء على الاسكندرية . وفيه فصل العرب القبط عن الروم فظلوا فى حالة حرب مع هؤلاء وعدوا القبط مرتبطين بالمعاهدة التى أبرمت مع المقوقس فكفوا عن قتالهم

وما ذكره ابن عبد الحكم فى كتابه بالصفحة ٧٠ وما بعدها حجة يركن إليها فى هذا الموضوع قال راويا عن عثمان بن صالح :

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن يحيي بن ميمون الحضرمى قال : لما فتح عمرو بن العاص مصر صالح عن جميع من فيها من الرجال من القبط ممن راهق الحلم الى مافوق ذلك ليس فيهم امرأة ولاشيخ ولاصبى فأحصوا بذلك على دينارين دينارين فبلغت عدتهم ثمانية آلاف ألف. قال وحدثني عبد الله بن صالح حدثنا الليث بن سعد

عن يزيد بن أبى حبيب أن المقوقس صالح عمرو بن العاص على أن يفرض على القبط دينارين دينارين على كل رجل منهم

ثم قال : وشرط المقوقس للروم أن يخيروا . فمن أحب منهم أن يقيم على مثل هذا أقام على ذلك لازما له مفترضا عليه ممن أقام بالاسكندرية وماحولها من أرض مصر كلها . ومن أراد الخروج منها الى ارض الروم خرج . وعلى أن للمقوقس الخيار فى الروم خاصة حتى يكتب الى ملك الروم يعلمه مافعل . فان قبل ذلك ورضيه جاز عليهم وإلا كانوا جميعا على ما كانوا عليه . وكتبوا به كتابا وكتب المقوقس الى ملك الروم كتابا يعلمه على وجه الأمر كله . فكتب إليه ملك الروم يقبح رأيه ويعجزه ويرد عليه مافعل ويقول فى كتابه : إنما أتاك من العرب اثنا عشر ألفا وبمصر من بها من كثرة عدد القبط مالا يحصى . فان كان القبط كرهوا القتال وأحبوا أداء الجزية الى العرب واختاروهم علينا ، فان عندك بمصر من الروم بالاسكندرية ومن معك أكثر من مائة ألف معهم العدة والقوة والعرب وحالهم وضعفهم على ماقد رأيت . فعجزت عن قتالهم ورضيت أن تكون أنت ومن معك من الروم فى حال القبط أذلاء ألا تقاتلهم أنت ومن معك من الروم حتى

تموت أو تظهر عليهم . فانهم فيكم على قدر كثرتكم وقوتكم وعلى قدر قلتهم وضعفهم كأ كلة . فناهضهم القتال ولا يكون لك رأى غير ذلك . وكتب ملك الروم بمثل ذلك كتابا الى جماعة الروم . فقال المقوقس لما أتاه كتاب ملك الروم : والله إنهم على قلتهم وضعفهم أقوى وأشد منا على كثرتنا وقوتنا . إن الرجل الواحد منهم ليعدل مائة رجل منا . وذلك أنهم قوم الموت أحب الى أحدهم من الحياة . يقاتل الرجل منهم وهو مستقتل يتمنى الا يرجع الى أهله ولا بلده ولا ولده ، ويرون أن لهم اجرا عظيما فيمن قتلوا منا ، ويقولون إنهم إن قتلوا دخلوا الجنة وليس لهم رغبة فى الدنيا ولا لذة إلاّ قدر بلغة العيش من الطعام واللباس . ونحن قوم نكره الموت ونحب الحياة ولذتها فكيف نستقيم نحن وهؤلاء وكيف صبرنا معهم ؟ واعلموا معشر الروم والله إنى لاأخرج مما دخلت فيه ، ولا صالحت العرب عليه . وإنى لأعلم أنكم سترجعون غدا الى رأيى وقولى وتتمنون أن لو كنتم أطعتمونى . وذلك أنى قد عاينت ورأيت وعرفت مالم يعاين الملك ولم يره ولم يعرفه . ويحكم أما يرضى أحدكم أن يكون آمنا فى دهره على نفسه وماله وولده بدينارين فى السنة ؟ ثم أقبل المقوقس الى عمرو بن العاص فقال له : إن الملك قد كره مافعلت وعجزنى وكتب إلىّ وإلى جماعة الروم أن لانرضى بمصالحتك وأمرهم بقتالك حتى يظفروا

بك أو تظفر بهم . ولم أكن لأخرج مما دخلت فيه وعاقدتك عليه ، وإنما سلطانى على نفسى ومن أطاعنى . وقد تم صلح القبط فيما بينك وبينهم ولم يأت من قبلهم نقض . وأنا متم لك على نفسى والقبط متمون لك على الصلح الذى صالحتهم عليه وعاهدتهم . وأما الروم فأنا منهم برىء . وأنا أطلب إليك أن تعطينى ثلاث خصال . قال له عمرو : ماهن ؟ قال : لاتنقض بالقبط وأدخلنى معهم وألزمنى مالزمهم وقد اجتمعت كلمتى وكلمتهم على ما عاهدتك عليه فهم متمون لك على ما تحب . وأما الثانية إن سألك الروم بعد اليوم أن تصالحهم فلا تصالحهم حتى تجعلهم فيئا وعبيدا فانهم أهل ذلك لأنى نصحتهم فاستغشونى ونظرت لهم فاتهمونى . وأما الثالثة أطلب إليك إن أنا مت أن تأمرهم بدفنونى فى أبى يحُنَس بالاسكندرية . فأنعم له عمرو بن العاص بذلك وأجابه إلى ماطلب على أن يضمنوا له الجسرين جميعا ويقيموا لهم الانزال والضيافة والاسواق والجسور مابين الفسطاط الى الاسكندرية ففعلوا . وقال غير عثمان وصارت لهم القبط أعوانا كما جاء فى الحديث . اه

فيعلم من مطالعة ماتقدم أن المقوقس عندما أبرم المعاهدة مع عمرو حفظ حق الخيار فيها للروم فأبوها . واستمروا فى محاربة العرب حتى استولى هؤلاء على الاسكندرية . وترتب على رفضهم هذا أن

انفصل المقوقس ومعه القبط عن الروم ، وطلب من عمرو أن يعده والقبط مرتبطين بالمعاهدة فأجابه الى طلبه . ثم طلب منه أن يواصل الحرب مع الروم بلا مهادنة . وثبت بعد ذلك حصول هذا ثبوتا كليا من تحصيل الجزية بفريضة دينارين أى ١٢٠ قرشا عن كل نفس . وهذا كان الشرط الأساسى فى إبرام المعاهدة

وقال ابن عبد الحكم أيضا فى كتابه ص ٨٣ :

إن أهل سُلْطيس ومَصِيل وبلهيب ظاهروا الروم على المسلمين فى جمع كان لهم . فلما ظهر عليهم المسلمون استحلوهم وقالوا هؤلاء لنا فىء مع الاسكندرية . اه

وهذا يدل على أن استحلالهم كان لهذا السبب الخاص دون أن يكون له سبب آخر عام

أما مدينة الأسكندرية فقد أجمع مؤلفو العرب على أن استحلالها كان لاعتبارها مدينة رومية صرفة لا مصرية . ولهم الحق فى ذلك

ويظهر من جهة اخرى أن هذه الطريقة التى اتبعها عمر بن الخطاب كانت مبدأ سار عليه فى بلاد أخرى

قال أبو يوسف فى كتابه (الخراج ص ٣٧) عن أراضى سورية والعراق :

وقد سأل بلال (بن رباح) وأصحابه عمر

ابن الخطاب رضى الله عنـــه قسمة ماأفاء الله عليهم من العـــراق والشام ، وقالوا اقسم الأرضين بين الذين افتتحوها كما تقسم غنيمـــة العسكر . فأبى عمـــر ذلك عليهم ، وتلا عليهم هـــذه الآيات وهى :

١ — (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم)

٢ — (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون)

٣ — (والذين تبوءوا الدار والايمـان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولايجدون فى صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شـــح نفسه فأولئك هم المفلحون)

٤ — (والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنـــا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعـــل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا . ربنا انك رؤوف رحـــيم)

ثم قال عمر : قد اشرك الله الذين يأتون من بعدكم فى هـــذا الفيء ، فـــلو قسمته لم يبق لمن بعـــدكم شيء . ولـــئن بقيت ليبلغن الراعى بصنعـــاء نصيبه من هـــذا الفيء ودمه فى وجهه

قال أبو يوسف: وحـــدثني بعض مشايخنا عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر رضى الله عنه كتب الى سعد (بن أبي وقاص) حين افتتح العــراق: أما بعــد، فقد بلغني كتابك تذكــر فيـــه أن الناس سألوك أن تقسم بينهم مغـــانمهم وما أفاء الله عليهم. فأذا أتاك كتـــابي هــذا فانظر ماأجلب النـــاس عليـــك به الى العسكر من كـــراع ومال فاقسمه بين من حضر من المسلمين، واترك الأرضين والأنهار لعمالها ليكون ذلك فى أعطيات المسلمين. فانك إن قسمتهـــا بين من حضر لم يكن لمن بعدهم شيء. وقــد كنت أمرتك أن تدعو من لقيت الى الاسلام قبل القتـــال. فمن أجاب إلى ذلك قبـــل القتال فهو رجـــل من المسلـــين له مالهم وعليـــه ماعليهم وله سهم فى الاســـلام. ومن أجاب بعــد القتال وبعــد الهزيمة فهـــو رجـــل من المسلمين وماله لأهـــل الاســـلام لأنهم قـــد أحرزوه قبل إسلامه. فهذا أمرى وعهدى إليك

قال أبو يوسف: وحـــدثني غير واحـــد من علمـــاء أهـــل المدينة قالوا: لما قدم على عمر بن الخطاب رضى الله عنه جيش العـــراق من قبـــل سعـــد بن أبي وقاص رضى الله تعالى عنـــه شاور أصحـــاب محمد صلى الله عليه وسلم فى تدوين الدواوين. وقـــد كان اتبـــع رأى أبي بكر فى التسوية بين الناس. فلمـــا جاء فتح العـــراق شاور النـــاس فى التفضيل ورأى أنه الرأى فأشـــار عليه بذلك من رآه. وشـــاورهم فى

قسمة الأرضين التى أفاء الله على المسلمين من أرض العراق والشام . فتكلم قوم فيها وأرادوا أن يقسم لهم حقوقهم وما فتحوا . فقال عمر رضى الله تعالى عنه : فكيف بمن يأتى من المسلمين فيجدون الأرض بعلوجها قد اقتسمت وورثت عن الآباء وحيزت ، ماهذا برأى . فقال له عبد الرحمن بن عوف رضى الله تعالى عنه : فما الرأى ، ما الأرض والعلوج إلا مما أفاء الله عليهم . فقال عمر : ماهو الا كما تقول ولست أرى ذلك . والله لايفتح بعدى بلد فيكون فيه كبير نيل بل عسى أن يكون كلا على المسلمين . فاذا قسمت أرض العراق بعلوجها ، وأرض الشام بعلوجها فما يسد به الثغور ومايكون للذرية والأرامل بهذا البلد وبغيره من أهل الشام والعراق ؟ فأكثروا على عمر رضى الله تعالى عنه وقالوا : أتقف ماأفاء الله علينا بأسيافنا على قوم لم يحضروا ولم يشهدوا ، ولأبناء القوم ولأبناء أبنائهم ولم يحضروا ؟ فكان عمر رضى الله عنه لايزيد على أن يقول : هذا رأى . قالوا : فاستشر . قال فاستشار المهاجرين الأولين فاختلفوا . فأما عبد الرحمن بن عوف رضى الله تعالى عنه فكان رأيه أن تقسم لهم حقوقهم . ورأى عثمان وعلى وطلحة وابن عمر رضى الله عنهم رأى عمر . فأرسل إلى عشرة من الأنصار : خمسة من الاوس ، وخمسة من الخزرج من كبرائهم واشرافهم . فلما اجتمعوا حمد الله

وأثنى عليه بما هو أهـله ثم قال : إنى لم أزعجكم إلا لأن تشتركوا فى أمانتى فيما حملت من أموركم . فانى واحد كأحدكم وأنتم اليوم تقرون بالحق . خالفنى من خالفني ووافقنى من وافقنى، ولست أريد أن تتبعوا هذا الذى هواى . معكم من الله كتاب ينطق بالحق . فوالله لئن كنت نطقت بأمر أريده ماأريد به إلا الحق . قالوا : قل نسمع ياأمير المؤمنين. قال : قد سمعتم كلام هؤلاء القوم الذين زعموا أنى أظلمهم حقوقهم . وإنى أعوذ بالله أن أركب ظلما . لئن كنت ظلمتهم شيئا هو لهم وأعطيته غيرهم ، لقد شقيت . ولكن رأيت أنه لم يبق شىء يفتح بعد أرض كسرى . وقد غنمنا الله اموالهم وأرضهم وعلوجهم . فقسمت ماغنموا من أموال بين أهله وأخرجت الخمس فوجهته على وجهه وأنا فى توجيهه . وقد رأيت أن أحبس الأرضين بعلوجها ، وأضع عليهم فيها الخراج، وفى رقابهم الجزية يؤدونها فتكون فيئا للسلمين — المقاتلة ، والذرية ، ولمن يأتى من بعدهم . أرأيتم هذه الثغور لابد لها من رجال يلزمونها ؟ أرأيتم هذه المدن العظام كالشام والجزيرة والكوفة والبصرة ومصر لابد لها من أن تشحن بالجيوش وإدرار العطاء عليهم ؟ فمن أين يعطى هؤلاء إذا قسمت الأرضون والعلوج ؟ فقالوا جميعا : الرأى رأيك ، فنعم ماقلت ومارأيت . إن لم تشحن هذه الثغور وهذه المدن بالرجال وتجرى عليهم مايتقوون به رجع أهل الكفر

الى مـــدنهم . فقال : قد بان لى الأمر فمن رجـــل له جزالة وعقل يضع الأرض مواضعها ويضع على العـــلوج مايحتملون ؟ فاجتمعوا له على عثمان بن حنيف وقالوا : تبعثه إلى أهم ذلك ، فان له بصراً وعقلا وتجربة . فأسرع اليه عمر فولاه مساحة أرض السواد . فأدت جباية سواد الكوفة قبل أن يموت عمر رضى الله تعـالى عنه بعـام ، مائة ألف ألف درهم . والدرهم يومئذ درهم ودانقان ونصف . وكان وزن الدرهم يومئذ وزن المثقـــال

قال : وحدثنى الليث بن سعد عن حبيب بن أبى ثابت قال : إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجماعة من المسلمين أرادوا عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن يقسم الشام كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر ، وانه كان أشد الناس عليه فى ذلك الزبير بن العوام وبلال بن رباح . فقال عمر رضى الله تعالى عنه : إذن أترك من بعدكم من المسلمين لاشيء لهم . ثم قال : اللهم اكفنى بلالا وأصحابه . قال : فرأى المسلمون أن الطاعون الذى أصابهم بعمواس كان عن دعوة عمر . قال: وتركهم عمر رضى الله عنه ذمة يؤدون الخراج للمسلمين

قال : وحدثنى محمد بن اسحق عن الزهرى أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه استشار الناس فى السواد حين

افتتح . فرأى عامتهم أن يقسمه، وكان بلال بن رباح من أشدهم في ذلك ، وكان رأى عمر رضى الله تعالى عنه أن يتركه ولا يقسمه ، فقال : اللهم اكفني بلالا وأصحابه . ومكثوا فى ذلك يومين أو ثلاثة أو دون ذلك . ثم قال عمر رضى الله تعالى عنه : انى قد وجدت حجة ـ قال الله تعالى فى كتابه : (وما أفاء الله على رسوله منهم . فما أوجفتم عليه من خيـــل ولا ركاب ، ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل شيء قدير) حتى فرغ من شأن بنى النضير . فهذه عامة فى القرى كلها . ثم قال : (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذى القربى واليتـــامى والمساكين وابن السبيل كى لايكون دولة بين الاغنياء منكم . وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ، واتقوا الله إنّ الله شديد العقاب) . ثم قال : (للفقراء المهـــاجرين الذين أُخــــرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا ، وينصرون الله ورسوله أولئـــك هم الصادقون) . ثم لم يرض حتى خلـــط بهم غيرهم ، فقـــال : (والذين تبوؤا الدار والايمـــان من قبلهم يحبـــون من هاجـــر اليهم ولايجـــدون فى صدورهم حاجة ممـــا أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصـــة ، ومن يوق شح نفسه فأولئـــك هم المفلحون) . فهـــذا فيما بلغنا والله اعلم للأنصار خاصـــة . ثم لم يرض حتى خلط بهم غـــيرهم فقال : (والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين

سبقونا بالايمان ، ولاتجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم) . فكانت هذه عامة لمن جاء من بعدهم . فقد صار هذا الفىء بين هؤلاء جميعا فكيف نقسمه لهؤلاء وندع من تخلف بعدهم بغير قسم . فأجمع على تركه وجمع خراجه

قال أبو يوسف : والذى رأى عمر رضى الله عنه من الامتناع من قسمة الارضين بين من افتتحها عندما عرفه الله ماكان فى كتابه من بيان ذلك توفيقا من الله كان له فيما صنع وفيه كانت الخيرة لجميع المسلمين ، وفيما رآه من جمع خراج ذلك وقسمته بين المسلمين عموم النفع لجماعتهم . لأن هذا لو لم يكن موقوفا على الناس فى الأعطيات والأرزاق لم تشحن الثغور ولم تقو الجيوش على السير فى الجهاد ، ولما أمن رجوع أهل الكفر إلى مدنهم إذا خلت من المقاتلة والمرتزقة . والله أعلم بالخير حيث كان . اه

المساحة المفروض عليها الخراج

يستفاد مما دونه مؤرخو العرب أن مصر تم مسح أرضها خمس مرات فى عصرهم وهى :

المرة الأولى على يد ابن رفاعة عامل الخراج فى خلافة الوليد واخيه سليمان بن عبد الملك حوالى سنة ٩٧ هـ (٧١٥ م) (راجع كتاب فتوح مصر لابن عبد الحكم ص ١٥٦)

والثـــانية كانت على يد ابن الحبحـــاب فى خـــلافة هشام بن عبـــد الملك حوالى سنـــة ١١٠ هـ — ٧٢٩ م (راجـــع كتاب فضائل مصر للكندى ص ٢٠١)

والثالثـــة كانت على يد ابن مـــدبر فى خـــلافة المعتز بالله حوالى سنـــة ٢٥٣ هـ — ٨٦٧ م (راجـــع كتاب النجـــوم الزاهرة لأبى المحاسن ج ١ ص ٤٩)

والرابعـــة فى زمن السلطان المنصور حسام الدين لاجين فى سنة ٦٩٧ هـ — ١٢٩٨ م (راجـــع كتاب بدائـــع الزهور لابن اياس ج ١ ص ١٣٧)

والخـــامسة فى زمن السلطان الملك النـــاصر محمد بن قـــلاوون فى سنة ٧١٥ هـ — ١٣١٥ م (راجـــع خطط المقريزى ج ١ ص ٨٧ و٨٨ وكتاب بدائع الزهور ج ١ ص ١٥٩)

وسنتكلم عن هـــذه المساحات المختلفة فيما بعـــد كل واحدة منها على حـــدة فى الفصل الخاص بالحـــاكم الذى تمت فى عهـــده

الفـــدان

إن وحدة المقاييس التى كانت مستعملة فى مصر لقياس الأراضى عند ما فتحها العرب هى الأرور. ولـكن سرعان ما رأينا مؤلفيهم يتكلمون عن الفدان

فها هــو ابن عبــد الحكم يذكر فى كتابه ص ١٥٣ ان عمــرو بن العــاص فرض ضريبــة على أرض مصر الزراعية باعتبار الفدان . وهو مقيــاس لم يدخله العرب معهم عنــدما فتحوا مصر لأن المقياس المستعمل فى الشام والعراق كان الجريب لا الفدان

فيلوح من ذلك أن الفــدان كان مقيــاسا وطنيــا يستعمله القبط فى مصر وأن العــرب أخذوه عنهم ولم يأتوا به من عنــدهم

ولم تكن مساحة الفدان فى الزمن الغابر مساوية لمساحته فى عصرنا هذا بل كانت أكبر منها . وإليك ما ذكره بعض المؤلفين عنهــا :

قال ابن مماتى فى كتابه (قوانين الدواوين ص ٣٢) :

اتفق أهل مصر على أن يمسحوا أرضهم بقصبة تعرف بالحاكية طولها خمسة أذرع بالنجارى . فمتى بلغ الممسوح من الأرض أربعمائة قصبة سموه فدانا . اهـ

وقال القلقشندى فى كتابه (صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٤٦) تحت العنوان الآتى :

(ارض الزراعــة)

قد اصطلح أهلها على قياسها بقصبة تعرف بالحاكية كأنها

حررت فى زمن الحاكم بأمر الله الفاطمي فنسبت اليه. وطولها ستة أذرع بالهاشمى كما ذكره أبو القاسم الزجاجى فى « شرح مقدمة أدب الكاتب » . وخمسة أذرع بالنجارى كما ذكره ابن مماتى فى « قوانين الدواوين » وثمانية أذرع بذراع اليد كما ذكره غيرهما . وذراع اليد ست قبضات بقبضة انسان معتدل . كل قبضة أربعة أصابع بالخنصر والبنصر والوسطى والسبابة. كل اصبع ست شعيرات معترضات ظهرا لبطن على ماتقدم فى الكلام على الأميال . وقد تقدر القصبة بباعين من رجل معتدل وربما وقع القياس فى بعض بلاد الوجه البحرى منها بقصبة تعرف بالسندفاوية أطول من الحاكمية بقليل نسبة الى بلد تسمى سندفا بالقرب من مدينة المحلة. ثم كل أربعمائة قصبة فى التكسير يعبر عنها بفدان وهو أربعة وعشرون قيراطا كل قيراط ست عشرة قصبة فى التكسير . اه

ولأجل تعيين ماتساويه هذه القصبة من الامتار يلزمنا أولا أن نقدر ما يساويه الاصبع

لقد قدر جومار فى المذكرة العجيبة التي وضعها فى الطريقة المترية عند قدماء المصريين (كتاب وصف مصر ج ١ جدول ٨) مقدار الأصبع المستعمل فى ذراع مقياس النيل بالروضة بـ ٠٢٢ر من المتر والأصبع المصرى والعربى بـ ٠١٩ر من المتر فيكون متوسطها ٠٢٠ر من المتر لكل أصبع تقريبا . وهذ المقدار يعادل متوسط أربعة أصابع انسان فعلا . وبضربه فى أربعة أصابع وضرب الناتج

فى ست قبضات ثم الناتج الثانى فى ثمانية أذرع يكون الناتج الأخير ٣٫٨٤ من الامتار وهو طول القصبة. وهذا المقدار مطابق لما سيذكر بعد مطابقة عجيبة :

إن المقياس المترى المحكم لهذه القصبة لم يتكلم عنه سوى جاكوتان Jacotin (كتاب وصف مصر جدول مساحة مصر ج ٢ ص ٥٧٣) قال :

الفدان مقياس زراعى بمصر . ونوجد أفدنة متباينة فى المساحة . والفدان الآتى بيانه هو الأكثر شيوعا فى سائر أنحاء مصر والأقرب الى الصحة ويعرف بفدان الرزق وهو عبارة عن مربع طول ضلعه ٢٠ قصبة . والقصبة مقياس طولى يستعمل فى قياس الأراضى . ووجدت القصبة فى عهد الخلفاء وأقرها السلطان سليم الأول وحفظت بمسجد من مساجد الجيزة وقد اعترفت بها الجمعية التي اختيرت لمسح الاراضى وعايرتها فكان طولها ٢/٣ ٦ من الاذرع البلدية والذراع البلدى يساوى ٠٫٥٧٧٥ من المتر. فعلى هذا الحساب يكون مقدار القصبة الطولية ٣٫٨٥ من الأمتار، والمربعة ١٤٫٨٢٢٥ من الأمتار المربعة. وبضرب هذا المقدار فى ٤٠٠ مايساويه الفدان من القصبات المربعة يكون الناتج ٥٩٢٩ مترا مربعا وهو مساحة الفدان. اه

وهذه المساحة يجب اعتبارها المساحة التى ذكرها جميع المؤلفين منذ فتح العرب مصر الى حكم محمد على

أما تخفيض مساحة الفدان الى ٤٢٠٠ متر مربع أو ٣٣٣ ١/٣ قصبة مربعة فقد حدث فى عهد محمد على. وها هو ماروواه بهذا الصدد مؤرخو عصره :

قال مانچان فى كتابه (مختصر تاريخ مصر ج ٢ ص ٣٣٨) ماترجمته :

كانت القصبة القديمة طولها ٣ر٨٥ من الأمتار نخفضت إلى ٣ر٦٤ من الامتار وأصبح الفدان الآن يساوى ٣٣٣ ١/٣ قصبة مربعة . اه

وقال كلوت بك فى كتابه (نظرة عامة حول مصر ج ٢ ص ٥٠٠) :

إن مساحة الفدان $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ قصبة مربعة . والقيمة المترية للقصبة ٣ر١٥ من الأمتار . فتكون مساحة الفدان ٤٠٨٣ مترا مربعا . اه

وقال يعقوب أرتين باشا فى كتابه (الملكية العقارية فى مصر ص ١٢٢) :

إن محمد على لما أمر بمسح الأراضى فى سنة ١٨١٣ م صدرت ارادته بأخذ متوسط لمساحة الفدادين الموجودة . فقدرت مساحة الفدان بـ $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ قصبة مربعة . اه

وقال جرجس بك حنين فى كتابه (الاطيان والضرائب ص ١٠٩ و ١١٠)

وجد الفدان فى بعض البلاد بمقدار ٤٣٢ قصبة مربعة . وفى أكثر البلاد بمقدار ٤٠٠ قصبة مربعة . وفى بعض البلاد بمقدار ٣٢٤ و ٣١٠ و ٢٠٠ قصبة . فأراد المغفور له محمد على باشا تقرير وحدة جديدة لأقيسة الأطيان فى البلاد . فعقدت بأمره جمعية فى سنة ١٢٥٥ ﻫ (سنة ١٨٣٨ م) تألفت من بعض مشاهير المهندسين وهم لينان باشا وأدهم باشا وبهجت باشا وأزهرى أفندى وابراهيم أفندى وهبى ومحمد بك عبد الرحمن وقررت القصبة بمقدار ثلاثة أمتار وخمسة وخمسين جزءا من مائة جزء من المتر . وكان قد تقرر من قبل ذلك فى وقت اجراء المساحة العمومية على أطيان بلاد القطر اعتبار الفدان بمقدار ثلاثمائة وثلاث وثلاثين قصبة وثلث قصبة مربعة . وبذلك أصبح الفدان كما ذكرنا قبل عبارة عن مسطح من الأرض يمتد بمقدار ثمان عشرة قصبة وربع قصبة تقريبا فى كل من جهاته الأربع . وانه وان لم يعلم فى الوقت الحاضر على أى أساس بنوا رأيهم فى جعل مسطح الفدان بمقدار $\frac{1}{3}$٣٣٣ قصبة مربعة الا ان ذلك فى الغالب كان على متوسط الأقيسة المختلفة التى كانت متداولة وهو مايقرب الى الحقيقة . لأن الخمسة المعدلات المار ذكرها التى هى ٤٣٢ و ٤٠٠ و ٣٢٤ و ٣١٠ و ٢٠٠ يتكون من جمعها ١٦٦٦ ، وبقسمتها على

خمسة ينتج $\frac{1}{5}$ ٣٣٣ فعدلوا الكسر بجعله ثلثا بدلا من خمس لسهولة الحساب وجعله كقاعدة راسخة فى الذهن بأن كل ألف قصبة ثلاثة أفدنة. وقد أخرجت الحكومة من حكم هذه القاعدة جميع الأراضى التى فى بعض جهات لم تف مسطحاتها من الأصل بهذا المعدل. فأمرت بالتعويل فيها على المقاسات المثبتة فى مستندات الملكية. أما تقدير طول القصبة على معدل ثلاثة أمتار وخمسة وخمسين سنتيمترا فواضح فى أمر صدر بعد ذلك من المرحوم سعيد باشا الى مدير الفيوم فى ١٥ ذى القعدة سنة ١٢٨٧، بأنه لما طلبت جملة قصبات من جهات مختلفة، وجدت أطوالها مختلفة ولذلك أخذ متوسط هذه الأطوال المختلفة فكان بمقدار ٣٥٥ سنتيمترا. والظاهر فى نفس الأمر أن القصبة بمديرية جرجا كانت بطول ٣٥٠ . وبمديرية الغربية كانت بطول ٣٥٥ . وطبعا كانت فى جهة أخرى بطول ٣٦٠ حتى ان المتوسط بلغ ٣٥٥. وتأيد بأمر عال آخر فى ٢٨ ابريل سنة ١٨٩١ على ان ذات مقياس القصبة قد أبطلت نظارة المالية استعماله فى أعمالها المساحية من ابتداء سنة ١٨٩٩ بمنشور فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٨، قررت فيه استبدال ذلك المقياس بسلسلة حديدية تسمى جنزيرا طوله مثل طول خمس قصبات . اه

فيرى مما تقدم أن مانچان وجرجس بك حنين وان اتفقا فى أن عدد قصبات الفدان $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ إلا أنهما

اختلفا فى طول القصبة. فالأول جعله ٣٫٦٤ من الأمتار والثانى ٣٫٥٥ من الأمتار ومع ذلك فلا ينبغى أن يساورنا أى شك فى صحة ما أبداه كل منهما

فمانچان يتكلم بصفة شاهد عيان. وأما رواية جرجس بك حنين فهى غاية فى الدقة وليس هنالك مجال للشك فى صحتها، لاسيما أن المركز الذى كان يشغله جرجس حنين بك فى وزارة المالية كان يخوله أكثر من غيره أن يستقى أصح الأنباء وأصدقها فى هذا الموضوع

وقال جيرار Girard فى مذكرته عن المقاييس الزراعية عند قدماء المصريين فى (كتاب وصف مصر المجلد الأول ص ٣٥٠):

انه علاوة على القصبة التى طولها ٣٫٨٥ من الأمتار التى كان يستعملها الأهالى فيما بينهم كانت توجد قصبة أخرى أقصر من الأولى بثلث ذراع، طولها ٣٫٦٥ من الأمتار وكانت تستعمل فى المعاملات التى كانت بين الأهالى والقبط كما كان يستعملها أيضا مساحو الحكومة. اهـ

ومما لاشك فيه أن مانچان يقصد القصبة الأخيرة. فانه لما أمر محمد على بتخفيض عدد قصبات الفدان من ٤٠٠ إلى $333\frac{1}{3}$ وقتما صدرت ارادته بمسح الأراضى

أبــق طول القصبة المذكورة عـــلى حاله . وعـــلى ذلك تكون مساحة هذا الفدان ٤٤٤١ مترا مربعا

وأما مقدار الفدان الذى ذكره كلوت بك فقد استحال علينـــا أن نجـــد ما يؤيده فى أى كتاب من كتب المؤلفـــين الآخرين . وبما انه ذكره بصفة شاهد عيان فلا يسعنا الا أن ننظر بعـــين الاعتبـــار الى مقدار ذلك الفـــدان وهـــو ٤٠٨٣ مـــترا مربعـــا

خلافة عمر بن الخطاب

سنـــة ٢٣ هـ (٦٤٤ م)

إن هـــذا الخليفة هو ثانى الخلفاء الراشدين الأربعـــة الذين خلفوا النبى صـــلى الله عليه وســـلم . وفى عهـــده فتح عمرو بن العـــاص مصر فى سنـــة ٢٠ هـ (٦٤٠ م)

وقـــد سبق القول بأن عمـــر رفض مصادرة أراضى مصر وتقسيمها بـــين المسلمين وأمر بربط الخراج عليهـــا وأن عمرو بن العـــاص قام بتنفيـــذ أوامره . وهـــاك ما رواه ابن عبـــد الحـــكم فى كتابه ص ١٥٢ و ١٥٣ بهـــذا الصدد قال :

وكان عمرو بن العـــاص لما استوسق له الأمر أقر قبطهـــا عـــلى جباية الروم . وكانت جبايتهم بالتعـــديل اذا عمرت القرية وكثر أهلهـــا زيد عليهم . وان قل أهلهـــا

وخربت نُقصـــوا . فيجتمع عرفاء كل قرية وماروتهـــا ورؤساء أهلهـــا فيتناظرون فى العمارة والخراب حـــتى اذا أقروا من القسم بالزيادة انصرفـــوا بتلك القسمة الى الكور . ثم اجتمعوا هم ورؤســـاء القرى فوزعوا ذلك عـــلى احتمال القرى وسعة المزارع . ثم ترجـــع كل قرية بقسمهم فيجمعون قسمهم وخراج كل قرية وما فيها من الأرض العـــامرة فيبذرون فيخرجون من الأرض فـــدادين لكنائسهم وحماماتهم ومعدياتهم من جمـــلة الأرض . ثم يخرج منهـــا عدد الضيـــافة للسلمين ونزول السلطان . فاذا فرغوا نظروا الى مافى كل قرية من الصناع والأجراء فقسموا عليهم بقـــدر احتـــمالهم . فان كانت فيها جالية قسموا عليها بقدر احتمالها . وقل ما كانت تكون الا الرجـــل المنتاب أو المتزوج . ثم ينظرون مابقى من الخراج فيقسمونه بينهم على عدد الأرض . ثم يقسمون ذلك بين من يريد الزرع منهم على قدر طاقتهم . فان عجز أحد وشكا ضعفا عن زرع أرضه وزعوا ماعجز عنه على الاحتمال . وان كان منهم من يريد الزيادة أعطى ماعجز عنه أهل الضعف . فان تشاحوا قسموا ذلك على عدتهم . وكانت قسمتهم على قراريط الدينار أربعـــة وعشرين قيراطا يقسمون الأرض على ذلك . وكذلك روى عن النبى صلعم انكم ستفتحون أرضا يذكر فيها القيراط فاستوصوا بأهلها خيرا . وجعل عليهم لكل فدان نصف اردب قمح وويبتين من شعير

إلاّ القرط فلم يكن عليه ضريبة . والويبة يومئذ ستة أمداد . اه

وقال أيضا بالصفحة ١٥٤ :

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن ابى حبيب قال قال عمر بن عبد العزيز : أيما ذمى أسلم فان إسلامه يحرز له نفسه وماله ، وما كان من أرض فانها من فىء الله على المسلمين . حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا الليث بن سعد أن عمر بن عبد العزيز قال : أيما قوم صالحوا على جزية يعطونها فمن أسلم منهم كان أرضه وداره لبقيتهم . قال الليث وكتب الىّ يحيي بن سعيد أن ماباع القبط فى جزيتهم ومايؤخذون به من الحق الذى عليهم من عبد أو وليدة أو بعير أو بقرة أو دابة فان ذلك جائز عليهم جائز لمن ابتاعه منهم غير مردود اليهم إن أيسروا . وما أكروا من أرضهم فجائز كراؤه إلا أن يكون يضر بالجزية التي عليهم . فلعل الأرض أن ترد عليهم إن أضرت بجزيتهم . وإن كان فضلا بعد الجزية فانا نرى كراءها جائزا لمن تكارها منهم . اه

وقال ايضا بالصفحة ١٥٥ :

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن محمد بن عمرو عن ابن جريج أن رجلا أسلم على عهد عمر بن الخطاب فقال : ضعوا الجزية عن أرضى . فقال عمر : لا إن

أرضك فتحت عنوة . قال عبد الملك وقال مالك ابن أنس ماباع أهل الصلح من أرضهم فهو جائز لهم . وما فتح عنوة فان ذلك لايشترى منهم أحد ولايجوز لهم بيع شيء مما تحت أيديهم من الأرض لأن أهل الصلح من أسلم منهم كان أحق بأرضه وماله . وأما أهل العنوة الذين أخذوا عنوة فمن أسلم منهم أحرز إسلامه نفسه وأرضه للمسلمين ، لأن أهل العنوة غلبوا على بلادهم وصارت فيئا للمسلمين ، ولأن أهل الصلح إنما هم قوم امتنعوا ومنعوا بلادهم حتى صالحوا عليها . وليس عليهم إلا ماصالحوا عليه . ولا أرى أن يزاد عليهم ولايؤخذ منهم إلا مافرض عمر بن الخطاب . لأن عمر خطب الناس فقال : قد فرضت لكم الفرائض وسنت لكم السنن وتركتم على الواضحة . قال وأما جزية الأرض فلا علم لى ولا أدرى كيف صنع فيها عمر . غير أن قد أقر الأرض فلم يقسمها بين الناس الذين افتتحوها . فلو نزل هذا بأحد كنت أرى أن يسأل أهل البلاد أهل المعرفة منهم والأمانة كيف كان الأمر فى ذلك . فان وجد من ذلك علما يشفى وإلا اجتهد فى ذلك هو ومن حضره من المسلمين . اه

ويستنتج مما رواه ابن عبد الحكم أن عمرو ابن العاص فرض على كل فدان مزروع حبا نصف اردب قمح (٣ ويبات أو ٦ كيلات) و ويبتين من الشعير (٤ كيلات)

وبمجمــوع ذلك خمس ويبــات أو عشر كيـــلات من الحبوب عن كل فدان مساحتـــه ٥٩٢٩ مترا مربعـــا . أى ثلاث ويبات ونصف ويبـــة أو سبـــع كيلات عن كل فدان مساحتـــه ٤٢٠٠ مـــتر مربع . أما الأرض المزروعـــة برسيما فلم يفرض عليها خراج

ولأجـــل أن نعرف قيمة هذا الخراج العيني يلزمنا تقدير عدد الأفدنة التى كانت تزرع قمحا وشعيرا

لقـــد سبق القول بأن عـــدد الأشخاص الذين فرض عليهم عمرو الجزية كان ٠٠٠/٠٠٠/٦ نفس . وأبنا أن هـــذا العـــدد لابد أن يكون ثلث السكان . وعـــلى ذلك يكون مجموعهم ٠٠٠/٠٠٠/١٨ نسمة وإن كان ابن عبـــد الحكم قد نقل عن يحيى بن ميمون الحضرمى فى كتابه (فتوح مصر ص ٨٧) أن الاحصاء الذى عمله عمرو أسفر عن ٠٠٠/٠٠٠/٨ شخص فرضت عليهم الجزية . وعلى ذلك يكون مجموع عدد السكان ٠٠٠/٠٠٠/٢٤ نسمة . وسبق لنـــا القول أيضا بأن مجمـــوعا حاشدا كهذا لابد له من ٦ مـــلايين من الأفدنة المزروعة من بينها ٤ مـــلايين فـــدان تزرع قمحا وشعيرا . وبضرب هذا العـــدد فى ٧ كيلات خراج الفـــدان يكون النـــاتج ٣٣٣/٣٣٣/٢ إردبا . وبضرب هذا فى ٣٥ قرشا ثمن الاردب يكون الناتج ٦٦٦/٨١٦ ج.م تقريبا وهو جملة الخراج . ويكون خراج الفدان الواحد $13\frac{1}{2}$ من القروش

وقال اليعقوبى فى تاريخـــه ج ٢ ص ١٧٦ و ١٧٧ :

فى هـــذه السنة فتح عمرو بن العاص الاسكندرية وسائر أعمال مصر واجتباها أربعة عشر ألف ألف دينار (٠٠/٤٠٠/٨ ج.م) من خراج رؤوسهم لـــكل رأس دينارا . وخراج غـــلاتهم من كل مائة إردب اردبين . اه

وبما أننا قـــدرنا المساحة المزروعة فى هـــذا العصر بستة مـــلايين من الأفدنة فليس بوجـــد ما لا يجعلنـــا نعتقد بأن المحصول كان كما فى عصر الفراعنـــة ستين مليون إردب حتى يمكن بذلك تموين عدد الســـكان الجسيم فى ذلك العصر

هذا وقـــد ذكر المسعودى كما جاء فى كتاب (الخطط التوفيقيـــة لعلى مبـــارك باشا ج ١٨ ص ٥ — وقـــد سبق ذكر ذلك — أن عمرو بن العـــاص بنى مقياسا بحـــلوان . وسبب بنائه لهـــذا المقياس أنه لما فتح مصر اتصل الى عـــلم أمير المؤمنـــين عمر بن الخطاب مايلـــقى أهلها من الغلاء عند وقوف النيل عن الحد الذى فى مقياس لهم ، وان الاستشعار يدعوهم الى الاحتـــكار ، ويدعو الاحتكار الى تصاعـــد الاسعار بغـــير قحط . فكتب عمر بن الخطاب الى عمرو بن العـــاص يسأله عن شرح الحـــال . فأجابه عمرو : انى وجـــدت ماتروى به مصر حـــتى لايقحط أهلها ، أربعة عشر ذراعا . والحـــد الذى يروى منه سائرهـــا حتى يفضل عن حاجتهم ويبـــقى عنـــدهم قوت سنة أخرى ، ستة عشر ذراعا . اه

ويعلم مما تقدم أنه عندما يبلغ الفيضان ستة عشر ذراعا يكون تقدير المحصول بستين مليون اردب تقديراً ليس فيه مغالاة . وتكون جملة الخراج باعتبار ٢٪ ٠٠٠/٢٠٠/١ إردب . وبضرب هذا فى ٣٥ قرشا ثمن الاردب يكون الناتج ٠٠٠/٤٢٠ ج . م وهو قيمة الخراج . ويكون خراج الفدان الواحد ٧ قروش

وقال البلاذرى فى كتابه (فتوح البلدان ص ٢١٤ و ٢١٥):

حدثنى ابراهيم بن مسلم الخوارزمى عن عبد الله بن المبارك عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب عن أبى فراس عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : اشتبه على الناس أمر مصر . فقال قوم فتحت عنوة ، وقال آخرون فتحت صُلحا والثلَج فى أمرها أن أبى قدمها فقاتله أهل اليونة ففتحها قهرا وأدخلها المسلمين . وكان الزبير أول من علا حصنها . فقال صاحبها لابى : إنه قد بلغنا فعلكم بالشام ووضعكم الجزية على النصارى واليهود واقراركم الأرض فى أيدى أهلها يعمرونها ويؤدون خراجها . فان فعلتم بنا مثل ذلك كان أرد عليكم من قتلنا وسبينا واجلائنا . قال فاستشار أبى المسلمين فأشاروا عليه بأن يفعل ذلك الا نفرا منهم سألوا أن يقسم الأرض بينهم . فوضع على كل حالم دينارين جزية إلا أن يكون فقيرا . وألزم كل ذى أرض مع الدينارين ثلاثة أرادب

حنطـــة ، وقسطى زيت ، وقسطى عسل ، وقسطى خـــل رزقا للمسلمين تجمـــع فى دار الرزق وتقسم فيهم . وأحصى المسلمون فألزم جميـــع أهل مصر لكل رجـــل منهم جبة صوف ، وبرنسا أو عمـــامة ، وسراويل ، وخفـــين فى كل عام أو عدل الجبة الصـــوف ثوبا قبطيـــا . وكتب عليهم بذلك كتابا ، وشرط لهم اذا وفوا بذلك أن لاتبـــاع نساؤهم وأبنـــاؤهم ، ولا تسبوا وان تقر أمـــوالهم وكنوزهم فى ايديهم . فكتب بذلك الى أمـــير المؤمنـــين عمر فأجازه وصارت الأرض أرض خراج. إلا أنه لما وقـــع هذا الشرط والكتاب ظن بعض النـــاس أنهـــا فتحت صلحا . قال ولمـــا فرغ ملك اليونة من أمر نفسه ومن معـــه فى مدينته صالح عن جميـــع أهل مصر على مثـــل صلح اليونة . فرضوا به وقالوا هـــؤلاء الممتنعون قـــد رضوا وقنعوا بهـــذا فنحن به أقنع لأننا فرش لامنعـــة لنا . ووضع الخراج على أرض مصر فجعـــل عـــلى كل جريب دينـــارا وثلاثة أرادب طعـــاما . وعلى رأس كل حالم دينارين . وكتب بذلك الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه . اهـ

وقد ذكر البـــلاذرى لفظ الجريب فى هـــذه العبارة لكنه أخطـــأ فى ذكره هنا . ونحن نرجح أنه خلط بين هـــذا والفدان . لأن الجريب الذى هو أقـــل من الفدان لم يستعمل فى مصر قط . أما ثمن الثـــلاثة الأرادب الـــتى ذكرها فهو ١٠٥ قروش عـــلى اعتبار أن ثمن الاردب ٣٥ قرشا . وباضـــافة

٦٠ قرشا قيمة الدينار المـــذكور معها إلى هذه القيمـــة يكون النـــاتج ١٦٥ قرشا وهو مقدار الخراج عن الفدان

ومن المحقق أن هذا الخراج لم يفرض الا عـــلى الاطيان المزروعة قمحا . وهذه الأطيان يمكن تقدير مساحتها بمليونى فدان ويكون جملة خراجها ٣/٣٠٠/٠٠٠ ج . م ، ومتوسط خراج الفدان الواحد ٥٥ قرشا فى المساحة المزروعة جميعها وهى ستة ملايين فدان

وهذا المبلغ وإن كان يبدو لنا جسيما لاسيما إذا قورن بمـا ذكره المؤلفـــان السابق ذكرهما إلا اننـا نرى انفسنـــا مضطرين أن نذكره هنا مجاراة لهـــذا المؤلف

وقد تبدو قيمة هذا الخراج ضئيلة عند قياسها بالقيم الـتى جبيت فـيما بعد . والسبب فى ذلك هو أن المورد الرئيسى للايرادات وقـتما فتح العرب مصر كان الجزية . وبعد هذا الفتح أخذ الناس يدخلون فى الدين الاسلامى ، وأخذ هذا المورد على أثر ذلك فى النضوب ، فدعت الحالة الى ايجـاد موارد أخرى.

وها هى مبالغ الخراج الـتى حصلنا عليها فى عهد هذا الخليفة :

المؤلف	الخراج	المساحة المزروعة	متوسط خراج الفدان
	جنيهات مصرية	أفدنة	قروش
ابن عبد الحكم	٨١٦/٦٦٦	٦/٠٠٠/٠٠٠	١٣ $\frac{1}{2}$
اليعقوبى	٤٢٠/٠٠٠	«	٧
البلاذرى	٣/٣٠٠/٠٠٠	«	٥٥

خلافة سليمان بن عبد الملك

سنة ٩٩ هـ (٧١٧ م)

إن هـــذا الخليفة هو سابع خلفاء بـــنى أمية بدمشق . وقـــد مسحت أرض مصر أول مرة فى عصر العـــرب على يد ابن رفاعـــة الذى كان عاملا عليها فى خلافـــة الوليد وخلافة أخيه وهو هذا الخليفة ، حوالى سنة ٩٧ هـ (٧١٥ م)

واليك ما ذكره عنها ابن عبـــد الحـــكم فى كتابه ص ١٥٦ قال :

حدثنا عـــثمان بن صالح وعبد الله بن صالح قالا حدثنا الليث بن سعـــد قال : لمـــا ولى ابن رفاعة مصر خرج ليحصى عـــدة أهلها وينظر فى تعـــديل الخراج عليهم . فأقام فى ذلك ستة أشهر بالصعيـــد حتى بلغ أسوان ومعه جماعة من الأعوان والكتاب يكفونه ذلك بجد وتشمير ، وثلاثة أشهر بأسفل الأرض فأحصوا من القرى أكثر من عشرة آلاف قرية . فلم يحص فيهـــا فى أصغر قرية منها أقـــل من خمسمائة جمجمة من الرجال الذين يفرض عليهم الجزية . اهـ

ولسوء الحظ ليس لدينـــا غـــير هذه العبـــارة أى مستند نقف منـــه على نتيجـــة هـــذه المساحـــة حتى ولو بوجـــه التقريب . وما ذكرنا هـــذا الفصل الا ابتغاء الاحاطة

بالتاريخ الذى حصلت فيـــه أول عمليـــة لمسح الأراضى فى مصر بعد أن فتحها العرب

خلافة هشام بن عبد الملك

سنة ١٢٥ هـ (٧٤٣ م)

هـــذا الخليفة هو عاشر خلفـــاء بني أمية بدمشق، وفى عهده مسحت أرض مصر على يد ابن الحبحاب عامـــل الخراج، وهى المساحة الثانية التي ذكرها المؤرخون فى عهد حكم العرب

قال الكندى فى كتابه (فضائل مصر ص ٢٠١) :

وولى خراجها (أى خراج مصر) ابن الحبحاب لأمـــير المؤمنين هشام. فخرج بنفسه فمسح أرض مصر كلها عامرها وغامرها مما يركبه النيل، فوجد فيها ثلاثين ألف ألف فدان. اهـ

وقد جباها أربعة آلاف ألف دينار (٤٠٠/٠٠٠/٢ ج.م)

وقال المقريزى فى خططه ج ١ ص ٧٥ :

لما ولى عبيد الله بن الحبحاب خراج مصر لهشام ابن عبد الملك خرج بنفسه فمسح أرض مصر كلها عامرها وغامرها مما يركبه النيل، فوجد فيها مائة ألف ألف فدان. اهـ

وقال بالصفحة ٩٩ :

فى خلافة هشام بن عبد الملك عندما ولى الخراج عبيد الله ابن الحبحاب خرج بنفسه ومسح العامر من أراضى مصر والغامر

مما يركبه ماء النيل، فوجـــد قانون ذلك ثلاثين ألف ألف فدان سوى ارتفـــاع الجرف ووسخ الأرض . فراكها كلها وعـــدلها غاية التعـــديل، فعقـــدت معه أربعـــة آلاف ألف دينـــار (٢/٤٠٠/٠٠٠ ج. م). هـــذا والسعر راخ والبـــلد بغير مكس ولا ضريبة . اه

وينبغي عـــلى ماترى تفسير المائة مليون فـــدان بأنها المساحة العمومية لجميـــع أراضى القطر، والثـــلاثين مليون بالجزء المزروع. ومن الصعب معرفة أى مساحة أريدت للفدان فى هذا العدد الهائل. ولـكن بما ان المؤلفين أوردوه فما علينـــا الا ان نذكره. وبذا يصير خراج الفدان ٨ قروش

ولو حذف صفر من مقدار ال ٣٠/٠٠٠/٠٠٠ فدان التى ذكرها المقريزى فى عبارته الثانية لكان الباقى معقولا لاسيما إذا قوبل هذا الباقى بالمساحة المزروعة فى عهد الخلافـــة الآتيـــة

ولـكن حيث إن هذا المقدار مدون بالحروف لا بالأرقام فلا نرى شيئا يسوغ لنا هذا الحذف

خلافة المأمون

سنة ٢١٨ هـ (٨٣٣ م)

هذا الخليفة هو سابع خلفاء بنى العباس ببغداد، وفى عهده هبط مقدار المساحة إلى الحد المعقول

قال المقريزى فى خططه ج ١ ص ٩٩ :

كان خــراج مصر إذا بلغ النيل سبع عشرة ذراعــا وعشر أصابــع، أربعة آلاف الف دينـــار ومائتي الف وسبعة وخمسين الف دينــار (٥٥٤/٢/٠٠٠ ج.م). والمقبوض عن الفدان دينارين (١٢٠ قرشــا) فى خلافة المــأمون وغيره . اه

فيستنتج من هــذا أن عــدد الأفدنة التى كان مفروضـــا عليها الخــراج هــو ٥٠٠/١٢٨/٢ فدان مســاحة كل منهـــا ٥٩٢٩ متراً مربعـــا. وبتحويلهـــا إلى أفدنة مساحة كل منهـــا ٤٢٠٠ متر مربع تصير ٣/٠٠٤/٧٣٢ فدانا. ويكون خراج الفدان الواحد ٨٥ قرشا

خلافة المعتز بالله

سـنة ٢٥٥ هـ (٨٦٩ م)

إن هذا الخليفة هــو الثالث عشر من خلفــاء بنى العباس ببغداد . وقد تم فى أيامــه على يد ابن المدبر مسح أرض مصر حوالى سنة ٢٥٣ هـ (٨٦٧ م) وهى المساحة الثــالثة فى عصر العرب

وهنـــا نرجــع مرة أخرى إلى تدوين أرقام وهميــة

ذكرها أيضا مؤلفو العرب :

قال ابن وصيف شاه كما جاء فى كتاب (نشق الأزهار) لابن اياس ص ٣٧ :

لما ولى الأمير أحمد بن طولون على مصر وجدها خرابا وقد انحط خراجها حتى بقى ثمانمائة ألف دينار (٤٨٠/٠٠٠ ج٠م) . اه

وقال المقريزى فى خططه ج ١ ص ٩٩

تسلم (أحمد بن طولون) أرض مصر من أحمد ابن محمد بن مدبر وقد خربت أرض مصر حتى بق خراجها ثمانمائة الف دينار (٤٨٠/٠٠٠ ج٠م) . اه

وقال فى ص ١٠٠ :

وآخر مااعتبر حال ارض مصر فوجد مدة حرثها ستين يوما ومساحة أرضها مائة الف الف وثمانين الف الف فدان. يزرع منها فى مباشرة ابن مدبر أربعة وعشرون الف الف فدان . وانه لايتم خراجها حتى يكون فيها أربعمائة الف وثمانون الف حراث يلزمون العمل فيها دائما . فاذا أقيم بها هذا القدر من العمال فى الأرض تمت عمارتها وكمل خراجها. وآخر ما كان بها مائة الف وعشرون الف مزارع . فى الصعيد سبعون الفا ، وفى أسفل الارض خمسون الفا . اه

وقال أبو المحاسن فى كتابه (النجوم الزاهرة ج ١ ص ٤٩) :

وقيل إن أحمد بن المدبر المذكور اعتبر مايصلح للزراعة بمصر فوجده أربعة وعشرين الف الف فدان والباقى مستبحر وتلف من قلة الزراعة . اه

وبناء على ما تقدم تكون مساحة الارض المزروعة ٢٤ مليون فدان ، وقيمة الخراج ٤٨٠/٠٠٠ ج . م ، ويكون متوسط الخراج عن الفدان الواحد قرشين

ولو حذف صفر من عدد الافدنة البالغ ٢٤/٠٠٠/٠٠٠ لاصبح هذا العدد معقولا لاسيما اذا قوبل بالعدد الذى ذكر فى عهد الخلافة السابقة . ولكن أنى لنا ذلك وهو مدون بالحروف لا بالارقام

وعلى ذلك لايوجد ما يسوغ لنا هذا الحذف

حكومة احمد بن طولون

سنة ٢٧٠ هـ (٨٨٤ م)

اشتهر عهد هذا الامير بالرفاهية واليسار اللذين حلا بالبلد ، وزادهما اتساعا وانتشاراً تصرفاته الحسنة وادارته الرشيدة

قال ابن وصيف شاه كما جاء فى كتاب بدائع

الزهـــور لابن إياس ج ١ ص ٢٦٦ :

جبى خـراج مصر فى أيام الامير أحمـــد بن طولون مع وجـــود الرخاء أربعـــة آلاف الف دينـــار وثلاثمائة الف دينـــار (٢/٥٨٠/٠٠٠ ج٠م) . اهـ

حكومة الاخشيد محمد بن طغج

سنـــة ٣٣٤ هـ (٩٤٦ م)

هـــذا الامير هـــو أول أمراء الاسرة الاخشيديـــة

قال المقريزى فى خططه ج ١ ص ٩٩ :

بلـــغ خـراج مصر فى أيام الامير أبى بكر محمـــد بن طغج الاخشيـــد الفى الف دينـــار (١/٢٠٠/٠٠٠ ج٠م) . اهـ

وقال أيضـــا فى هـــذه الصفحة :

والاخشيد أول من عمـــل الرواتب بمصر . وكان كاتبه ابن كلا قد عمل تقديراً عجز فيـــه المرتب عن الارتفـــاع مائتى الف دينـــار . فقال الاخشيد كيف نعمل ؟ قال : حط مـــن الجرايات والارزاق فليس هـــؤلاء أولى من الواجب . فقـــال غداً تجيئني وندبر هذا . فلما أتاه من الغـــد قال له الاخشيد : قـــد فكرت فيما قلت ، فاذا أصحـــاب الرواتب الضعفـــاء وفيهم المستورون وأبنـــاء النعم . ولست آخـــذ هـــذا النقص إلا

منك . فقـــال ابن كلا : سبحان الله ! فقال : تسبيحا . وما زال به الاخشيد حتى أخذ خطه بالقيـــام بذلك فعوتب على ما صنعـــه فقـــال : ياقوم اسمعـوا إيش كان يعمل . جاءه أحمـــد بن محمـــد ابن الماردانى فقـــال له : مابينى وبين السلطـــان معـــاملة ، ولا للاخشيـــد علىّ طريق . وهـــذه هـدية عشرة آلاف دينـــار للاخشيد ، والف دينار لك . فجاءنى وقال : لك قبل ابن المـــاردانى مطالبة ؟ فقلت : لا . فقال : هـــذه الف دينـــار قد جاءتك على وجه الماء . فأعطانى الفا ، وأخذ عشرة آلاف دينار . وأهدى الىّ محمد بن على المـــاردانى فى وقت عشرين الف دينـــار على يده فاستقللتها . فلما اجتمعنـــا عاتبته ، فقال لى : أرسلت اليك مائة الف دينـــار ، ولابن كلا كاتبك عشرين الف دينـــار . فأخذ المـــائة وأعطانى العشرين الفا . فذكرت قـــول محمـــد بن على له فقـــال : ما أبرد هذا حفظت لك المـــائة الف لوقت حاجتك تريدها ؟ خذها وأنا أعلم أنك تتلفهـــا . اهـ

خلافة المعز لدين الله

سنـــة ٣٦٥ هـ (٩٧٥ م)

ان هذا الخليفة هـو أول الخلفاء الفاطميين بمصر . وقد أورد المؤرخون ما جباه من الخراج فى ظرف عدة سنين . واليك ماقاله هؤلاء :

قال ابن وصيف شـــاه كما جاء فى كتاب نشق الازهـــار لابن اياس ص ٣٧ :

لما قدم جوهر القـــائد من الغرب فى أيام الخليفـــة المعز الفاطمي جـــبي خراج مصر فى أيام الفـــاطميين الف الف ومائتى الف دينـــار (٧٢٠/٠٠٠ ج . م) وذلك فى سنـــة ثمان وخمسين وثلاثمائة . اه

وأورد المقريزى فى خططه ج ١ ص ٩٩ عن السنة نفسها قيمة أخرى هى ٣/٢٠٠/٠٠٠ دينار (١/٩٢٠/٠٠٠ ج . م)

ونحن نرى أنه أخطأ بلا شك فى هـــذا المبلـــغ إذ أن غيره من المؤلفـــين ذكره بصفة متحصل عن السنين التى تلى هـــذه السنة . وهـــذا بالطبع أقرب إلى الصـــواب لان الفاتح عادة يجبي فى أول سنـــة أقل ممـــا يجبيـــه فى السنين التـــالية

وقال ابن حوقل فى كتابه (المسالك والممالك ص ١٠٧ ومابعدها) :

وما لاشك فيه أنهـــا جبيت (أى مصر) لسنة ٣٥٩ هـ (٩٧٠ م) على يد أبى الحسن جوهر عبـــد أمير المـؤمنين المعز لدين الله ثلاثة آلاف الف دينـــار ومائتي الف دينـــار (١/٩٢٠/٠٠٠ ج . م) . وذلك أنهم كانوا فيما سلف من الزمان يؤدون عن الفدان ثلاثة دنانير ونصفا (٢١٠ قروش)

وزائدا عن ذلك القليل الى نقص يسير . فقبض منهم فى هـذه السنـة المذكورة عن الفدان سبعة دنانير (٤٢٠ قرشا) ولذلك انعقد هـذا المال بهذا الوفـور . اه

وعلى هـذا الحساب لابد أن يكون عدد الافدنة التي مساحة الواحد منها ٥٩٢٩ متراً مربعـا هو ٤٥٨/١٤٣ فدانا. وبتحويلها الى أفدنة مساحـة كل منها ٤٢٠٠ متر مربـع تصير ٦٤٦/٧٤٥ فدانا. ويكون خراج الفدان الواحد $\frac{1}{2}$ ٢٩٧ من القروش

ويظهر أن ذلك لايسوغ فى العقل الا بصعوبة . إذ أن عدد الافدنة قليل جداً ووحـدة الخراج مرتفعة للغـاية. ومع ذلك فهذا المـؤلف رزين مدقق وكان من الذين عاشوا فى ذلك العصر

وذكر أبو المحاسن فى كتابه (النجـوم الزاهرة ج ١ ص ٤٩):

ثم جبـاه (أى الخراج) جوهر القـائد خادم المعز العبيـدى ثـلاثة آلاف الف دينـار ومائتى الف دينـار (١/٩٢٠/٠٠٠ ج . م) فى سنة ستين وثلاثمائة (٩٧١ م) . اه

ويتضح من ذلك أن خراج السنـة المـاضية ظـل باقيـا على ماهـو عليـه . واليـك ملخـص

مبالغ الخراج فى عهد هذا الخليفة :

السنة	الخراج بالجنيهات المصرية	المساحة بالافدنة	متوسط خراج الفدان بالقروش
سنة ٣٥٨ ﻫ	٧٢٠/٠٠٠		
« ٣٥٩ ﻫ	١/٩٢٠/٠٠٠	٦٤٦/٧٤٥	٢٩٧½
« ٣٦٠ ﻫ	١/٩٢٠/٠٠٠	»	»

خلافة المستنصر بالله

سنة ٤٨٧ ﻫ (١٠٩٤ م)

هذا الخليفة هو خامس الخلفاء الفاطميين بمصر. وقد أورد لنا أبو صالح الارمنى فى تاريخه (الكنائس) ص ١٠ وما بعدها ، بيانا بخراج هذا العهد ذا فائدة عظيمة ، أوضح فيه النواحى والكفور بكل كورة ، لكنه مع الاسف أغفل فيه مساحة كل منها

وقد ذكر فى هذا البيان أن الخراج المؤدى عنها هو ٣/٠٦١/٠٠٠ دينار (١/٨٣٦/٦٠٠ ج . م) عدا المقدر عن مدينة الاسكندرية وثغر دمياط وتنيس وقفط ونقادة وبركة الحبش بظاهر مصر

ومقـــداره ٦٠/٠٠٠ دينـــار (٣٦/٠٠٠ ج٠م). ثم ذكر في ختـــام بيـــانه أن ذلك الخـــراج استخرج فى عهـــد الخليفة المستنصر بالله الفاطمي أيام ابن الكحال القاضى . وها هى عـــدة النواحى والكفور نقلا عن ذلك البيان :

الوجـــه البحـــرى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها	عدد كفورها	مجموعها
الشرقيـــة	٢٩٤	١٥٨	٤٥٢
المرتاحيـــة	٤٨	٤١	٨٩
الدقهليـــة	٣٩	٣١	٧٠
الأبوانيـــة	٦		٦
جزيرة قوسنيّا	٦٨	٦	٧٤
الغربيـــة	١٤٩	١٦٥	٣١٤
السمنودية	٩٧	٣٢	١٢٩
المنوفيتـــين	٦٩	٣٢	١٠١
فوة والمزاحمتين	١٠	٣	١٣
النستراوية	٦		٦
نقل بعده	٧٨٦	٤٦٨	١٢٥٤

الكورةأوالمديرية	عدد نواحيها	عدد كفورها	مجموعها
ماقبله	٧٨٦	٤٦٨	١٢٥٤
رشيد والجديدة وادكو	٣		٣
جزيرة بني نصر	٤١	٢٣	٦٤
البحيرة	٨٧	٨٩	١٧٦
حوف رمسيس		١٠١	١٠١
المجموع	٩١٧	٦٨١	١٥٩٨

الوجه القبلى

الكورةأوالمديرية	عدد نواحيها	عدد كفورها	مجموعها
الجيزية	٧٠	٢٧	٩٧
الاطفيحية	١٣	٤	١٧
البوصيرية	١٣	١	١٤
الفيومية	٥٥	١١	٦٦
البهنساوية	٨٤	٢١	١٠٥
الأشمونين	٥٤	٥٧	١١١
الاسيوطية	٢٢	٣٢	٥٤
المجموع	٣١١	١٥٣	٤٦٤

جملة النواحي والقرى بالوجه البحرى والقبلى

الجهة	عدد النواحى	عدد القرى	مجموعها
الوجه البحرى	٩١٧	٦٨١	١٥٩٨
« القبلى	٣١١	١٥٣	٤٦٤
الجملة	١٢٢٨	٨٣٤	٢٠٦٢

وها هو خراج كل كورة أو مديرية نقلا عن البيان المذكور:

الوجه البحرى

الكورة أو المديرية	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيه المصرى
الشرقية	٦٩٤/١٢١	٤١٦/٤٧٣
المرتاحية	٧٠/٣٥٨	٤٢/٢١٤
الدقهلية	٣٥٠/٧٦١	٢١٠/٤٥٧
الأبوانية	٤/٧٠٠	٢/٨٢٠
جزيرة قوسنيا	١٥٩/٦٦٤	٩٥/٧٩٨
الغربية	٤٣٠/٩٥٥	٢٥٨/٥٧٣
السمنودية	٢٠٠/٦٥٧	١٢٠/٣٩٤
المنوفيتين	١٤٠/٩٣٣	٨٤/٥٦٠
نقل بعده	٢/٠٥٢/١٤٩	١/٢٣١/٢٨٩

الكورة أو المديرية	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيه المصرى
ماقبله	٢/٠٥٢/١٤٩	١/٢٣١/٢٨٩
فوه والمزاحمتين	٦/٠٨٠	٣/٦٤٨
النستراوية	١٤/٩١٠	٨/٩٤٦
رشيدوالجديدةوادكو	٣/٠٠٠	١/٨٠٠
جزيرة بنى نصر	٦٢/٥٠٨	٣٧/٥٠٥
البحيرة	١٣٩/٣١٣	٨٣/٥٨٨
حوف رمسيس	٧	٤
المجموع	٢/٢٧٧/٩٦٧	١/٣٦٦/٧٨٠

الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيه المصرى
الجيزية	١٢٩/٦٤١	٧٧/٧٨٥
الاطفيحية	٣٩/٤٤٩	٢٣/٦٦٩
البوصيرية	٣٩/٣٩٠	٢٣/٦٣٤
الفيومية	١٤٥/١٦٢	٨٧/٠٩٧
البهنساوية	٢٣٤/٨٠١	١٤٠/٨٨١
الأشمونين	١٢٧/٦٧٦	٧٦/٦٠٦
الأسيوطية	٦٦/٩١٤	٤٠/١٤٨
المجموع	٧٨٣/٠٣٣	٤٦٩/٨٢٠

جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى

الجهة	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيه المصرى
الوجه البحرى	٢/٢٧٧/٩٦٧	١/٣٦٦/٧٨٠
« القبلى	٧٨٣/٠٣٣	٤٦٩/٨٢٠
الجملة	٣/٠٦١/٠٠٠	١/٨٣٦/٦٠٠

ولم يذكر أبو صالح الأرمني فى بيانه خراج كورة الأسيوطية . والمبلغ الذى نراه أمامها فى الجدول السابق هو الباقى بعد طرح مجموع خراج الكور الأخرى من جملة الخراج حيث ظهر لنا بعد مقابلتها أنهما مختلفان

وقد ذكر المؤلف المذكور جملة النواحي والكفور وهى ٢١٨٦ ، منها ١٢٩٦ ناحية و ٨٩٠ كفرا وهذه الجملة تزيد ٦٨ ناحية و ٥٦ كفرا بمجوعها ١٢٤ ، على الجملة التى فى الجدول السابق

حكومة صلاح الدين الأيوبى

سنة ٥٨٩ هـ (١١٩٣ م)

ابتدأت حكومة هذا السلطان من سنة ٥٦٧ هـ (١١٧١م)

قال ابن مماتى فى كتابه (قوانين الدواوين ص ٢٩) إنه فى هذه السنة المذكورة كان خراج الفدان الذى مساحته ٥٩٢٩ مترا مربعا والمزروع قمحا هو ثلاثة أرادب . وبضرب هذا المقدار فى ٣٥ قرشا ثمن الاردب ينتج ١٠٥ قروش وهو خراج الفدان الواحد بالنقود . وبتحويل ذلك الفدان الى فدان مساحته ٤٢٠٠ متر مربع يصير خراج هذا الفدان الأخير $\frac{1}{8}$ ٢ من الارادب عينا أو ٧٨ قرشا نقدا

وأورد لنا هذا المؤلف أيضا بيان الخراج الذى كان مربوطا على المحاصيل على اختلاف أنواعها عن سنة ٥٧٢ هـ (١١٧٦ م)

وخراج الستة المحاصيل الأولى منها ذكر قيمته بالارادب فقط . وقد قدرنا هذه القيمة بالنقود حسبما كانت تساوى فى ذاك الوقت تقديراً مرجحا . وهذا هو البيان ، والخراج المدون به هو عن الفدان الذى مساحته ٤٠٠ قصبة مربعة أو ٥٩٢٩ مترا مربعا :—

الزراعـــة الشتـــوية

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا		خراجه عينا
	دينار	قرش	إردب
قمح	...	٨٧	٢ ١/٢
شعير............	...	٨٧	٢ ١/٢
فول	...	٨٧	٢ ١/٢
حمص	...	٧٥	٢ ١/٢
جلبان	...	٨٧	٢ ١/٢
عدس	...	١٠٠	٢ ١/٢
كتان............	٣	١٨٠	...
قرط (برسيم)	١	٦٠	...
بصل وثوم	٢	١٢٠	...
ترمس	١ ١/٤	٧٥	...

الزراعـــة الصيفيـــة

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا		خراجه عينا
	دينار	قرش	إردب
قصب شامى........	١	٦٠	...

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا		خراجه عينا
	دينار	قرش	إردب
قصب السكر أول سنة	٥	٣٠٠	...
» » ثانى »	٢ $\frac{١}{٥}$	١٣٢	...
بطيخ	٣	١٨٠	...
لوبيا	٣	١٨٠	...
سمسم	١	٦٠	...
قطن	١	٦٠	...
قلقاس	٤	٢٤٠	...
باذنجان	٣	١٨٠	...
نيل (نيلة)....	٣	١٨٠	...
فجل ولفت	١	٦٠	...
خس	٢	١٢٠	...
كرنب	٢	١٢٠	...
بصل	٢	١٢٠	...

أشجار مختلفة

كروم	٥	٣٠٠	...
قصب فارسى	٣	١٨٠	...
أشجار	٧	٤٢٠	...

وبتحـــويل خراج الفدان المذكور إلى خراج فدان مساحتـــه ٣٣٣$\frac{1}{3}$ من القصبات المربعة أى ٤٢٠٠ متر مربع يصير الخراج كالآتى :-

الزراعـــة الشتـــوية

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا	خراجه عينا
	قرش	إردب
قمح	٦١	١ $\frac{٢}{٣}$
شعير	٦١	١ $\frac{٢}{٣}$
فول	٦١	١ $\frac{٢}{٣}$
حمص	٥٢	١ $\frac{٢}{٣}$
جلبان	٦١	١ $\frac{٢}{٣}$
عدس	٧٠	١ $\frac{٢}{٣}$
كتان	١٢٧	...
قرط (برسيم)	٤٢	...
بصل وثوم	٨٥	...
ترمس	٥٣	...

الزراعـــة الصيفيـــة

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا	خراجه عينا
	قرش	إردب
قصب شامى.........	٤٢	...

نوع المحصـــول	خراج الفدان نقدا	خراجه عينا
	قرش	إردب
قصب السكر أول سنة (راس)	٢١٢	...
« « ثانى « (خلفة)	٩٣	...
بطيخ	١٢٧	...
لوبيا	١٢٧	...
سمسم	٤٢	...
قطن	٤٢	...
قلقاس	١٦٩	...
باذنجان	١٢٧	...
نيـــل (نيلة)....	١٢٧	...
فجـــل ولفت	٤٢	...
خس	٨٥	...
كرنب	٨٥	...
بصل	٨٥	...

أشجـــار مختلفـــة

كروم	٢١٢	...
قصب فارسى	١٢٧	...
أشجـــار	٢٩٦	...

وقال المقريزى فى خططه ج ١ ص ٨٧ :

قال القاضى الفاضل فى متجددات سنة خمس وثمانين وخمسمائة (١١٨٩ م) أوراق بما استقر عليه عبر البلاد من الاسكندرية إلى عيذاب إلى آخر الرابع والعشرين من شعبان سنة خمس وثمانين وخمسمائة خارجا عن الثغور وأبواب الأموال الديوانية والأحكار والحبس ومنفلوط ومنقباط وعدة نواح أوردت أسماءها ولم يعين لها فى الديوان عبرة من جملة أربعة آلاف ألف وستمائة ألف وثلاثة وخمسين ألفا وتسعة عشر دينارا (٨١١/٧٩١/٢ ج . م). اه

وإليك بيان المديريات وخراجها الذى ذكره :

الوجه البحرى

الكورة أو المديرية	الخراج	
	بالدينار	بالجنيه المصرى
الشرقية والمرتاحية والدقهلية وبوش	١/١٩٠/٩٢٣	٧١٤/٥٥٤
البحيرة	١١٥/٥٧٦	٦٩/٣٤٦
حوف رمسيس	٩٢/٤٠٣	٥٥/٤٤٢
نقل بعده	١/٣٩٨/٩٠٢	٨٣٩/٣٤٢

الكورة أو المديرية	الخراج	
	بالدينار	بالجنيه المصرى
ماقبله	١/٣٩٨/٩٠٢	٨٣٩/٣٤٢
فوة والمزاحمتين ...	١٠/١٢٥	٦/٠٧٥
النستراوية	١٥/٣٠٥	٩/١٨٣
جزيرة بنى نصر ...	١١٢/٦٤٦	٦٧/٥٨٨
جزيرة قوسنيا	١٣٠/٥٩٢	٧٨/٣٥٣
الغربية	٦٧٤/٦٠٥	٤٠٤/٧٦٣
السمنودية	٢٤٥/٤٧٩	١٤٧/٢٨٧
الدنجاوية	٤٦/٢٧٤	٢٧/٧٦٤
المنوفية	١٤٨/٣٤٧	٨٩/٠٠٨
المجموع	٢/٧٨٢/٢٧٥	١/٦٦٩/٣٦٣

الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	الخراج	
	بالدينار	بالجنيه المصرى
الجيزة	١٥٣/٢٠٤	٩١/٩٢٢
الاطفيحية ...	٥٩/٧٢٨	٣٥/٨٣٧
البوصيرية	٦٠/٤٦٦	٣٦/٢٨٠
نقل بعده	٢٧٣/٣٩٨	١٦٤/٠٣٩

الكورة أو المديرية	الخراج بالدينار	الخراج بالجنيه المصرى
ماقبله	٢٧٣/٣٩٨	١٦٤/٠٣٩
الفيوميـــة	١٥٢/٦٣٤	٩١/٥٨٠
البهنسية	٣٥٢/٦٣٤	٢١١/٥٨١
الواحات.........	٢٥/٠٠٠	١٥/٠٠٠
الاشمـــونـــين	١٤٧/٧٣٢	٨٨/٦٣٩
السيوطية عدا منفلوط ومنقباط	٧٢/٥٠٤	٤٣ ٥٠٢
الاخميمية	١٠٨/٨١٢	٦٥/٢٨٧
القوصية.........	٣٦٢/٥٠٠	٢١٧/٥٠٠
المجموع	١/٤٩٥/٢١٤	٨٩٧/١٢٨

جمـــلة خراج الوجهـــين البحـــرى والقبـــلى

الجهـــة	الخراج بالدينار	الخراج بالجنيه المصرى
الوجـه البحـــرى	٢/٧٨٢/٢٧٥	١/٦٦٩/٣٦٣
« القبـــلى	١/٤٩٥/٢١٤	٨٩٧/١٢٨
الجمـــلة	٤/٢٧٧/٤٨٩	٢/٥٦٦/٤٩١

ويرى من هذا البيان أن جملة المبالغ التى ذكرت أمام كل كورة وهى ٤/٢٧٧/٤٨٩ دينارا (٢/٥٦٦/٤٩١ ج٠ م)،

تنقص عن القيمة الاجمالية التي ذكرها بمقدار ٣٧٥/٥٣٠ دينارا (٢٢٥/٣١٨ ج٠م)

حكومة المنصور حسام الدين لاجين

سنة ٦٨٩ هـ (١٢٩٠ م)

إن هذا السلطان هو الرابع عشر من دولة المماليك البحرية ، وفى عهده مسحت أرض مصر المرة الرابعة فى حكم العرب

قال المقريزى فى خططه ج ١ ص ٨٨ :

لما أفضت السلطنة الى المنصور لاجين راك البلاد . وذلك أن أرض مصر كانت أربعة وعشرين قيراطا ، فيختص السلطان منها بأربعة قراريط ، ويختص الأجناد بعشرة قراريط ، ويختص الأمراء بعشرة قراريط . وكان الأمراء يأخذون كثيرا من اقطاعات الأجناد ، فلا يصل الى الأجناد منها شيء . ويصير ذلك الاقطاع فى دواوين الأمراء ، ويحتمى بها قطاع الطريق ، وتثور بها الفتن ، ويقوم بها الهوشات ، ويمنع منها الحقوق والمقررات الديوانية ، وتصير مأكلة لأعوان الأمراء ومستخدميهم ، ومضرة على أهل البلاد التى تجاورها . فأبطل السلطان ذلك ، ورد تلك الاقطاعات على أربابها ،

وأخرجها بأسرها من دواوين الأمراء . وأول مابدأ به ديوان الأمير سيف الدين منكوتمر نائب السلطنة . اه

وقال ابن اياس فى كتابه (بدائع الزهور ج ١ ص ١٣٧):

ثم دخلت سنة سبع وتسعين وستمائة (١٢٩٨ م)

وفيها راك السلطان البلاد المصرية وهو الروك الحسامى . وكان ابتداء ذلك فى سادس جمادى الأولى من السنة المذكورة . وكان المتكلم فى ذلك شخصا من المباشرين يقال له التاج الطويل . فشرع فى كتب قوائم بمساحة البلاد وأسمائها . وكانت البلاد المصرية مقسومة يومئذ على أربعة وعشرين قيراطا . منها أربعة قراريط للسلطان . ومنها عشرة قراريط للامراء والاطلاقات ، ومنها عشرة قراريط للجند كلهم . فرسم السلطان للمباشرين بأن يكفوا الامراء بعشرة قراريط مع الأجناد ، وزاد الذين قد تشكوا من الأجناد قيراطا ، وبقى للسلطان ثلاثة عشر قيراطا . فشكى الجند وضجوا من ذلك ، وكان المتكلم فى ذلك الأمير منكوتمر النائب . فصار يقابح الأمراء والجند أنحس مقابحة ، وعادى سائر العسكر بسبب ذلك . فنفرت قلوبهم عن السلطان لاچين ، وتمنى كل أحد زواله ، وكثر الدعاء عليه من الناس . وكان مملوكه منكوتمر من سيآت الدهر أظلم خلق الله تعالى وأنحسهم . فلما كان ثامن رجب من السنة المذكورة فرقت

المثالات بما تقرر عليه المال مع الأمراء والجند وهم غير راضين بذلك . اه

ولم يذكر المقريزى ولا ابن اياس شيئا آخر عن تفصيلات هذا الروك . غير أننا بواسطة كتاب (التحفة السنية) لابن الجيعان الذى هو عن الروك الذى بعده أى روك السلطان الناصر محمد بن قلاوون امكننا استنتاج هذه التفصيلات

فقد ذكر ابن الجيعان فى كتابه الآنف الذكر خراج الروك السابق عن القرى التى حدث فيها تغيير دون أن يذكر مصدر ذلك . غير أنه من النص الذى نقلناه عن ابن اياس سابقا والنص الآتى له بعد يعرف بالبداهة أن هذا الخراج يختص بالروك الحسامى

فقد قال ابن اياس فى كتابه (بدائع الزهور ص ١٥٩) عند الكلام على حوادث سنة ٧١٥ ﻫ (١٣١٥ م) :

انه فى هذه السنة راك الناصر محمد بن قلاوون البلاد المصرية وهو الروك الناصرى بعد الروك الحسامى ، فزاد عن الروك الحسامى فى مواضع ونقص فى مواضع . اه

واذن يكون الخراج السابق للذى ذكره ابن الجيعان هو خراج الروك الحسامى . وسيتضح فيما بعد أن خراج الروك

الناصرى يزيد على خراج الروك الحسامى بوجه عام

وقد تتبعنا فى وضع تفصيلات الروك الحسامى الطريقة التى وضع بها الروك الناصرى . أما عدد النواحى والفدادين فقد أبقيناه على ما هو عليه لعدم وجود ما يفيد حدوث تغيير فيه خصوصا أن المدة مابين الاثنين قصيرة (١٧ سنة) لايتوقع فيها حدوث تغيير كبير . واليك بيان هذه التفصيلات :

عدد النواحى بكل كورة فى

الوجه البحرى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
ضواحى مصر	٢٦
القليوبية............	٦١
الشرقية	٣٩٦
الدقهلية والمرتاحية..	٢١٤
دمياط	١٤
الغربية	٤٧٧
المنوفية	١٣٣
نقل بعده	١٣٢١

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
ماقبله	١٣٢١
أبيار وجزيرة بنى نصر . . .	٤٩
البحيرة	٢٣١
فوة والمزاحمتين	١٦
النستراوية	٦
الاسكندرية	١٤
المجموع	١٦٣٧

عدد النواحى بكل كورة فى
الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
الجيزية	١٥٤
الاطفيحية	٥٢
الفيومية	١٠٤
البهنساوية	١٥٩
نقل بعده	٤٦٩

الـكورة أو المديرية	عـدد نواحيهـا
ماقبـله	٤٦٩
الاشمـونين	١٠٤
المنفـلوطية............	٥
الاسيـوطية	٣٣
الاخميميـة	٢٥
القـوصية............	٤٣
المجمـوع	٦٧٩

جمـلة عـدد النواحى بالوجهـين
البحرى والقبـلى

الجهـة	عـدد نواحيها
الوجه البحـرى	١٦٣٧
« القبـلى	٦٧٩
الجمـلة	٢٣١٦

خـــراج كل كورة أو مـــديرية فى
الوجـــه البحرى

الكورة أو المديرية	خـــــــراجها	
	بالدينـــار	بالجنيه المصرى
ضواحي مصر	١٥٧/١٧٠	٩٤/٣٠٢
القليـــوبية......	٤٤٢/٤٧٤	٢٦٥/٤٨٤
الشرقيـــة	١/٣٧٣/٤٩٣	٨٢٤/٠٩٦
الدقهليـة والمرتاحيـة	٦٤٤/٢٦٦	٣٨٦/٥٦٠
دميـــاط	٢٧/٠٦٦	١٦/٢٣٩
الغربيـــة	٢/١٨٢/٩٣٣	١/٣٠٩/٧٦٠
المنوفيـــة	٥٦٤/٦٨٨	٣٣٨/٨١٣
أبيار وجزيرة بنى نصر	١١٧/٤٧٥	٧٠/٤٨٥
البحـــيرة	٧٥٩/٤٢٨	٤٥٥/٦٥٧
فـــوة والمزاحمتـين	٦٤/٤٥٨	٣٨/٦٧٥
النســـتراوية	٤٠/٦٨٠	٢٤/٤٠٨
الاسكندرية	٨٠/٧٩٢	٤٨/٤٧٥
المجمـــوع	٦/٤٥٤/٩٢٣	٣/٨٧٢/٩٥٤

خراج كل كورة أو مديرية فى
الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	خراجها	
	بالدينار	بالجنيه المصرى
الجيزية	٧٨٥/٤٣٤	٤٧١/٢٦٠
الاطفيحية	١٤٠/٧٥٢	٨٤/٤٥١
الفيومية......	٥٣٣/٠٢١	٣١٩/٨١٣
البهنساوية	١/١٧٨/٣٨٣	٧٠٧/٠٣٠
الاشمونين.....	٦٣٧/٤٩٦	٣٨٢/٤٩٨
المنفلوطية.....	٦٤/٣٧٥	٣٨/٦٢٥
الأسيوطية	٣٨٣/٨٣٢	٢٣٠/٢٩٩
الاخميمية	١٨٨/٦١٩	١١٣/١٧١
القوصية......	٤٤٩/٧٤٩	٢٦٩/٨٤٩
المجموع	٤/٣٦١/٦٦١	٢/٦١٦/٩٩٦

جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى

الجهة	الخراج	
	بالدينار	بالجنيه المصرى
الوجه البحرى	٦/٤٥٤/٩٢٣	٣/٨٧٢/٩٥٤
« القبلى	٤/٣٦١/٦٦١	٢/٦١٦/٩٩٦
الجملة	١٠/٨١٦/٥٨٤	٦/٤٨٩/٩٥٠

عدد الافدنة بكل كورة فى
الوجه البحـــرى

الكورة أو المديرية	عـــدد افـــدتهـــا	
	فدان مساحته ٥٩٢٩م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠م.م
ضواحى مصر....	٢٠/٥٩٨	٢٩/٠٧٧
القليـــوبية	١١٣/٣٢١	١٥٩/٩٧٢
الشرقيـــة	٥١٣/٩٧٠	٧٢٥/٥٥٥
الدقهلية والمرتاحية	١٧٠/٥٨٨	٢٤٠/٨١٤
دميـــاط	٩/١٩١	١٢/٩٧٤
الغربيـــة	٥٥٧/١٧٦	٧٨٦/٥١٧
المنوفيـــة	١٤٦/٠٥٦	٢٠٦/١٨٢
أبيار وجزيرة بنى نصر	١١٠/٢٢٤	١٤١/٤٨٣
البحـــيرة	٣١٨/١٩٦	٤٤٩/١٨٧
فـــوة والمزاحمتين	١٢/٩٢٧	١٨/٢٤٨
النبـــتراوية	٧/٣٢٦	١٠/٣٤٢
الاســـكندرية ..	٣٢/١٧٢	٤٥/٤١٦
المجمـــوع	٢/٠٠١/٧٤٥	٢/٨٢٥/٧٩٧

عدد الافدنة بكل كورة فى

الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	عدد أفدنتها فدان مساحته ٥٩٢٩م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠م.م
الجيزية..........	١٦٥/١٣٦	٢٣٣/١١٧
الاطفيحية	١٢٥/٢١٦	١٧٦/٧٦٣
الفيومية	١٥٥ ، ٣٥٢	٢١٩/٣٠٥
البهنساوية	٣٥٧/١٢٦	٥٠٤/١٤٣
الاشمونين........	٢٠٩/١٣٩	٢٩٥/٢٣٥
المنفلوطية	٢٢/٧٩١	٣٢/١٧٣
الاسيوطية	١٣٤/٤٢٢	١٨٩/٧٥٩
الاخميمية	١٢٠/٦٢٠	١٧٠/٢٧٥
القوصية.........	٣٤٥/٠٩٣	٤٨٧/١٥٦
المجموع	١/٦٣٤/٨٩٥	٢/٣٠٧/٩٢٦

جملة الأفدنة بالوجهين البحرى والقبلى

الجهة	عدد الأفدنة فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
الوجه البحرى	٢/٠٠١/٧٤٥	٢/٨٢٥/٧٩٧
« القبلى......	١/٦٣٤/٨٩٥	٢/٣٠٧/٩٢٦
الجملة	٣/٦٣٦/٦٤٠	٥/١٣٣/٧٢٣

خراج الفدان بكل كورة فى
الوجـــه البحرى

الـكورة أو المديرية	خراج الفـــدان	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م ٠م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م ٠م
	ص	ص
ضواحى مصر	٤٥٨	٣٢٤
القليوبية.........	٢٣٤	١٦٠
الشرقية	١٦٠	١١٢
الدقهلية والمرتاحية	٢٢٧	١٦٠ ١/٢
دمياط	١٧٦ ١/٢	١٢٥
الغربية..........	٢٣٥	١٦٦ ١/٢
المنوفية	٢٣٢	١٦٤
أبيار وجزيرة بنى نصر	٧٠	٥٠
البحيرة	١٤٣	١٠١ ١/٢
فوة والمزاحمتين ...	٢٩٩	٢١٢
النستراوية	٣٣٣	٢٣٧
الاسكندرية	١٥٠ ١/٢	١٠٦ ١/٢
متوسط خراج الفدان	١٩٣	١٣٧

خراج الفدان بكل كورة فى
الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	خراج الفدان	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م م
	ط	ط
الجيزية	٢٨٥	٢٠٢
الاطفيحية	٦٧ ١/٢	٤٨
الفيومية	٢٠٦	١٤٦
البهنساوية	١٩٨	١٤٠
الأشمونين........	١٨٢ ١/٢	١٢٩ ١/٢
المنفلوطية	١٧٠	١٢٠
الأسيوطية	١٧١	١٢١
الاخميمية	٩٣ ١/٢	٦٦ ١/٢
القوصية.........	٧٨	٥٥
متوسط خراج الفدان	١٦٠	١١٣

المتوسط العام لخراج الفدان
بالوجهين البحرى والقبلى

الكورة أو المديرية	متوسط خراج الفدان	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م م
	ط	ط
الوجه البحرى	١٩٣	١٣٧
« القبلى	١٦٠	١١٣
المتوسط العام لخراج الفدان	١٧٦ ١/٢	١٢٥

حكومة الناصر محمد بن قلاوون

سنة ٧٤١ هـ (١٣٤١ م)

تولى هـذا السلطان حـكم مصر ثـلاث مرات فى مـدد ثلاث مختلفة واذا احتسبنا حكومته فى كل مرة كان فى المرة الثالثة الرابع عشر من سلاطـين دولة المماليـك البحرية

وفى عهـد حكومته الثالثة أمر فى سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م) بمسح أراضى الديار المصرية فـكانت هـذه هى المرة الخامسة والأخـيرة التى تم فيها مسح أراضيهـا والتى أخـبرنا بهـا مؤرخـو العرب

وهـذه المساحة الـتى تسمى أحيانا بروك ابن الجيعان نسبة إلى اسم هـذا المؤلف ، وأحيـانا باسم روك الأشرف شعبان نسبة الى هـذا السلطان الذى كان متوليا عـلى مصر عام ٧٧٧ هـ (١٣٧٥ م) وهو العـام الذى نوه عنـه ابن الجيعان حيث قال إن كتابه يصف الحالة التى كانت عليها الأقاليم فى العام المذكور ، هذه المساحة لم تك فى الحقيقة إلا روك السلطـان الناصر . وهـذا الروك هو الذى قال عنـه المقريزى انه كان من عمـل هـذا السلطان فى سنـة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م) وانه بقى معمولا به الى سنة ٧٨٤ هـ (١٣٨٢ م). وعلى هـذا تكون مندمجة فى غضونه مدة حكم الأشرف شعبان

قال المقريزى فى خططه ج ١ ص ٨٨:

لما كانت الأيام الناصرية راك الناصر محمد البلاد.
قال جامع السيرة الناصرية ـ وفى سنة خمس عشرة وسبعمائة (١٣١٥ م) اختار السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون أن يروك الديار المصرية وأن يبطل منها مكوسا كثيرة ويفضل لخاص مملكته شيئا كثيرا من أراضى مصر. وكان سبب ذلك أنه اعتبر كثيرا من أخباز المماليك والحاشية الذين كانوا للملك المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير والأمير سلار وسائر المماليك البرجية، فاذا هى مابين ألف دينار الى ثمانمائة دينار. وخشى من قطع أخباز المذكورين فولد له الرأى مع القاضى فخر الدين محمد ابن فضل الله ناظر الجيش أن يروك ديار مصر ويقرر اقطاعات مما يختار، ويكتب بها مثالات سلطانية. فتقدم الفخر ناظر الجيش لدواوين الجيش بعمل أوراق بما عليه عبر النواحى ومساحتها وعين السلطان لكل إقليم من أقاليم ديار مصر أناسا وكتب مرسوما للأمير بدر الدين جنكل بن البابا أن يخرج لناحية الغربية ومعه أعزل الحاجب، ومن الكتاب المكين بن فرويته. وأن يخرج الأمير عز الدين أيدمر الخطيرى إلى ناحية الشرقية ومعه الأمير أيتمش المحمدى، ومن الكتاب أمين الدولة ابن قرموط. وأن يخرج الأمير بلبان الصرخدى والقليجى وابن طرنطاى وبيبرس الجمدار

إلى ناحيتي المنوفية والبحيرة . وأن يخرج البليلي والمرتيني إلى الوجه القبلي . وندب معهم كتابا ومستوفين وقياسين فساروا إلى حيث ذكر . فكان كل منهم إذا نزل بأول عمله طلب مشايخ كل بلد ودلاءها وعدولها وقضاتها وسجلاتها التي بأيدي مقطعيها ، وفحص عن متحصلها من عين وغلة وأصناف ، ومقدار ماتحتوى عليه من الفدن ومزروعها وبورها وما فيها من ترائب وبواق وخرس ومستبحر ، وعبرة الناحية وما عليها لمقطعيها من غلة ودجاج وخراف وبرسيم وكشك وكعك وغير ذلك من الضيافة . فاذا حرر ذلك كله ابتدأ بقياس تلك الناحية ، وضبط بالعدول والقياسين وقاضى العمل مايظهر بالقياس الصحيح ، وطلب مكلفات تلك القرية وغنداقها ، وفضل مافيها من الخاص السلطاني وبلاد الأمراء وإقطاعات الأجناد والرزق حتى ينتهي إلى آخر عمله . ثم حضروا بعد خمسة وسبعين يوما وقد تحرر فى الأوراق المحضرة حال جميع ضياع أرض مصر ومساحتها وعبرة أراضيها وما يتحصل عن كل قرية من عين وغلة وصنف . فطلب السلطان الفخر ناظر الجيش والتقي الأسعد ابن أمين الملك المعروف بكاتب سرلغى وسائر مستوفى الدولة وألزمهم بعمل أوراق تشتمل على بلاد الخاص السلطانى التى عينها لهم وعلى اقطاعات الأمراء . وأضاف

على عبرة كل بلد ماكان على فلاحيها من ضيافة لمقطعيها . وأضاف إلى العبرة ماقى الأقطاع من الجوالى. وكتب مثالات للأجناد باقطاعات على هذا الحكم . فاعتد منها بما كان يصرف فى كلف حمل الغلال من النواحى الى ساحل القاهرة وما كان عليها من المكس . اه

وقد ألغى السلطان الناصر عددا كبيرا من الضرائب الجائرة وبذلك خفف عن البلاد الأعباء الثقيلة التى كانت رازحة تحتها . وإليك ماقاله المقريزى أيضا بالصفحة ٨٨ فى هذا الصدد :

وأبطل السلطان عدة مكوس منها مكس ساحل الغلة . وكان جل متحصل الديوان ، وعليه اقطاعات الأمراء والأجناد . ويتحصل منه فى السنة أربعة آلاف الف وستمائة ألف درهم . وعليه أربعمائة مقطع ، لكل منهم من عشرة آلاف الى ثلاثة آلاف ، ولكل من الأمراء من أربعين ألفا إلى عشرة آلاف . وكانت جهة عظيمة لها متحصل كثير جدا . وينال القبط منها منافع كثيرة لاتحصى ، ويحل بالناس من ذلك بلاء شديد وتعب عظيم من المغارم والظلم . فان مظالمها كانت تتعدد مابين نواتية تسرق ، وكيالين تبخس ، وشادّين وكتاب يريد كل منهم شيئا . وكان مقرر الاردب درهمين للسلطان ، ويلحقه نصف درهم غير ماينهب ويسرق .

وكان لهذه الجهة مكان يعرف بخص الكيالة فى ساحل بولاق ، يجلس فيه شاد وستون متعمما مابين كتاب ومستوفين وناظر ، وثلاثون جنديا مباشرون . ولا يمكن أحدا من الناس أن يبيع قدحا من غلة فى سائر النواحي . بل تحمل الغلات حتى تباع فى خص الكيالة ببولاق

ومما أبطل أيضا نصف السمسرة . وهو عبارة عن أن من باع شيئا من الاشياء فانه يعطى أجرة الدلال على ماتقرر من قديم عن كل مائة درهم درهمين . فلما ولى ناصر الدين الشيخي الوزارة قرر على كل دلال من دلالته درهما من كل درهمين . فصار الدلال يعمل معدله ، ويجتهد حتى ينال عادته ، وتصير الغرامة على البائع . فتضرر الناس من ذلك ، وأوذوا فلم يغاثوا حتى أبطل ذلك السلطان

ومما أبطل رسوم الولاية . وكانت جهة تتعلق بالولاة والمقدمين ، فيجبيها المذكورون من عرفاء الأسواق وبيوت الفواحش . ولهذه الجهة ضامن ، وتحت يده عدة صبيان ، وعليها جند مستقطعون وأمراء وغيرهم . وكانت تشتمل على ظلم شنيع وفساد قبيح وهتك قوم مستورين وهجم بيوت أكثر الناس

ومما أبطل مقرر الحوائص والبغال من المدينة وسائر أعمال مصر كلها من الوجه القبلى والبحرى ..

فكان على كل من الولاة المقدمين مقرر يحمل فى كل قسط من أقساط السنة إلى بيت المال . عن ثمن حياصة ثلاثمائة درهم ، وعن ثمن بغل خمسمائة درهم . وعلى هذه الجهة عدة مقطعين ، ويفضل منها مايحمل . وكان يصيب الناس من هذه الجهة ما لا يوصف ، ويحل بهم من عسف الرقاصين مايهون معه الموت

ومن ذلك مقرر السجون . وهو عبارة عما يؤخذ من كل من يسجن . فللسجان على حكم المقرر ستة دراهم سوى كلف أخرى. وعلى هذه الجهة عدة مقطعين . ويرغب فيها الضمان ، ويتزايدون فى مبلغ ضمانها لكثرة مايتحصل منها . فانه كان لو تخاصم رجل مع امرأته أو ابنه رفعه الوالى إلى السجن . فبمجرد ما يدخل السجن ولو لم يقم به إلا لحظة واحدة أخذ منه المقرر . وكذلك كان على سجن القضاة أيضا

ومن ذلك مقرر طرح الفراريج . ولها ضمان عدة فى سائر نواحى أرض مصر يطرحون على الناس الفراريج . فيمر بضعفاء الناس من ذلك بلاء عظيم ، وتقاسى الأرامل من العسف والظلم شيئاً كثيرا . وكان على هذه الجهة عدة مقطعين . ولا يمكن أحدا من الناس فى جميع الأقاليم أن يشترى فروجا فما فوقه إلا من الضامن . ومن عثر عليه أنه اشترى أو باع فروجا من سوى الضامن جاءه الموت من

كل مكان ، وما هو بميت

ومن ذلك مقرر الفرسان . وهو عبارة عما يجبيه ولاة النواحي من سائر البلاد . فلا يؤخذ درهم مقرر حتى يغرم عليه صاحبه درهمين . ويقاسي الناس فيه أهوالا صعبة

ومن ذلك مقرر الأقصاب والمعاصر . وهو مايجبي من مزارعي قصب السكر ومن المعاصر ورجال المعاصر

ومن ذلك مقرر رسوم الأفراح . ويجبي من سائر النواحي . ولهذه الجهة عدة ضمان . ولا يعرف لهذه الجهة أصل البتة ، وانما يجبي بضرائب ينال الناس فيها مع المقرر غرامات وروعات

ومن ذلك حماية المراكب . وهي عبارة عما يؤخذ من كل مركب بتقرير معين يعرف بمقرر الحماية . وكانت هذه الجهة أشد ما ظلم به الناس . فيؤخذ من كل من ركب البحر للسفر حتى من السؤال والمكدين

ومن ذلك حقوق القينات . وهو عبارة عما يجمع من الفواحش والمنكرات ، فيجبيه مهتار الطشتخاناه السلطانية من أوباش الناس

ومن ذلك شد الزعماء . وهى جهة مفردة وحقوق السودان وكشف المراكب ومقرر ماعلى كل جارية أو عبد حين نزولهم بالخانات لعمل الفاحشة . فيؤخذ من كل ذكر وأنثى مقرر معين

ومتوفر الجراريف وهو مايجبى من سائر النواحى فيحمل ذلك مهندسو البلاد إلى بيت المال باعانة الولاة لهم فى تحصيل ذلك . وعلى هذه الجهة عدة مقطعين من الجند . ومقرر المشاعلية وهو عبارة عما يؤخذ عن كسح الأفنية وحمل مايخرج منها من الوسخ الى الكيمان . فكان اذا امتلأ سراب جامع أو مدرسة أو مسمط أو تربة أو منزل من منازل سائر الناس لايمكنه ولو بلغ من العظمة ماعسى أن يبلغ التعرض لذلك حتى يأتيه ضامن الجهة ويقاوله على كسح ذلك بما يريد. وكان من عادة الضامن الاشتطاط فى السوم وطلب اضعاف القيمة . فان لم يرض ربّ المنزل بما طلب الضامن وإلا تركه وانصرف . فلا يقدر على مقاساة ترك الوسخ ، ويضطر إلى سؤاله ثانيا . فيعظم تحكمه ويشتد بأسه إلى أن يرضيه بما يختار حتى يتمكن من كسح فنائه ورفع ماهنالك من الأقذار

ومن ذلك إبطال المباشرين من النواحى . وكانت

بــلاد مصر كلها من الوجهين القبــلى والبحرى ما من بــلد صغير وكبير إلا وفيه عدة من كتّاب وشادّ ونحو ذلك. فأبطل السلطان المباشرين . وتقــدم بمنعهم من مبــاشرة النواحى إلا من بلد فيهــا مال السلطان فقط . فأراح الله سبحــانه الخلق بابطال هــذه الجهات من بلاء لايقــدر قــدره ولا يمكن وصفه . اه

وقال فى ص ٩١ :

وما زال الأمر بمصر عــلى ما رسمه الملك النــاصر فى هــذا الروك إلى أن زالت دولة بــنى قلاوون بالملك الظــاهر برقوق فى شهر رمضان سنة أربــع وثمانــين وسبعمــائة . فأبــقى الأمر على ذلك إلا أن أشياء منــه أخــذت تتلاشى قليلا قليــلا إلى أن كانت الحوادث والمحن فى سنــة ست وثمانمائة حيث حــدث من أنواع التغيرات وتنوع الظــلم مالم يخطر ببــال أحد . وسيمر بك جمــل من ذلك عنــد ذكر أسبــاب خراب إقلــيم مصر إن شاء الله تعــالى . اه

وقال ابن إياس فى كتابه (بدائع الزهور ج ١ ص ١٥٩) عنــد الكلام عــلى حوادث سنــة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م) انه فى هــذه السنــة راك السلطان الملك النــاصر محمد بن قلاوون البلاد المصرية وهو الروك الناصرى

وهـــذا الروك كان محكما فى بابه ولم يكن فقط أكثر استيفاء من المساحات الـــتى سبقته فى العهـــد العربى بل كان عملا متقنا تفتخر به أى مصلحة من مصالح المساحة الحالية. غـــير أنه ترك فيـــه فراغ صغير هو إغفـــال ذكر خراج بعض النواحى ومساحتهـــا . ومـــع ذلك فهذا النقص لم يكن لحسن الحظ كبيرا إذ أن خراج معظم النـــواحى ومساحتهـــا قـــد ذكرا فيـــه كما يتضـــح ذلك فى البيان الآتى :

النواحى التي ذكر خراجهـــا ومساحتهـــا	....	١٨٢٨
« « ذكرت مساحتها ولم يذكر خراجها	......	٢٣١
« « ذكر خراجها ولم تذكر مساحتها	....	١٩٧
« « لم يذكر خراجها ولا مساحتها	....	٦٣
الجمـــلة		٢٣١٩

وقـــد استطعنا أن نسد هـــذا الفراغ بأخـــذنا متوسط المساحـــة للنواحى التى ذكرت مساحتها فى كل مديرية عـــلى حدة ، وضربنـــا هذا المتوسط فى عـــدد النواحي التى لم تذكر مساحتهـــا

وبما أن النواحى الأولى تكون أغلبية النـــواحى كلهـــا — ٢٠٥٩ ناحية مقـــابل ٢٦٠ ناحية — فـــلا ريب

عندنا أن النتيجة التى حصلنا عليها بواسطة هذه العملية لاتبعد عن الحقيقة كثيراً

وأما الخراج فقد سهل علينا أمره إذ ذكر ابن الجيعان جملة الخراج عن الكور كلها ما عدا المنفلوطية . فاتبعنا فى استخراج خراجها الطريقة التى اتبعناها فى تعيين مساحة الكور التي لم تذكر مساحتها . وهذا السهو الذى وقع فى كورة المنفلوطية لم يكن له تأثير كبير لأن ابن الجيعان ذكر مساحة أربع نواح من النواحى الخمس التي تتكون منها هذه الكورة وخراجها . وإليك بيان الروك المذكور :

عدد النواحى بكل كورة فى

الوجه البحرى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
ضواحى مصر	٢٦
القليوبية	٦١
الشرقية	٣٩٦
الدقهلية والمرتاحية	٢١٤
دمياط	١٤
نقل بعده	٧١١

الكورة أو المديرية	عـــدد نواحيهـــا
ماقبـــله	٧١١
الغربيـــة	٤٧٧
المنوفيـــة............	١٣٣
أبيـار وجزيرة بنى نصر....	٤٩
البحـــيرة............	٢٣١
فوة والمزاحمتين	١٦
النستراوية............	٦
الاسكندرية.........	١٤
المجموع	١٦٣٧

عدد النواحى بكل كورة فى
الوجـــه القبـــلى

الكورة أو المديرية	عـــدد نواحيهـــا
الجـــيزية............	١٥٤
الاطفيحية	٥٢
الفيومية	١٠٤
البهنساوية............	١٥٩
نقل بعده	٤٦٩

الكورة أو المديرية	عـــدد نواحيهـــا
ماقبـــله	٤٦٩
الأشمونين	١٠٤
المنفلوطيـــة	٥
الأسيوطية...........	٣٣
الاخميميـــة	٢٥
القوصية.............	٤٣
المجموع	٦٧٩

جمـــلة النواحى بالوجهين

البحرى والقبـــلى

الجهـــة	عـــدد نواحيهـــا
الوجه البحرى	١٦٣٧
« القبـلى..........	٦٧٩
الجمـــلة	٢٣١٦

خراج كل كورة أو مديرية فى
الوجـــه البحرى

الكورة أو المديرية	خـــــــــراجها بالدينـــار	بالجنيه المصرى
ضواحي مصر	١٥٣/٠٧٥	٩١/٨٤٥
القليـوبيـة	٤١٩/٨٥٠	٢٥١/٩١٠
الشرقيـــة......	١/٤١١/٨٧٥	٨٤٧/١٢٥
الدقهليـة والمرتاحيـة	٥٩٦/٠٧١	٣٥٧/٦٤٣
دميـــاط.......	١١/١٠٠	٦/٦٦٠
الغربيـــة.......	١/٨٤٤/٠٨٠	١/١٠٦/٤٤٨
المنوفيـــة	٥٧٤/٦٢٩	٣٤٤/٧٧٧
أبيار وجزيرة بنى نصر	١٠٠/٢٣٢	٦٠/١٣٩
البحـــيرة......	٧٤١/٢٩٤	٤٤٤/٧٧٦
فـــوة والمزاحمتين	٥٦/٨٤٦	٣٤/١٠٨
النســـتراوية....	٤٣/٥٠٠	٢٦/١٠٠
الاسكندرية	١١/٠٠٠	٥/٦٠٠
المجمـــوع	٥/٩٦٣/٥٥٢	٣/٥٧٨/١٣١

خراج كل كورة أو مديرية فى
الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيه المصرى
الجيزية	٦٢/٠٠٠	٣٧/٢٠٠
الاطفيحية	١٤٣/٩٩٧	٨٦/٣٩٨
الفيومية	١٦٤/٠٥٠	٩٨/٤٣٠
البهنساوية	١/٣٠٢/٦٤٢	٧٨١/٥٨٥
الاشمونين	٧٦٢/٠٤٠	٤٥٧/٢٢٤
المنفلوطية	٤٧/٥٠٠	٢٨/٥٠٠
الاسيوطية	٣٢٣/٩٢٠	١٩٤/٣٥٢
الاخميمية	٢٤٣/٩٢٥	١٤٦/٣٥٥
القوصية	٤١٤/٦٦٣	٢٤٨/٧٩٨
المجموع	٣/٤٦٤/٧٣٧	٢/٠٧٨/٨٤٢

جملة خراج الكور بالوجهين البحرى والقبلى

الجهة	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيه المصرى
الوجه البحرى ...	٥/٩٦٣/٥٥٢	٣/٥٧٨/١٣١
« القبلى	٣/٤٦٤/٧٣٧	٢/٠٧٨/٨٤٢
الجملة	٩/٤٢٨/٢٨٩	٥/٦٥٦/٩٧٣

عـــدد الأفـــدنة بكل كورة فى
الوجـــه البحـــرى

الكورة أو المديرية	عـــدد أفدنتهـــا	
	فدان مساحه ٥٩٢٩ م م	فدان مساحه ٤٢٠٠ م م
ضواحى مصر	٢٠/٥٩٨	٢٩/٠٧٧
القليوبية........	١١٣/٣٢١	١٥٩/٩٧٢
الشرقية	٥١٣/٩٧٠	٧٢٥/٥٥٥
الدقهلية والمرتاحية	١٧٠/٥٨٨	٢٤٠/٨١٤
دمياط	٩/١٩١	١٢/٩٧٤
الغربية.........	٥٥٧/١٧٦	٧٨٦/٥١٧
المنوفية.........	١٤٦/٠٥٦	٢٠٦/١٨٢
أبيار وجزيرة بنى نصر	١٠٠/٢٢٤	١٤١/٤٨٣
البحيرة.........	٣١٨/١٩٦	٤٤٩/١٨٧
فوة والمزاحمتين ...	١٢/٩٢٧	١٨/٢٤٨
النستراوية	٧/٣٢٦	١٠/٣٤٢
الاسكندرية	٣٢/١٧٢	٤٥/٤١٦
المجموع	٢/٠٠١/٧٤٥	٢/٨٢٥/٧٦٧

عـــدد الأفدنة بـــكل كورة فى
الوجه القبـــلى

الكورة أو المديرية	عـــدد أفدنتهـــا	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
الجيزية..........	١٦٥/١٣٦	٢٣٣/١١٧
الاطفيحية	١٢٥/٢١٦	١٧٦/٧٦٣
الفيومية.........	١٥٥/٣٥٢	٢١٩/٣٠٥
البهنساوية........	٣٥٧/١٢٦	٥٠٤/١٤٣
الأشموتين........	٢٠٩/١٣٩	٢٩٥/٢٣٥
المنفلوطية........	٢٢/٧٩١	٣٢/١٧٣
الاسيوطية	١٣٤/٤٢٢	١٨٩/٧٥٩
الاخميمية	١٢٠/٦٢٠	١٧٠/٢٧٥
القوصية.........	٣٤٥/٠٩٣	٤٨٧/١٥٦
المجموع	١/٦٣٤/٨٩٥	٢/٣٠٧/٩٢٦

جمـــلة الأفدنة بالوجهين البحرى والقبلى

الجهـة	عـــدد أفـدنتهـا	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
الوجه البحرى ...	٢/٠٠١/٧٤٥	٢/٨٢٥/٧٦٧
« القبـلى....	١/٦٣٤/٨٩٥	٢/٣٠٧/٩٢٦
الجمـلة	٣/٦٣٦/٦٤٠	٥/١٣٣/٦٩٣

خراج الفدان بكل كورة فى

الوجه البحرى

الكورة أو المديرية	خراج الفدان	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
	ص	ص
ضواحى مصر	٤٤٦	٣٣٦
القليوبية	٢٢٢	١٥٧ ١/٢
الشرقية	١٦٥	١١٦ ١/٢
الدقهلية والمرتاحية	٢٩٥	١٤٨ ١/٢
دمياط	٧٢ ١/٢	٥١
الغربية	١٩٨ ١/٢	١٤٠ ١/٢
المنوفية	٢٣٦	١١٧
أبيار وجزيرة بنى نصر	٦٠	٤٢ ١/٢
البحيرة	١٣٩ ١/٢	٩٩
فوة والمزاحمتين ...	٢٦٤	١٨٧
النستراوية	٣٣٦	٢٥٣ ١/٢
الاسكندرية	٢٠ ١/٢	١٤ ١/٢
متوسط خراج الفدان	١٧٨ ١/٢	١٢٦ ١/٢

خراج الفدان بكل كورة فى
الوجه القبـــلى

الكورة أو المديرية	خراج الفـــدان	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
	ـصـ	ـصـ
الجيزية	٢٢٥	١٦٠
الاطفيحية	٦٩	٤٩
الفيومية	٦٣	٤٥
البهنساوية	٢١٩	١٥٥
الأشمونين	٢١٨ ١/٢	١٥٥
المنفلوطية	١٢٥	٨٨
الأسيوطية	١٤٤ ١/٢	١٠٢
الاخميمية	١٢١	٨٦
القوصية	٧٢	٥١
متوسط خراج الفدان	١٢٥ ١/٢	٨٩

المتوسط العـــام لخراج الفدان
بالوجهين البحرى والقبلى

الكورة أو المديرية	متوسط خراج الفدان	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
	ـصـ	ـصـ
الوجه البحرى	١٧٨ ١/٢	١٢٦ ١/٢
« القبلى	١٢٥ ١/٢	٨٩
المتوسط العام لخراج الفدان	١٥٢	١٠٧ ٣/٤

الفصل السادس

عصر العثمانيين

من سنة ٩٢٣ هـ (١٥١٧ م) الى ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م)

لايوجد لدينا عن هذا العصر سوى مبلغين أحدهما خاص بأوائل حكمهم والثانى بآخره

فالأول ذكره ابن اياس فى كتابه (بدائع الزهور ج ٣ ص ٢٦٦) حيث قال :

وقد بلغني ممن أثق به أنه كان متحصل خراج مصر فى دولة ابن عثمان لما ملكوها ألف ألف دينار وثلاثمائة ألف دينار (٧٨٠/٠٠٠ ج . م) ومن المغل ستمائة ألف إردب منها ثلاثمائة ألف إردب قمح وثلاثمائة ألف إردب شعير وفول وغير ذلك . اه

وبما أن هذا المؤلف توفى سنة ٩٣٠ هـ (١٥٢٣ م) والفتح العثمانى كان سنة ٩٢٣ هـ (١٥١٧ م) فيكون الخراج الذى ذكره هو عن السبع السنوات الأولى من هذا العصر . فاذا قدرنا ثمن الاردب من ال ٦٠٠/٠٠٠ اردب التي ذكرها بـ ٣٥ قرشاً كان ثمن هذه الكمية ٢١٠/٠٠٠ ج . م ، وباضافة هذا الى المبلغ الأول تكون جملة الخراج ٩٩٠/٠٠٠ ج . م

ولم يذكر ابن اياس المساحة التى فرض عليها هذا الخراج

وأما الثانى فقد ذكره علماء الحملة الفرنسية فى كتاب (وصف مصر) واليك ما قاله لانكريت Lancret فى مذكرته عن طريقة فرض الخراج ص ٢٣٦ من هذا الكتاب :

قد تم ترتيب الأموال الأميرية فى عهد السلطان سليم على أن الأقرب الى الصواب أن ذلك كان فى عهد من خلفه كما يعلم مما أبديته فيما سلف . ويظهر أنه بعد أن فتح الأتراك مصر أرادوا أن يفرضوا خراجا على الأراضى برسم السلاطين بالآستانة . فوجدوا أن السجلات أحرقت ، ودعت الحال الى الاسترشاد بمعلومات الاوجاقلى الجاويشية ، وتقرر الخراج فعلا بناء على هذه المعلومات ، وتم توزيعه على كل قرية بدون التفات الى عدد الأفدنة . وبعد ذلك اقتسم الملتزمون فيما بينهم هذه العهدة بحسب اتساع مناطقهم . وهذا التقسيم الذى تم فى أول عهد الفتح هو الذى ما زال معمولا به الى الآن . وقد تم بطريقة غير عادلة مطلقا ، حتى أن الخمسين ميديا من المال الحر كان عليها من الأموال الأميرية ميديان تارة أو أكثر الى عشرين ميديا تارات أخرى . وفرض السلطان سليمان على الوجه القبلى أموالا أميرية تؤخذ عينا من المحاصيل لتزويد فرقة عساكر الاوجاقلى التى كان أعيد تنظيمها حديثاً . اهـ

وقال فى الصفحة ٢٤٦ :

قسمت الضريبة فى الوجه القبلى الى قسمين رئيسيين هما المال أو الرسوم المحصلة نقداً والخراج الذى يجبى عينا ، وكلاهما يحصله الملتزمون . فالأول يؤخذ عن الذرة والثانى عن الشعير والقمح وغيره . وعلى ذلك كانت الحالة تستدعى سنويا مسح أرض هذين النوعين للتمكن من عمل الحساب حسب التقدير المعين لها فى كل قرية ومعرفة مايجب أن يدفعه كل مزارع للملتزم . وهذا التقدير كان يختلف باختلاف القرى . اه

ثم قال فى الصفحة ٢٥٤ :

ويقسم المال الأميرى الى قسمين رئيسيين المال الشتوى والمال الصيفى . فايرادات الأول تؤخذ عن محاصيل الفول والشعير والقمح ، وتزيد قيمتها على قيمة المال الصيفى ، وتجبى قبله . وما يحصل منها يخصص للانفاق على الشؤون الداخلية التى هى دائما أول مايتطلب عناية الحكومة . أما دخل المال الصيفى فكان يؤخذ فيها بعد عن مزارع الأرز ، وتخصص قيمته للمصروفات الخارجية . اه

وقال استيف فى مذكرته عن المالية المصرية بكتاب (وصف مصر ج ١ ص ٣٠٦) :

لم يتوصل الترك الى تقرير خراج مصر إلا بعد جهد عظيم وكثير من البحث والتنقيب . وبما أن المماليك كانوا أحرقوا محفوظات الحكومة فقد حاول السلطان سليم أن يعتاض عنها بمعلومات عمال الحكومة القديمة . فاستطاع أن يعرف ما يدره الخراج من هؤلاء العمال الذين كانوا يوزعون على كل ممول بيانا بما هو مربوط عليه بالزامهم أن يسلموا السجلات التي كانت تحت أيديهم . ومع ذلك لم تقده هذه الطريقة الفائدة التي كان يرتجيها . فأمر بعمل روك عام للقطر فى المديريات والمدن والقرى ومسحت كل دائرة منها بالفدان ولكن يجب الاعتراف بأن أعمال هذه المساحة لم تتم على الوجه المطلوب . فقد كان يوجد بكل المديريات تقريبا ممتلكات وقرى ما زالت مسطحاتها مجهولة للحكومة الى الآن . اه

وقال فى الصفحة ٣٣١ :

يرجع الفضل فى وجود الزراعة بمصر الى فيضان النيل الذى لولاه لما كانت تربتها خصبة ولاتلفتها الرمال وصيرتها صحراء جرداء . ودرجة الفيضان فى هذا البلد الذى لايسقيه الغمام أبدا هى المقياس الوحيد للأعمال والمحاصيل الزراعية . والقاعدة المتبعة فى تحصيل الخراج هى أن الفلاحين لايلزمون بدفعه الا إذا غمرت المياه الأراضى .

ولكن الحكومة كانت تكتفى بفتح الخليج لهم لاثبات ذلك والزامهم بالخراج . فنشأ عن هذه الطريقة أن كانت الأراضى لاتعفى من الضريبة ابدا حتى فى السنين الرديئة الفيضان . وكان الباب العالى لايسمح مطلقا بحدوث أى تخفيض فى الأموال الأميرية ، وكذلك لم يكن الولاة أكثر منه تساهلا فى مال الكشوفية . وعندما يكون الفيضان ناقصا أو زائدا ويكون المحصول تبعا لذلك ضئيلا أو رديئا ، يكف الملتزم عن المطالبة ويؤجل التحصيل . ثم ينشط عادة فى العام التالى الى جبايته مع تحصيل المتأخر فى السنة الماضية . وبما أنه لم يكن هناك نظام يلزم البكوات أو الملتزمين باجراء تخفيض فى الضرائب عندما يكون المحصول سيئا ، كانت العاطفة البشرية وعسر الفلاح فى أغلب الأحيان هما اللذان يقدران المبالغ التى يضعونها عن كاهله . اه

وقال استيف بصدد الخراج انه استمر على ما هو عليه من وقت حكم السلطانين سليم وسليمان فلم يحدث فيه سوى زيادة طفيفة فى عهد حكم السلاطين أحمد ومحمد ومصطفى ، بلغ مقدارها ٨٩٣/٤١٢/٧ ميديا (٠٠٠/١٥ ج . م) تقريبا . وبذلك وصلت قيمة هذا الخراج إلى ١٩٢/٢٩٦/٢٧ فرنكا (٩٥١/٠٥٢/١ ج . م) عينا ونقدا . وبمقارنة هذا المبلغ بالقيمة التى ذكرها ابن اياس وهى ٠٠٠/٩٩٠ ج . م نجد

فى مبلغ استيف زيادة قدرها ٦٢/٩٥١ ج . م وهذا مما يؤيد دقة المعلومات التى رواها استيف . والفرق بين الـ ١٥/٠٠٠ ج . م والـ ٦٢/٩٥١ ج . م يرجح أنه حدث من تقدير ثمن الحبوب أو سعر الميدى الذى لم تكن قيمته ثابتة على حال واحدة

وقال استيف أيضا إن طريقة توزيع الخراج كانت فى أغلب المديريات غير عادلة والسبب اما فساد عملية التوزيع أو طروء تلف أو إصلاح على الأرض نفسها . لانك بينما ترى أطيان ناحية خصبة مفروضا عليها مبلغ يسير ، ترى أطيان أخرى أقل منها سعة وخصبا مفروضا عليها مبلغ كبير . ولكن متى علمنا أن هذا التوزيع حدث منذ ثلاثة قرون بطل عجبنا وتبين لنا أن ظهور هذا الفساد فى التوزيع لم يكن سوى أمر طبيعى

أما المساحة التى أجراها السلطان سليم فليس لدينا لسوء الحظ أى مستند نقف منه على أى نتيجة لها . ولم يشر التاريخ كذلك الى مساحة أخرى عملت أثناء هذه الفترة . ومع كل فان مهندسى الحملة الفرنسية مسحوا أرض مصر ، ومن المرجح كثيرا أن المساحة المزروعة التى وجدوها هى نفس المساحة التى كانت تزرع قبل ذلك بسنين قلائل

ولقد وجد الفرنساويون مساحة الأرض المزروعة ٣/٢١٧/٦٧١ فدانا مسطح كل منها ٥٩٢٩ مترا مربعاً أى ٤/٥٤٢/٢٧٩ فدانا مساحة كل منها ٤٢٠٠ متر مربع . وبناء على ذلك نكون قد حصلنا مع خراج قدره ١/٠٥٢/٩٥١ ج. م على متوسط قدره ٣٣ قرشا للفدان الذى مساحته ٥٩٢٩ مترا مربعا و٢٣ قرشا للفدان الذى مساحته ٤٢٠٠ متر مربع .

الفصل السابع

عصر الفرنسيين

من سنة ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م) الى ١٢١٦ هـ (١٨٠١ م)

وصلت الحملة الفرنسية إلى مصر عندما كان القطر فى أحط درك من الوجهتين الزراعية والمالية . ولا يخفى أن هاتين المسألتين مرتبطتان ببعضهما بحكم الطبيعة ارتباطا لا انفكاك له لاسيما فى بلد كمصر أساس معيشته الزراعة

ومع أن علماء الحملة الفرنسية قتلوا كثيرا من المشروعات النافعة بحثا وتمحيصا ، واتخذت هذه المشروعات

بعد سفر الحملة اساسا لجميع الأعمال العظيمة التى تمت بمصر ، فقد تعذر على الحملة نفسها تنفيذ أى مشروع منها لقصر المدة التى أقامتها بمصر ولانشغالها بصد الغارات التي كانت تلاقيها من الخارج حتى أن الانسان لايخطىء محجة الصواب إذا قال إن الحملة تركت مصر بالحالة التى وجدتها عليها . ومع هذا فالعلم لا يستطيع أن ينكر على أولئك العلماء ما سطرته أيديهم البيضاء من الأعمال المجيدة ذات النتائج الباهرة التى تركوها ميراثا للخلف ، وما أسدوه من العوارف بتدوين كتاب « وصف مصر » وغير ذلك من المآثر التى لا يمحيها كر الأيام ومر الاعوام . أضف الى ذلك دقة نظرهم وبعده لدرجة يستطيع معها المرء أن يقرر بدون أن يفتات على الحقيقة أنهم استشفوا بثاقب فكرهم من وراء حجب الغيب حاجات الأجيال القادمة

وقد وصف مساحة هذا البلد أمير الآلاى جاكوتان (Jacotin) فى بيانه الذى وضعه عن مساحة القطر المصرى فى كتاب (وصف مصر ج ٢ ص ٥٧١) فقال :

إن مصر من جزيرة فيله الى القاهرة لا تعتبر إلا واديا طويلا ضيقا يتجه من الجنوب الى الشمال بين خطى العرض ٢٥ً ١َ ٢٤° و ٨ً ٢َ ٣٠°.

وفى وسط هذا الوادى يجرى النيل . ويبلغ طوله من النقطة التى يدخل منها أرض مصر الى أن يصب فى البحر مائة وثلاثة وعشرين مريا متر أى مائتين وستة وسبعين فرسخا وثلاثة أرباع الفرسخ

ويتغير قبيل القاهرة اتجاه الجبال التى تحد هذا الوادى . فالجبال التى على الشاطىء الأيمن للنيل تتجه نحو الشرق وتمتد الى قرب السويس . بينما التى على الشاطىء الأيسر وهى أقل كثيرا من الأولى فى الارتفاع تميل نحو الشمال الغربى وتنخفض انخفاضا بينا عند دنوها من البحر

وعلى مسافة ٣١ كيلو متر من شمال القاهرة يتفرع النيل الى فرعين يكونان مع الأراضى المحصورة بين مصبيهما فى البحر مثلثا كان يعرف عند القدماء باسم (الدلتا) . ويوجد أيضا ترع أخرى متفرعة من النيل ومن فرعيه تكون مثلثا آخر فيه تنحصر الدلتا من الجهتين وهو يختلف قليلا عن الأول فى الارتفاع إلا أن قاعدته أكبر كثيرا . وهذه القاعدة تحدها الأطراف القصوى التي يمكن أن يصل اليها ماء النيل أى من طرف بحيرة مريوط الغربى قرب برج العرب الى مصب الفرع البيلوزى المعروف الآن بفرع الطينة

قرب بيلوز . وتقع هاتان النقطتان بين خطى الطول ٣٠ً ١٤َ ٢٧° و ٣٠ً ١٦َ ٣٠° والمسافة التى بينهما على خط مستقيم ومقدارها ٢٩١ كيلو متر أى $\frac{٤٧}{١٠٠}$٦٥ من الفراسخ . ويبلغ طول شاطىء البحر الذى يفصلها ٣٧٨٫٩ من الكيلو مترات أو $\frac{١}{٤}$٨٥ من الفراسخ

ومن الخطأ أن يظن أن هذه المسافة هى اتساع شاطىء مصر . فهذا الشاطىء يمتد من الشرق الى الغرب أكثر من ذلك كثيرا . ومصر فى خرط فطاحل علماء تقويم البلدان وبالأخص فى خرط اڤيل (Anville) واقعة بين خطى الطول ٣٠َ ٢٦° و ٢٠َ ٣٢° ومتوسط عرضها ١١٠ فراسخ وموقعها بين درجتى العرض ٢٥ً ١َ ٢٤° و ٠ً ٣٧َ ٣١° يجعل طولها ١٩٠ فرسخا . ويمكن تقدير مسطحها بعشرين ألف فرسخ مربع أى زهاء ثلاثة أرباع سطح فرنسا الحالى . غير أنه يلزم التمييز فى هذه المساحة الشاسعة بين الأراضى القابلة للزراعة التى يمكن ريها بماء النيل وتلك التى لايمكن أن يصل اليها فيضانه وهى عبارة عن صحراوات رملية قاحلة قضت عليها الطبيعة أن تظل أبد الدهر عقيمة . فالذى حسبناه بالهكتار أو المقياس الجديد هو السطح الذى يمكن أن يستمد الخصب من ماء النيل . ويقدر مسطحه على أكبر تقدير بجزء من اثنى عشر جزءا

من مجموع أراضى مصر . ولقد قسمنا هذا السطح كالآتى :

١ — الأراضى التى تشغلها المدائن والقرى والعزب والمساكن والمدافن والأراضى الفضاء وغيرها

٢ — الأراضى المزروعة والقابلة للزرع على وجه العموم . وهذه لم يمكن تحديدها الا بطريقة تقريبية لأن مساحتها تختلف باختلاف قوة الفيضان

٣ — مساحة الأراضى غير المزروعة والتى يمكن اصلاحها وزرعها

٤ — مساحة أراضى جزائر النيل التي يجب اعتبارها على وجه العموم أرضا مزروعة أو قابلة للزراعة . ومساحة هذه الجزر تتغير أيضا بحسب فيضانات النيل

٥ — مساحة الترع وضفافها والجسور والسكك وكل ما له علاقة بها

٦ — مساحة الخرائب وبقايا المدن والآثار القديمة

٧ — مساحة النهر عند فيضانه

٨ — مساحة البحيرات والبرك والمستنقعات وذلك عند الفيضان أيضا

٩ — مساحة الرمال والشواطىء وتلال الرمل الواقعة فى الجهات المنقطعة عن الصحراء والتى يمكن

غمرها بمـــاء النيل

وتقسيم أجـــزاء الخريطة إلى ديسيمترات مربعـــة يساوى كل منهـــا عشرة آلاف هكتار ، قـــد سهل كثيرا عمليـــة استخراج هـــذه المساحات . فقـــد رسم عـــلى مادة شفافـــة ديسيمتر مربـــع واحد ، ثم قسم كل ضـــلع من أضلاعـــه إلى خمسين جزءا متساوية ومـــدت من جميـــع نقط التقسيم خطـــوط موازية للأضـــلاع ، فنشأ من ذلك انقسام الديسيمتر إلى ٢٥٠٠ جزء كل منها يعـــادل ٤ هكتارات. وبعـــد ذلك نقل هـــذا المربع بالتـــوالى عـــلى جميع أجزاء الخريطـــة وما تحتوبه ، ثم أحصى مايوجـــد بكل جزء من المربعات ذات الأربعـــة هكتارات ، وضرب عـــددها فى ٤ فنتج المسطـــح بالهكتارات

وهـــذه الطريقة فى استخراج المسطحـــات تكون قرينـــة الصحة غاية فى الضبط عنـــدما تكون الرسوم ذات مقـــاييس كبيرة . وقـــد استعملت فى خـــريطة مصر فـــلم تصـــل إلا إلى نتيجـــة تقريبية هى ربـــع مربع أو هكتار واحـــد . وفى هـــذا من الدقة ما هو فوق الكفاية فى موضوعنـــا

وتم تحويـــل النتائج الرئيسية من هذه العمليـــات الحسابيـــة إلى مريامـــترات وفراسخ الفرسخ منهـــا يساوى

٢٥ درجـة ، واريانات الواحـد منهـا يساوى ١٠٠ برش والبرش يساوى ٢٠ قـدما ، ثم إلى فـدادين

والمريامـتر المربع	يساوى	١٠٠٠٠ ر ٠٠٠٠	هكتار
والفرسـخ	«	١٩٧٥ ر ٣٠٨٦	«
والاريانت	«	٠ ر ٤٢٢١	«
والفـدان	«	٠ ر ٥٩٢٩	«

والفدان هـو المقيـاس الزراعي بمصر . وتوجـد أفـدنة متباينة فى المساحـة . والفدان الذى نتكلم عنـه الآن هو الفدان الاصـلى والأكثر شيـوعا فى سائر أنحاء مصر . ويعرف بفدان الرزق وهـو عبـارة عن مربع طول ضلعـه ٢٠ قصبة . والقصبة مقياس طولى يستعمل فى قياس الأراضى . وقد وجدت القصبة فى عهـد الخلفـاء وأقرها السلطان سليم الأول وحفظت بمسجـد من مساجـد الجـيزة . وقـد اقرتها اللجنـة الـتى اختـيرت لمسح الأراضى وقاستها فكان طولها $٦\frac{٢}{٣}$ من الأذرع البـلدية ، والذراع البـلدى يساوى ٥٧٧٥ر٠ من المـتر . فعـلى هـذا الحساب يكون مقـدار القصبة الطولية ٣٫٨٥ من الأمتار ، والمربعـة ١٤٫٨٢٢٥ من الأمتار المربعـة . وبضرب هـذا المقـدار فى ٤٠٠ مايساويه الفدان من القصبات المربعـة يكون الناتج ٥٩٢٩ مـترا مربعا وهو مساحة الفدان . اهـ

وقال فى ص ٥٧٦ :

إذا ألقى الانسان نظرة واحدة على الخريطة علم أن هذه المساحة لابد أنها كانت عظيمة جدا فى الأزمان التى كانت تخصب فيها فيضانات النيل مساحة كبرى . وليست الصحراء هى وحدها التى أغارت على الأراضى التى لايصل اليها ماء النيل الآن بل طغى ماء البحر على جانب آخر واكتسح السدود التي كانت توقفه عند الحدود التى رسمتها له يد الانسان فتحولت أجزاء من الأراضى المنتجة إلى بحيرات ومستنقعات

ومن الأسباب التى أدت أيضاً الى انتقاص أرض الزراعة الأتربة التى تستخرج من تطهير الترع والقمامات وانقاض المدائن والقرى . فكثير من الترع كان يجف ماؤها سنة كاملة فكانت تطهر سنويا ويلقى الطمي الذى يستخرج منها على حافتيها فيكون على مر السنين والأيام أكواما ومرتفعات هائلة وينتج من جراء ذلك صرف نفقات طائلة لتطهيرها . حتى لقد وجد أن تركها وحفر ترع أخرى بجانبها فى أرض صالحة للزراعة أكثر فائدة ، ولكن إذا استعملت طرق أخرى للرى أحكم من المتبعة الآن ووضع عليها مراقبة شديدة مع إتقان فى الأعمال تلاشت جميع هذه التصرفات السيئة وأصبح من السهولة بمكان أن تزرع الأراضى التى تشهد أطلال بلادها وقراها

شهادة صادقة بأنها كانت فيما مضى من الزمن مزروعة . اهـ

وأورد جاكوتان فى بيانه أيضا تفاصيل لمسطحات القطر على اختلاف أنواعها وتجدها ملخصة بهذا الجدول ومقدرة بالفدان الذى مساحته ٥٩٢٩ مترا مربعا وبالفدان الذى مساحته ٤٢٠٠ متر مربع :

مساحة عامة لمديريات القطر

الوجه البحرى

المديرية	مساحتها بالأفدنة	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
القليوبية	١٣٦/٠٩٠	١٩٢/١١٤
الشرقية	٦٧٦/٤٣٨	٩٥٤/٩٠٦
الدقهلية	٣٧٤/٦٢٠	٥٢٨/٨٣٩
دمياط	٤٧٢/٤٥٧	٦٦٦/٩٥٢
الغربية	٧٦٢/٥٨٤	١/٠٧٦/٥١٥
المنوفية..........	٣٠٥/٨٦٩	٤٣١/٧٨٦
رشيد..........	٤٠٠/٠٠٧	٥٦٤/٦٧٧
البحيرة..........	٥٩٣/١٩٩	٨٣٧/٤٠٠
المجموع	٣/٧٢١/٢٦٤	٥/٢٥٣/١٨٩

الوجه القبلى

المديرية	مساحتها بالأفدنة	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
الجيزة	١٥٥/٨٢٢	٢١٩/٩٧٠
اطفيح	٥٧/٢٣١	٨٠/٧٩١
الفيوم	٢١٤/٧٩٥	٣٠٣/٢١٩
بنى سويف	٣٥٥/٠١١	٥٠١/١٥٣
المنية	٢٢٣/٥٣٢	٣١٥/٥٥٢
اسيوط	٣١٥/٤٥٨	٤٤٥/٣٢١
جرجا	٢٢٢/٣٨٥	٣١٣/٩٣٣
قنا	٢٧٦/٧٥٢	٣٩٠/٦٨١
المجموع	١/٨٢٠/٩٨٦	٢/٥٧٠/٦٢٠

جملة مساحة المديريات بالوجهين البحرى والقبلى

الجهة	مساحتها بالأفدنة	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
الوجه البحرى	٣/٧٢١/٢٦٤	٥/٢٥٣/١٨٩
« القبلى	١/٨٢٠/٩٨٦	٢/٥٧٠/٦٢٠
الجملة	٥/٥٤٢/٢٥٠	٧/٨٢٣/٨٠٩

والجـــدول الآتى يبين مساحـــة القطر

بحسب طبيعـــة أرضه :

نوع الأرض	المساحـــة بالأفـــدنة	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
مدن وقرى ومساكن	٧٣/٠٥٨	١٠٣/١٣٤
أراض مزروعـــة وأراض قابلة للزراعـــة	٣ ٢١٧/٦٧١	٤/٥٤٢/٢٧٩
أراض غير قابلة للزراعـــة	٧٤٩/١٤٠	١/٠٥٧/٥٣٦
جزائر النيل	٣٦/٦١٣	٥١/٦٨٥
ترع وجسور......	١٢٠/٥٦٧	١٧٠/٢٠٠
خرائب وأطلال...	١٦/٣١٦	٢٣/٠٣٣
ترع النهر	١٥٨/٩٤١	٢٢٤/٣٧٢
بحيرات وبرك ومستنقعات	٩٤٢/٨١٠	١/٣٣٠/٠٣٣
رمال	٢٢٧/١٣٤	٣٢٩/٦٣٧
المجموع	٥/٥٤٢/٢٥٠	٧/٨٢٣/٨٠٩

وهذا الجدول يبين مساحة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة فى كل مديرية:

الوجـــه البحـــرى

المـــديرية	مساحة أراضيها المزروعة والقابلة للزراعة بالأفدنة	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م م
القليوبية..........	١١٥/٣٠٥	١٦٢/٧٧١
الشرقية	٣٢٧/٦٢٣	٤٦٢/٤٩٥
الدقهلية	٢٣١/٥٢٠	٣٢٦/٨٢٩
دمياط	١٠٠/٩٢٧	١٤٢/٤٧٦
الغربية..........	٤٠٥/٥٤٦	٥٧٢/٤٩٥
المنوفية..........	٢٧٨/٨٢٦	٣٩٣/٦٠٩
رشيد..........	١٤٧/٩٢٤	٢٠٨/٨١٩
البحيرة..........	٢٦٩/٥٤٨	٣٨٠/٥١٢
المجموع	١/٨٧٧/٢١٩	٢/٦٥٠/٠٠٦

الوجـــه القبـــلى

المـــديرية	مساحة أراضيها المزروعة والقابلة للزراعة بالأفدنة	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠م م
الجيزية..........	١١٦/١٥١	١٦٣/٩٦٧
اطفيح	٢٤/٦٢٥	٣٤/٧٦٢
نقل بعده	١٤٠/٧٧٦	١٩٨/٧٢٩

المديرية	مساحة أراضيها المزروعة والقابلة للزراعة بالأفدنة	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
ماقبله	١٤٠/٧٧٦	١٩٨/٧٢٩
الفيوم	١٠١/٨٨٥	١٤٣/٨٢٩
بنى سويف	٢٧٩/٥٤٣	٣٩٤/٦١٤
المنية	١٩٥/٤٥٩	٢٧٥/٩٢٤
اسيوط..........	٢٦٩/٧٠٨٠	٣٨٠/٧٤٣
جرجا	١٦١/٤٠٣	٢٢٧/٨٤٨
قنا	١٩١/٦٧٨	٢٧٠/٥٨٦
المجموع	١/٣٤٠/٤٥٢	١/٨٩٢/٢٧٣

جملة مساحة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة

بالوجهين البحرى والقبلى

الجهة	مساحة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
الوجه البحرى ...	١/٨٧٧/٢١٩	٢/٦٥٠/٠٠٦
« القبلى	١/٣٤٠/٤٥٢	١/٨٩٢/٢٧٣
الجملة	٣/٢٢٧/٦٧١	٤/٥٤٢/٢٧٩

وقال استيف فى الجزء الخاص بالايرادات فى مدة احتلال الفرنسيين عن سنة ١٧٩٩ م ما ملخصه :

ان الخراج فى هذه السنة تقيد بمبلغ ٣٩٩/٥٤٣/٢٢ فرنكا (٨٦٩/٦١٣ ج. م) نقدا وعينا . اه

واننا مع الأسف لم نحصل على بيان ماجبى من كل مديرية . وليس فى وسعنا إلا أن نعين لهذا الخراج المساحة الواردة فى الجدول الأخير ونقسمه على عدد فدادينها فينتج لدينا خارج قدره ٢٧ قرشا وهو قيمة الخراج عن الفدان الذى مساحته ٥٩٢٩ مترا مربعا . ويكون مقدار الخراج عن الفدان الذى مساحته ٤٢٠٠ متر مربع هو ١٩ قرشا

وأما بيان النواحى وعددها فقد وجدناه فى الفهرس الجغرافى لمسيو جومار بالمجلد الثانى ص ٧٨٩ وها هو :

بيان نواحى المديريات بالوجه البحرى

المديرية	عدد نواحيها
القليوبية	١٧١
الشرقية	٤١٤
الدقهلية	٢٤٣
دمياط	٢٦٤
المنوفية	٢٧٧
الغربية	٣٠٥
رشيد	١٣٦
البحيرة	٢٠٨
المجموع	٢٠١٨

بيان نواحى المديريات بالوجه القبلى

المديرية	عدد نواحيها
الجيزية	١٤٦
اطفيح	١١٨
بنى سويف	٢٨٧
نقل بعده	٥٥١

المــــديرية	عـــدد نواحيهـــا
ماقبله	٥٥١
الفيوم...............	١٠٣
المنيـــة	٢٦٩
أسيـــوط...........	٣٣٥
جرجا	٢٢٣
قنـــا..............	٤٦٣
المجموع	١/٩٤٤

جملة نواحى المديريات فى الوجهين البحـــرى والقبـــلى

الجهـــة	عـــدد النواحى
الوجـــه البحرى.......	٢/٠١٨
« القبـلى	١/٩٤٤
الجملة	٣/٩٦٢

الفصـــل الثـــامن

الاسرة المحمـــدية العـــلوية

من سنة ١٢٢٠ هـ (١٨٠٥ م) الى ١٣٤٣ هـ (١٩٢٣ م)

عصر الوالى محمد على

سنـــة ١٢٦٤ هـ (١٨٤٨ م)

قال مانچان فى كتـابه (مختصر تاريخ مصر ج ٢ ص ٣٣٧) :

نزع الوالى محمد عـــلى ملـــكية جميع الملتزمين ورتب معاشـــاً لكل منهم يساوى دخـــله الأصـــلى الذى كان مدونا فى سجلات الروزنامجى وكانت كل قرية مقسمة الى أربعـــة وعشرين قسما يسمى كل منهـا قـــيراطا . وكثـــيرا ماتكون هـــذه القراريط بين عـــدة أشخاص

ولمـا مسحت الحكومة أطيان كل ملـــكية بالفدان وجـدت مساحتها على وجـــه العموم ضعف المساحة التى كانت فى سجـــلات المـال فقررت ترتيب الخـــراج عـــلى هـــذه الزيادة . وقد نتج هـــذا الفرق من ان الملتزمـــين فى المعاملات الـــتى كانت تجـــرى بينهم كانوا يتحاسبون بمقتضى ما تحتـــو به مستنـــدات كل منهـــم ، متبعـــين فى ذلك

الأسلوب الذى ألفوه من عمل الحساب بالقراريط . وهى طريقة تنتج دواماً عددا من الأفدنة أقل بكثير من العدد الحقيق . واذا أجريت عملية المساحة فالقيّاس القبطى وشيخ البلد يتواطآن على أن يسلبا جزءا لهما

فظهر من كل هذا أن الملتزم الذى كان يورد خراج مائة فدان كان يتمتع فى الحقيقة ونفس الأمر بضعف خراج هذه المساحة . فاستولى الوالى على كل ما كان للملتزمين وأمر الروزنامجى بأن يدفع لهم ايراد النصف حسب ضريبة الخراج القديمة وهو يساوى ثلث مايدفع الآن

ومع كل فقد حفظ الحق للملتزمين بأن يتصرفوا حسبما يشتهون فى أراضى الوسايا فيمكنهم تأجيرها لغيرهم أو زراعتها دون أن يؤدوا خراجا عنها . وأما المعاش الذى رتبه الوالى لهم ليعوضهم به بعض دخلهم فكان محصورا فى صاحبه طالما عاش ولا يجوز له أن يورثه لبنيه

وقد ألغيت جميع الأموال المقررة ولم يبق منها سوى المال الأميرى الذى كان يختلف باختلاف الأرض رداءة وجودة ، والذى كان يضعه الدفتردار ثم يعرض نتيجة عمله هذا على الوالى ليوافق عليه

وأما الأراضى الشراقى فكانت جميعها معفاة من الخراج. ومع ذلك فكانت طريقة وضعه عرضة للتغيير والتبديل وليس فيها شيء ثابت متمش على وتيرة واحدة ، وكان تبديلها حسب الحاجات والظروف

وفى سنة ١٢٣٦ هـ (١٨٢١ م) كان عدد القرى والأفدنة التى فرض عليها الخراج وقيمة مافرض منه على كل مديرية كالآتى :

عدد القرى

الوجه البحرى

المديرية	عدد قراها
القليوبية	١٤٠
الشرقية	٣١٠
الدقهلية	٣١٥
المنوفية	٣١٢
الغربية	٣٦٠
البحيرة	٢٨٠
المجموع	١/٧١٧

الوجـه القبـلى

المـديرية	عـدد قراهـا
الجـيزة	١٢٠
الاطفيحيـة..........	٨٠
بنى سويف	٣٦٧
الفيـوم	٦٦
المنيـة	٢٥٠
أسيـوط............	٣٠٦
جرجا	٣٧٤
اسنـا.............	١٩٥
المجموع	١/٧٥٨

جمـلة القرى بالوجهين البحرى والقبـلى

الجهـة	عـدد قراهـا
الوجـه البحرى	١/٧١٧
« القبـلى........	١/٧٥٨
الجمـله	٣/٤٧٥

عـــدد الأفدنة المفروض عليهـــا خراج

الوجـــه البحـــرى

المديرية	عدد الأفدنة المفروض عليها خراج	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م م
القليوبية	٨٠/٠٠٠	٨٤/٥٩٠
الشرقية	١٦١/٢٠٤	١٧٠/٤٥٤
الدقهلية	١٥٥/٨٦٠	١٦٤/٨٠٣
المنوفية	١٩٤/١٥٠	٢٠٥/٢٩١
الغربية	٢٢٥/٩٦٠	٢٣٨/٩٢٦
البحيرة	١٠٠/٧٩٢	١٠٦/٥٧٦
المجموع	٩١٧/٩٦٦	٩٧٠/٦٤٠

الوجـــه القبـــلى

المديرية	عدد الافدنة المفروض عليها خراج	
	فدان مساحته ٤٤٤١ م م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م م
الجيزة	٨٥/٩٠٠	٩٠/٨٢٩
الاطفيحية	٥٥/٠٠٠	٥٨/١٥٦
بني سويف	١٣١/٢٦٠	١٣٨/٧٩٢
نقل بعده	٢٧٢/١٦٠	٢٨٧/٧٧٧

المديرية	عدد الافدنة المفروض عليها خراج	
	فدان مساحته ٤٤٤١ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
ماقبله	٢٧٢/١٦٠	٢٨٧/٧٧٧
الفيوم	٧٠/٢٠٠	٧٤/٢٢٨
المنية	١٤٨/٣٤٠	١٥٦/٨٥٢
اسيوط	١٧٨/٥٨٤	١٨٨/٨٣١
جرجا	١٩٠/٤٠٠	٢٠١/٣٢٥
اسنا	١٤٣/٩٠٠	١٥٢/٢٥٢
المجموع	١/٠٠٣/٥٨٤	١/٠٦١/٢٦٥

جملة الافدنة المفروض عليها خراج بالوجهين البحرى والقبلى

الجهة	عدد الأفدنة المفروض عليها خراج	
	فدان مساحته ٤٤٤١ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
الوجه البحرى	٩١٧/٩٦٦	٩٧٠/٦٤٠
« القبلى	١/٠٠٣/٥٨٤	١/٠٦١/٢٦٥
الجملة	١/٩٢١/٥٥٠	٢/٠٣١/٩٠٥

وهذا الجدول يبين جملة الخراج عن كل مديرية وخراج الفدان الذى مساحته ٤٤٤١ مترا مربعا والذى مساحته ٤٢٠٠ متر مربع

ومتوسط خراج كل منهما:

الوجه البحرى

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان			
		فدان مساحته ٤٤٤١ م.م		فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م	
	جنيه مصرى	بارة	قرش	بارة	قرش
القليوبية	٣٠/٨٠٠	٢٠	٣٨	١٦	٣٦
الشرقية	٤٨/٦٣٩	٥	٣٥	٢١	٢٨
الدقهلية	٤٦/١١٦	٢٥	٢٩	٣٩	٢٧
المنوفية.....	٦٧/٥٣٥	٣٠	٣٤	٣٦	٢٢
الغربية	٧٩/٤٣٦	٥	٣٥	١٠	٣٣
البحيرة.....	٢٥/٢٧٠		٢٥	٢٨	٢٣
		المتوسط		المتوسط	
		—	ــه	—	ــه
المجموع	٢٩٧/٧٩٦	٢٠	٣٢	٢٧	٣٠

الوجـــه القبـــلى

المـــديرية	جمـــلة خراجها	خـــراج الفـــدان			
		فدان مساحته ٤٤٤١ م م		فدان مساحته ٤٢٠٠ م م	
	جنيـــه مصرى	بارة	قرش	بارة	قرش
الجيزة	٣٢/٧٥٧	١٠	٣٨	٢	٣٦
الاطفيحية ..	١٦/٩١٢	٣٠	٣٠	٣	٢٩
بني سويف ..	٥٨/٢١٩	١٥	٤٤	٣٨	٤١
الفيوم	٢٣/٦٩٢	٣٠	٣٣	٣٧	٣١
المنية	٥١/٩٧٧		٣٥	٦	٣٣
أسيوط	٦٢/٣٢٩		٣٥		٣٣
جرجا	٦٦/٦٨٥		٣٥	٥	٣٣
اسنا	٥٠/١٧٤	٣٥	٣٤	٣٨	٣٢
		المتوســـط		المتوســـط	
		—	ـه	—	ـه
المجموع	٣٦٢/٧٤٥	٥	٣٦	٧	٣٤

جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى والمتوسط العام لخراج الفدان

الجهـــة	جمـــلة الخراج بالجنيهـــات	متوسط خراج الفدان بالقروش			
		فدان مساحته ٤٤٤١ م م		فدان مساحته ٤٢٠٠ م م	
		—	ـه	—	ـه
الوجه البحرى	٢٩٧/٧٩٦	٢٠	٣٢	٢٧	٣٠
« القبـــلى	٣٦٢/٧٤٥	٥	٢٦	٧	٣٤
		المتوسط العام		المتوسط العام	
		—	ـه	—	ـه
الجمـــلة	٦٦٠/٥٤١	١٥	٣٤	٢٠	٣٢

وأما محصول الفدان الواحد فأورد عنه مانچان في كتابه ج ٢ ص ٣٤٤ وما بعدها البيان الآتى :

نوع المحصول	محصول الفدان
	أرادب
قمح	من ٢ إلى ٨
شعير	« ٤ « ١٥
فول	« ٤ « ١٠
عدس	« ٤ « ٧
ذرة صيفية	« ٤ « ١٠
« شامية	« ٤ « ٧
حمص	« ٣ « ٧
ترمس	« ٣ « ٧
حلبة	« ٦ « ٨
كتان	« ٣ « ٣ ١/٢
	ضريبة وزنها ٤٤٥ أقة
أرز دمياطي	من ٢ إلى ٥
	ضريبة وزنها ٣١٠ أقق
أرز رشيدى	من ٤ إلى ٦
	قناطير
قطن	٤
دخان	١٠
	قنطار ارادب
زعفران	١/٢ ٢ محصول و ٣ تقاوى

ثم تكلم مانچان عن كيفيــة استغــلال الأرض في مصر فقال :

إن الطمى الذى يرسب من ماء النيــل على الأرض سنــويا يحيى مواتها ، ويساعــد على خصبها ونمو مزروعاتها دواما . ولهذا لايريحها الفلاحون ولا يدعونها وقتا بدون زراعة ، بل يكتفون بتنويع المزروعات فيهــا . فالأرض التى تزرع في سنة قمحا مثــلا تزرع فى السنة التى تليهــا شعيراً أو فــولا أو ذرة أو عدسا . ويزرع الشعــير فى الاراضى الــتى تقــل رطوبتهــا عن غيرها . لان الأرض الجــافة لاتعوقه عن النمو

ويزرع الفــلاحون البرسيم بعــد القمح لأن أرض المراعى الصناعيــة تكتسب قــوة بسبب مكث البهائم فيهــا مــدة أشهر الربيع

ويزرعون القرطم مع التبــغ ، وفى بعض الأحيان مــع الترمس والحلبــة والحمص . وتنمو هــذه النباتات فى كل مكان تزرع فيــه بلافرق

وتلى زراعــة قصب السكر زراعــة الذرة وبعــد هذه الكتان ثم النيــل (النيلة) الذى يبقى نباته فى الارض ثلاث ســنوات .

وأما محاصيــل القطر المصرى من الحبــوب سنة ١٨٢١ م

فقـــدرها كالآتى :

نوع المحصـــول	كميـــة المحصـــول بالأرادب
قمح..............	١/٢٠٠/٠٠٠
فول.............	١/٢٠٠/٠٠٠
شعـــير............	٦٠٠/٠٠٠
عـــدس	١٢٠/٠٠٠
ذرة صيفية...........	٨٠٠/٠٠٠
« شـامية	١٥٠/٠٠٠
حلبـــة............	١٣٠/٠٠٠
حمص	٨٠/٠٠٠
ترمس	٤٠/٠٠٠
المجموع	٤/٣٢٠/٠٠٠

وكان ثمن مبيع الأردب منها كالآتى :

نوع المحصـــول	ثمن الاردب منه بالقروش
	ص
قمـــح............	٥٠
فـــول............	٣٠
ذرة	٣٢
حمـــص	٢٧
ترمس	١٨

وقال كلوت بك فى كتابه (نظرة عامة حول مصر ج ٢ ص ٢٠٣) :

كان دخل الضرائب الذى يرد خزانة محمد على ثلاثة أقسام وهى :

(١) الخراج أو ضريبة الأطيان

(٢) فريضة الرؤوس

(٣) ايرادات الجمارك

ثم تكلم عن ضريبة الأطيان فقال :

لما استولى السلطان سليم على مصر قام بمسح القسم الأكبر من أرضها ، وتقرر ترتيب قيمة الخراج ، وتعيين مايجب على كل ملتزم تحصيله حسبما أظهرته نتيجة هذه المساحة

وتنقسم ضريبة الأطيان الى ثلاثة اجزاء . الأول وهو أعظمها خاص بالميرى والثانى خاص بالكشوفية والثالث فائض الالتزام . فالمال الأميرى حق للسلطان ومال الكشوفية حق للبك أو الكاشف حاكم الاقليم . وفائض الالتزام الذى كان بين الزيادة والنقصان كان دفعه محتما فى كل سنة أسوة بالمال الأميرى ومال الكشوفية . وكان يجبى على ذمة الملتزمين ، ولا يكون لهؤلاء حق فيه الا بعد سداد مطلوب السلطان وحكام الأقاليم . وهؤلاء الملتزمون فرضوا ايضا لأنفسهم رسوما على الفلاحين عرفت باسم (البرانى) كانوا يحتمون عليهم دفعها

ولم تكن جميع الأراضى المصرية خاضعة للخراج بل كان بعضها معفى منه والبعض الآخر مفروضا عليه . فالأراضى التى عرفت باسم الرزق كانت معفاة منه ، مثل الأراضى البور التى لاتأتى بمحصول. أما الأراضى الرديئة وهى التى كان يمتلكها الملتزمون أو الفلاحون فكان مفروضاً عليها ضريبة متوسطة القيمة أى أقل مما كان مفروضا على الأراضى الجيدة . وأما أراضى الأثر والأوسية فكانت الضرائب تفرض عليها بحسب حالتها. وأراضى الأثر هى التى كان مفروضا عليها الضريبة المسماة بالبرانى

أما الآن فلا يوجد فارق بين أرض وأخرى بل جميعها متساو فى الغرم ومربوط عليه خراج واحد هو المال الأميرى . ويقدر متوسط الخراج فى الوقت الحاضر بعشرة فرنكات عن الفدان . فالأرض ذات الخصب المزيد يفرض عليها عادة من ١٤ الى ١٦ فرنكا عن الفدان . والتى أقل منها خصبا يفرض عليها من ٦ الى ٨ فرنكات . ومنذ زمن يسير أعطى الوالى أناسا قادرين على الزراعة مايقرب من ٢٠٠/٠٠٠ فدان من الأراضى غير المزروعة وأعفاها من الأموال الأميرية. ويتجمع نصف دخل محمد على من ضريبة الخراج . اه

ثم دون كلوت بالصفحة ٢٦٤ بيانا بالأراضى المزروعة والممكن زرعها فى مصر ومساحتها بالأفدنة التى مسطح كل منها ٤٠٨٣ مترا مربعا . وقد ذكرنا ذلك فى البيان الآتى مع مايقابلها من الأفدنة التى مسطح كل منها ٤٢٠٠ متر مربع

ومع أنه أغفل ذكر السنة التى أجرى فيها احصاء هذه الأراضى فمن رأينا أنها سنة ١٨٣٣ م بلا شك . لأنها هى السنة التى أورد دخلها فى مؤلفه :

بيان أراضى مصر المزروعة والقابلة للزراعة

الوجه البحرى

المديرية	مساحة أراضيها المزروعة والقابلة للزراعة	
	فدان مساحته ٤٠٨٣ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
القليوبية	٢٩٠/٠٠٠	٢٨١/٩٢١
الشرقية	٣٦٠/٠٠٠	٣٤٩/٩٧١
الدقهلية	٣٢٠/٠٠٠	٣١١/٠٨٦
المنوفية	٣٠٠/٠٠٠	٢٩١/٦٤٣
الغربية	٤٥٠/٠٠٠	٤٣٧/٤٦٤
البحيرة	٢٤٥/٠٠٠	٢٣٨/١٧٥
المجموع	١/٩٦٥/٠٠٠	١/٩١٠/٢٦٠

الوجـــه القبـــلى

المـــديرية	مساحة أراضيها المزروعة والقابلة للزراعة فدان مساحته ٤٠٨٣ م٠م	مساحة أراضيها المزروعة والقابلة للزراعة فدان مساحته ٤٢٠٠ م٠م
الجـــيزة	٢٥٤/٠٠٠	٢٤٦/٩٢٤
بنى سويف	١٣٩/٤٠٠	١٣٥/٥١٧
الفيوم	١٢٤/٠٠٠	١٢٠/٥٤٦
الفشن	١٦١/٠٠٠	١٥٦/٥١٥
بنى مزار.........	١٤٨/٢٠٠	١٤٤/٠٧٢
المنية	١٥٢/٨٠٠	١٤٨/٥٤٣
مـــلوى.......	١٠٠/٣٦٧	٩٧/٥٧١
منفلوط	٩٨/٩٦٤	٩٦/٢٠٨
اسيوط.........	١٦٣/٥٥٤	١٥٨/٩٩٨
سوهاج	١٣٤/١٦٩	١٣٠/٤٣٢
جرجا	١٠١/٢١٧	٩٨/٣٩٧
فرشوط........	٩٨/٨٢٨	٩٦/٠٧٥
قنــا	١٠٢/٣٩٠	٩٩/٥٣٧
اسنـــا........	٤٧/٣٣٧	٤٦/٠١٨
المجموع	١/٨٢٦/٢٢٦	١/٧٧٥/٣٥٣

جمـــلة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعـــة

بالوجهين البحـــرى والقبـــلى

الجهـــة	مساحة أراضيها المزروعة والقابلة للزراعة	
	فدان مساحته ٤٠٨٣ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
الوجه البحرى ...	١/٩٦٥/٠٠٠	١/٩١٠/٢٦٠
« القبـلى	١/٨٢٦/٢٢٦	١/٧٧٥/٣٥٣
الجمـلة	٣/٧٩١/٢٢٦	٣/٦٨٥/٦١٣

أما مساحة الأراضى غـــير المزروعـــة فقد ذكرها جمـــلة واحدة وذلك كالآتى :

الجهـــة	مساحة أراضيها غير المزروعة	
	فدان مساحته ٤٠٨٣ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
الوجه البحرى	١/٥٨١/٠٠٠	١/٥٣٦/٩٥٨
« القبـلى	١/٦٤١/٧٧٤	١/٥٩٦/٠٣٩
الجملة	٣/٢٢٢/٧٧٤	٣/١٣٢/٩٩٧

وباضافة مساحـــة هذه الأراضى الى مساحـــة الأراضي المزروعة يكون مجموع المساحتين كالآتى :

الجهـــة	أراضيها المزروعة وغير المزروعة	
	فدان مساحته ٤٠٨٣ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
الوجـه البحرى	٣/٥٤٦/٠٠٠	٣/٤٤٧/٢١٨
« القبـلى	٣/٤٦٨/٠٠٠	٣/٣٧١/٣٩٢
المجموع	٧/٠١٤/٠٠٠	٦/٨١٨/٦١٠

وأما محاصيـــل الأراضى فى سنة ١٨٣٣ م فقـــد أورد عنهـــا مانچان فى كتابه (مختصر تاريخ مصر ج ٣ ص ١٦٢) البيـــان الآتى :

نوع المحصـــول	كميـــة المحصـــول
	بأرادب القاهرة
قمـــح	١/٤٥٠/٠٠٠
فـــول.............	٧٠٠/٠٠٠
شعـــير	٦٥٠/٠٠٠
ذرة..............	١٦٠/٠٠٠

نوع المحصول	كمية المحصول
	بأرادب القاهرة
ذرة صيفية	٧٥٠/٠٠٠
عدس	٧٠/٠٠٠
حمص	٢٥/٠٠٠
ترمس	٢٠/٠٠٠
حلبة	٦٠/٠٠٠
أرز رشيدى	٣٠/٠٠٠
أرز دمياطى	٥٠/٠٠٠
بذر كتان	٢٢/٠٠٠
بذر خس	٨/٠٠٠
سمسم	١٨/٠٠٠
بذر قرطم	١/٥٠٠
	بالقناطير
قطن شجيرات	١١٠/٠٠٠
قطن نبات	٤/٥٠٠
سكر	٨/٥٥٨
زعفران	٥٨٣
حناء	٣٥/٠٠٠

نوع المحصـــول	كميـــة المحصـــول
	بالقنـــاطير
كتان.............	١٨/٠٠٠
شمـــع عسل..........	٥٠٠
عسل...............	٢/٤٠٠
ملح البارود............	١٥/٧٨٤
	بالأقق
نيـــل (نيلة)........	٧٧/٣٠٠
أفيون.............	١٤/٥٠٠
حـــرير.............	٦/١٥٠ و ٣٠٠

ولم يذكـر كلوت بك الضريبـة العقـارية لسنة ١٨٣٣ م إلا جمـــلة واحدة فقـــال إنهـــا بلغت ٢٨/١٢٥/٠٠٠ فرنك (٩٢٢/٠٨٤/١ج٠م) . وبقسمة هـــذا المبلغ على المساحـــة المزروعة يكون النـاتج $\frac{1}{2}$ ٢٨ من القروش وهـو متوسـط خـــراج الفدان الذى مساحتـه ٤٠٨٣ مـــترا مربعـــا . ويكون متوســـط خراج الفـــدان الذى مساحته ٤٢٠٠ متر مربع هـو $\frac{1}{2}$ ٢٩ من القروش

الخديوى توفيق

سنة ١٣٠٩ هـ (١٨٩٢ م)

نورد لك هنا السنين الأولى من حكم هذا الخديوى لأنها تمثل الحالة الوسطى لمصر بين عهد سمو الوالى محمد على وعهدنا هذا كما أنها تمثل حالة البلاد قبيل الاحتلال الانكليزى تماما . وقد كان عدد النواحي حسبما جاء فى إحصاء عام ١٨٨٢ م كالآتى :—

الوجه البحرى

المديرية	عدد نواحيها
القليوبية...............	١٦٣
الشرقية	٤٣٥
الدقهلية	٤٤٣
المنوفية...............	٣٣١
الغربية...............	٥٤٧
البحيرة...............	٣٠١
المجموع	٢/٢٢٠

الوجـــه القبـــلى

المـــديرية	عـــدد نواحيهـــا
الجـــيزة	١٦٧
بنى سويف	١٦٨
الفيـــوم	٩١
المنية	٢٦٧
أسيـــوط............	٣١٩
جـــرجا	١٨٩
قنـــا..............	١٠٩
اسنـــا............	١٠٧
المجموع	١/٤١٧

جمـــلة عدد النـــواحي بالوجهين البحـــرى والقبـــلى

الجهـــة	عـــدد النـــواحى
الوجـــه البحـــرى	٢/٢٢٠
« القبـــلى.....	١/٤١٧
الجمـــلة	٣/٦٣٧

أما عدد الأفدنة المفروض عليها خراج فى سنة ١٨٨١ م والتي مساحة كل منها ٤٢٠٠ متر مربع فكان فى كل مديرية كالآتى :

الوجه البحرى

المديرية	عدد أفدنتها المفروض عليها خراج
القليوبية	١٨٥/٦٧٧
الشرقية	٤٢٠/٥١٢
الدقهلية	٤٥٣/٦١٧
المنوفية	٣٣٨/٨٩٣
الغربية	٨١٢/٨٨٦
البحيرة	٣٩٨/١٢٧
المجموع	٢/٦٠٩/٧١٢

الوجه القبلى

المديرية	عدد أفدنتها المفروض عليها خراج
الجيزة	١٧٤/٤٩٦
بنى سويف	٢٢٧/١٤٢
نقل بعده	٤٠١/٦٣٨

المــديرية	عــدد أفدنتهــا
ماقبله	٤٠١/٦٣٨
الفيــوم	١٩٤/٠٠٩
المنيــة	٣٦٨/٦١٤
اسيــوط	٤١٣/٢٤٥
جــرجا	٣٢٠/٤٢٦
قنــا..............	٢٧٣/٢٠٠
اسنــا	١٣٣/٥٦٢
المجموع	٢/١٠٤/٦٩٤

جملة الافدنة بالوجهين البحــرى والقبــلى

الجهــة	عــدد أفدنتهــا
الوجــه البحــرى	٢/٦٠٩/٧١٢
« القبــلى	٢/١٠٤/٦٩٤
الجمــلة	٤/٧١٤/٤٠٦

وأما جمــلة خــراج كل مديرية وخــراج الفدان فيهــا الذى مساحتــه ٤٢٠٠ مــتر مربع فــكانا فى سنة ١٨٨١ م كالآتى :

الوجـه البحـرى

المديرية	جمـلة خراجها	خراج الفدان
	جنيـه	ص
القليوبية	٢٥٦/٢٦٦	١٣٨
الشرقية	٣٧٣/٢٦٢	٨٦
الدقهليـة	٤٧٤/٣٨١	١٠٤ ١/٢
المنوفيـة	٥٢٤/٢٩٦	١٠٥ ١/٢
الغربيـة	٨٨٩/٦٣٨	١٠٩ ١/٢
البحـيرة	٣٥٨/٩٨٦	٩٠
المجموع	٢/٨٧٦/٨٢٩	المتوسط ص ١١٠

الوجـه القبـلى

المديرية	جمـلة خراجها	خراج الفدان
	جنيـه	ص
الجـيزة	١٩٣/٥٩٢	١١١
بنى سويف	١٨٧/٩٦٢	٨٣
الفيـوم	١٠٦/٠٨٨	٥٥
المنيـة	٢٦٣/٦٢٣	٧١ ١/٢
نقل بعده	٧٥١/٧٦٥	

المـــديرية	جمـــلة خراجهـــا	خراج الفدان
	جنيــــــه	ـــصـ
ماقبـــله	٧٥١/٧٦٥	
أسيـــوط........	٥٠٧/٠٥٩	١٢٣
جرجا	٣٧٤/٧٦٠	١١٧
قنـــا	٢٨٥/٤٣٢	١٠٤ $\frac{1}{2}$
اسنـــا..........	٨٤/٦٧٣	٦٣ $\frac{1}{2}$
المجموع	٢/٠٠٣/٦٨٩	المتوسط ـــصـ ٩٥

جملة الخراج والمتوسط العام لخراج الفدان بالوجهـــين البحـــرى والقبـــلى

الجهـــة	جملة خراجها	متوسط خراج الفدان
	جنيـــــه	ـــصـ
الوجـه البحـرى	٢/٨٧٦/٨٢٩	١١٠
« القبـلى	٢/٠٠٣/٦٨٩	٩٥
الجملة	٤/٨٨٠/٥١٨	المتوسط العام ـــصـ ١٠٣ $\frac{1}{2}$

الملك فؤاد الأول

سنــة ١٣٤٢ هـ (١٩٢٣ م)

إن عهد هذا الملك يبين لنا الحالة الحاضرة للموضوع الذى نبحث فيــه

فعدد نواحى كل محافظة ومديرية حسب إحصاء سنة ١٩١٧ م هــو كالآتى :

الوجــه البحــرى

المحــافظــات

المحــافظة	عــدد نواحيهــا
القاهرة	١٨١
الاسكندرية	١٠٧
قنــاة السويس	١٩
دميــاط	٤
السويس	٢
شبه جزيرة سيناء	٤
الصحــراء الشرقيــة ...	٢٦
« الغربيــة ...	١٩
المجموع	٣٦٢

المديريات

المديرية	عدد نواحيها
القليوبية	١٦٥
الشرقية............	٣٦٤
الدقهلية...........	٤٠٥
المنوفية...........	٣٠٨
الغربية	٥٢٠
البحيرة............	٣٢٠
المجموع	٢/٠٨٢

الوجه القبلى

المديريات

المديرية	عدد نواحيها
الجيزة	١٥٣
بنى سويف	١٧٧
الفيوم	٩٧
المنية	٢٦١
نقل بعده	٦٨٨

المـــديرية	عـــدد نواحيهـــا
ماقبـــله	٦٨٨
اسيوط	٢٨٠
جرجا	٢٢٨
قنـــا.............	١٣٩
اسوان	٨١
المجموع	١/٤١٦

جملة نواحى المحافظات والمديريات بالوجهين البحرى والقبلى

الجهـــة	عـــدد النـــواحى
المحـــافظات	٣٦٢
الوجـــه البحـــرى....	٢/٠٨٢
« القبـــلى	١/٤١٦
الجمـــلة	٣/٨٦٠

وأما عـــدد الأفـــدنة المربوط عليهـــا الخـــراج فى سنـــة ١٩٢١ م والتى مساحـــة كل منها ٤٢٠٠ متر مربع

فهـــو فى كل مـــديرية كالآتى :

الوجـــه البحـــرى

المـــديرية	عـــدد أفدنتهـــا
القليوبية	٢٠١/٧٠٠
الشرقيـــة............	٦٠٦/٨٠٠
الدقهلية	٥١٨/٠٠٠
المنوفيـــة............	٣٤٧/٤٠٠
الغربيـــة	٩٢٣/٣٠٠
البحـــيرة...	٧٤٥/٧٠٠
محافظة القنـــال........	١/٧٠٠
المجموع	٣/٣٤٤/٦٠٠

الوجـــه القبـــلى

المـــديرية	عـــدد أفدنتهـــا
الجـــيزة	١٨٠/٦٠٠
بنى ســـويف	٢٢٥/٢٠٠
الفيـــوم	٣٣١/٨٠٠
المنيـــة	٣٧٨/٧٠٠
نقل بعده	١/١١٦/٣٠٠

المديرية	عدد أفدنتها
ماقبله	١/١١٦/٣٠٠
اسيوط	٤١٢/٢٠٠
جرجا	٣٠٩/٧٠٠
قنا..............	٣٣٣/٩٠٠
اسوان...........	٩٩/٠٠٠
المجموع	٢/٢٧١/١٠٠

جملة الأفدنة بالوجهين البحرى والقبلى

الجهة	عدد أفدنتها
الوجه البحرى	٣/٣٤٤/٦٠٠
« القبلى......	٢/٢٧١/١٠٠
المجموع	٥/٦١٥/٧٠٠

وفى هذه السنة كانت جملة الخراج لهذه الأفدنة

وخـــراج الواحـــد منها بكل مديرية كالآتى :

الوجــه البحــرى

المــديرية	جملة خــراجها	خراج الفدان
	جنيــــه	ص
القليـوبية	٢٩٣/٧٠٥	١٤٥ $\frac{١}{٢}$
الشرقيــــة............	٤٦٩/٧٨٩	٧٧ $\frac{١}{٢}$
الدقهليــــة............	٤٨٤/١١٤	٩٤ $\frac{١}{٢}$
المنــــوفية............	٥٤٤/٤٩٢	١٥٧
الغربيـــة	٨٥٤/١٩٠	٩٢ $\frac{١}{٢}$
البحـــيرة............	٥٢٠/١٣٠	٧٠
محافظة القنال	١/٠٤٢	٦١
المجموع	٣/١٦٧/٤٦٢	المتوســـط ص ٩٥

الوجــه القبـــلى

المــديرية	جملة خــراجها	خراج الفدان
	جنيــــه	ص
الجـــيزة	٢١٢/٠٧٤	١١٧ $\frac{١}{٢}$
بنى سويف	٢٥٦/٧٨١	١١٤
نقل بعده	٤٦٨/٨٥٥	

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
	جنيه	ص
ماقبله	٤٦٨/٨٥٥	
الفيوم	١٨٩/٣٤١	٥٧
المنية	٣٧٠/٠٥٢	٩٨
اسيوط............	٣٩٧/٧٠٨	٩٦ ١/٢
جرجا	٢٥٥/٧١٤	٨٢ ١/٢
قنا	٢٤٠/١١٧	٧٢
اسوان	٤٥/٤١١	٤٦
المجموع	١/٩٦٧/١٩٨	المتوسط ص ٨٦

جملة الخراج والمتوسط العام لخراج الفدان
بالوجهين البحرى والقبلى

الجهة	جملة خراجها	متوسط خراج الفدان
	جنيه	ص
الوجه البحرى	٣/١٦٧/٤٦٢	٩٥
« القبلى......	١/٩٦٧/١٩٨	٨٦
الجملة	٥/١٣٤/٦٦٠	المتوسط العام ص ٩١

وقـــد جاء فى مذكرة السير مردخ ماكدونالد مستشار وزارة الأشغال العموميـــة عن أعمـــال مراقبة النيـــل فى سنة ١٩١٩ م :

أن مساحة الأرض المزروعـــة والقـــابلة للزراعـــة بمصر هى ٧/٣٠٠/٠٠٠ فدان

يستنزل منها ماهو مخصص لتربية الأسماك وقدره ٢٠٠/٠٠٠ فـــدان فيكون الباقى ٧/١٠٠/٠٠٠ فدان

يستنزل منـــه المساحة المفروض عليهـــا خراج وهى ٥/٦٠٠/٠٠٠ فدان فيكون الباقى ١/٥٠٠/٠٠٠ فـــدان

وهـــذا المقدار هو المساحـــة الغير المزروعـــة الآن من أرض مصر والقابـــلة للزراعـــة فى المستقبل

اجمـــال عام لقسم الخراج

وانا لمجملون فى الجـداول الآتيـة ما تضمنـه هـذا القسم :

جـدول رقم (١)

ان عدد النواحى مـدنا أو قـرى الذى أورده المؤلفـون على اختلافهم فى عهـد من ذكروه من الحكام وبحسب العصور كالآتى :ـ

عصر الفراعنـة

المصـادر	الحـكام	عـدد النواحى
هيرودوت	أمازيس	٢٠/٠٠٠
ديودور	الفراعنة	١٨/٠٠٠

عصر البطـالسة

المصـادر	الحـكام	عـدد النواحى
ديودور	بطليموس لاغوس	٣٠/٠٠٠

عصر العـــرب

عـــدد النواحى	الحـــكام	المصـــادر
١٠/٠٠٠	سليمان بن عبد الملك . . .	ابن عبد الحكم . . . .
٢/١٨٦	المستنصر بالله	أبو صالح الأرمنى . . . .
٢/٣١٦	حسام الدين لاجين	ابن الجيعان . . . .
٢/٣١٦	الناصر محمد	« « . . . .

عصر الفرنسيين

عـــدد النواحى	الحـــكام	المصـــادر
٣/٩٦٢ .	الجمهورية الفرنسية	چومار . . . .

عصر الاسرة المحمدية العلوية

عـــدد النواحى	الحـــكام	المصـــادر
٣/٤٧٥	الوالى محمد على	مانچان . . . .
٣/٦٣٧	الخديوى توفيق	إحصاء سنة ١٨٨٢ م
٣/٨٦٠	السلطان فؤاد الأول . . .	« « ١٩١٧ م

جـــدول رقم (٢)

ان مساحة الأراضى المفروض عليهـا خراج فى مصر والتي أوردهـا المؤرخون على اختـلافهم فى عهد من ذكروه من الحـكام كانت فى كل من عصورهم كالآتى :

عصر الفراعنـــة

المصـادر	الحـكام	المساحة بالأفدنة
تقدير........	زمن الفراعنـــة	٦/٠٠٠/٠٠٠

عصر البطـــالسة

المصـادر	الحـكام	المساحة بالأفدنة
تقدير........	البطالسة	٤/٠٠٠/٠٠٠

عصر الرومان

المصـادر	الحـكام	المساحة بالأفدنة
تقدير........	الرومان	٦/٠٠٠/٠٠٠

عصر البيزانطيين

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
تقدير	البيزانطيون	٦/٠٠٠/٠٠٠

عصر العرب

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
تقدير	عمر بن الخطاب	٦/٠٠٠/٠٠٠
الكندى	هشام بن عبد الملك ...	٣٠/٠٠٠/٠٠٠
المقريزى	المأمون	٣/٠٠٤/٧٣٢
»	المعتز بالله	٢٤/٠٠٠/٠٠٠
ابن حوقل	المعز لدين الله	٦٤٦/٧٤٥
ابن الجيعان ..	حسام الدين لاجين ...	٥/١٣٣/٦٩٣
» »	الناصر محمد	٥/١٣٣/٦٩٣

عصر العثمانيين

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
أمير الألاى جاكوتان	العثمانيون	٤/٥٤٧/٢٧٩

عصر الفرنسيين

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
أمير الألاى جاكوتان	الجمهورية الفرنسية	٤/٥٤٢/٢٧٩

عصر الأسرة المحمدية العلوية

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
كلوت بك سنة ١٨٣٣ م	الوالى محمد على	٣/٦٨٥/٦١٣
احصاء الحكومة سنة ١٨٨١ م	الخديوى توفيق	٤/٧١٤/٤٠٦
« « « ١٩٢١ م	السلطان فؤاد الأول ...	٥/٦١٥/٧٠٠

جدول رقم (٣)

إن قيمة الخراج التى أوردها مختلفو المؤرخين فى عهد من ذكروه من الحكام كانت فى كل من

عصـــورهم كالآتى :—

عصر الفراعنـــة

المصـــادر	الحـــكام	الخراج بالجنيه المصرى
ماسبيرو (تقدير ١٠٪)	الفراعنة	٢/١٠٠/٠٠٠
الآنسة هارتمان (٢٠٪)	«	٤/٢٠٠/٠٠٠
ابن خرداذبة	«	٥٦/٠٠٠/٠٠٠
أبو صالح الأرمنى....	يوسف بن يعقوب....	١٤/٧٦٠/٠٠٠
ابن وصيف شاه.....	منقاوس	٦١/٨٠٠/٠٠٠
« « «	فرعون موسى.......	٤٣/٢٠٠/٠٠٠
المقريزى	الريان بن الوليد	٥٨/٢٠٠/٠٠٠
«	«	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
أبو المحاسن	كيقاوس...........	٦٠/٠١٨/٠٠٠

عصر البطـــالسة

المصـــادر	الحـــكام	الخراج بالجنيه المصرى
لمبروزو (تقدير)	البطالسة	٧٨٧/٥٠٠

عصر الرومان

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ماركاردت تقدير (٢٠٪)	الرومان	٤/٥٠٠/٠٠٠

عصر البيزانطيين

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ج. رويارد (تقدير)	البيزانطيون	١/٨٠٠/٠٠٠

عصر العرب

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ابن عبد الحكم.......	عمر بن الخطاب......	٨١٦/٦٦٦
اليعقوبى..........	« «	٤٢٠/٠٠٠
البلاذرى	« «	٣/٣٠٠/٠٠٠
الكندى.....	هشام بن عبد الملك ...	٢/٤٠٠/٠٠٠
المقريزى	المأمون............	٢/٥٥٤/٠٠٠

المصـــادر	الحـــكام	الخراج بالجنيه المصرى
ابن وصيف شاه	المعتز بالله	٤٨٠/٠٠٠
« « «	احمد بن طولون	٢/٥٨٠/٠٠٠
المقريزى	الاخشيد محمد	١/٢٠٠/٠٠٠
ابن حوقل	المعز لدين الله	١/٩٢٠/٠٠٠
أبو صالح الأرمنى	المستنصر بالله	١/٨٧٢/٦٠٠
المقريزى	صلاح الدين الأيوبى ..	٢/٧٩١/٨١١
ابن الجيعان........	حسام الدين لاچين	٦/٤٨٩/٩٥٠
« «	الناصر محمد	٥/٦٥٦/٩٧٣

عصر العثمانيـــين

المصـــادر	الحـــكام	الخراج بالجنيه المصرى
ابن اياس	الحكومة العثمانية	٩٩٠/٠٠٠
استيف	« «	١/٠٥٢/٩٥١

عصر الفرنسيين

المصـــادر	الحـــكام	الخراج بالجنيه المصرى
استيف	الجمهورية الفرنسية	٨٦٩/٦١٣

عصر الاسرة المحمدية العلوية

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
كلوت بك سنة ١٨٣٣ م	الوالى محمد على	١/٠٨٤/٩٢٢
احصاء الحكومة سنة ١٨٨١ م	الخديوى توفيق.......	٤/٨٨٠/٥١٨
« « « ١٩٢١ م	السلطان فؤاد الأول ..	٥/١٣٤/٦٦٠

جدول رقم (٤)

وكان خراج الفدان الذى مساحته ٤٢٠٠ متر مربع كما نوه عنه مختلفو المؤلفين فى عهد من ذكروه من الحكام وبحسب العصور كالآتى :

عصر الفراعنة

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير ١٠ ٪	الفراعنة	ص ٣٥
تقدير ١٠ ٪	«	٧٠

عصر البطالسة

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير	البطالسة	ص ١٩ $\frac{٧}{١٠}$

عصر الرومان

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير	الرومان	ص ٧٥

عصر البيزانطيين

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير	البيزانطيون	ص ٣٠

عصر العرب

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
		ص
تقدير	عمر بن الخطاب......	١٣ ١/٢
«	« « «	٧
«	« « «	٥٥
الكندى	هشام بن عبد الملك ...	٨
المقريزى	المأمون	٨٥
«	المعتز بالله..........	٢
ابن حوقل	المعز لدين الله........	٢٩٧ ١/٢
ابن الجيعان.........	حسام الدين لاچين....	١٢٥
« «	الناصر محمد	١٠٧ ٣/٤

عصر العثمانيين

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
		ص
استيف	العثمانيون	٢٣

عصر الفرنسيين

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
		ص
استيف	الجمهورية الفرنسية	١٩

عصر الاسرة المحمدية العلوية

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
		ص
كلوت بك سنة ١٨٣٣	الوالى محمد على	٢٩ ½
إحصاء الحكومة فى سنة ١٨٨١	الخديوى توفيق	١٠٣ ½
« « « « ١٩٢١	السلطان فؤاد الأول...	٩١

خاتمـــة

ان مساحـــة الأراضى القـابلة للزراعـــة فى القطر المصرى هى ٧/١٠٠/٠٠٠ فدان عـــدا ٢٠٠/٠٠٠ فدان تربى فيهـا الاسماك . والمقدار الأول قسمان :

(١) ٥/٦٠٠/٠٠٠ فدان تجبي منهـا الضرائب باعتبـــار أنهـــا مزروعـــة

(٢) ١/٥٠٠/٠٠٠ فـــدان غير مزروعـة الآن وقابلة للزراعـــة فى المستقبل

وجمـــلة سكان مصر حسب احصـــاء سنة ١٩١٧ م هى ١٢/٧١٨/٢٥٥ شخصا فيكون لكل فـدان شخصان وربع . وأكثر المـــديريات ســـكانا بالنسبة لمساحتهـــا مديرية المنوفيـــة اذ يخـــص كل ثلاثة من سكانهـــا فدان واحـــد وما زال عدد السكان منـــذ احصاء سنة ١٩١٧ م فى ازدياد مطرد . فاذا تركنـــا سنى الحرب الاستثنائية جانبا نجـــد زيادة عـــدد المواليد على عـــدد الوفيات فى سنة ١٩٢١ م حسب تقـــدير مصلحـــة الاحصـــاء بلغت ٢٢٤/٤٥٩ وفى سنة ١٩٢٢ م ٢٤٣/٥٣٦ نسمة

وكلمـــا زاد عـــدد السكان كثر ازدياد عـــدد المواليد

على عـــدد الوفيات طبعـــاً . ولا ريب عنـــدنا فى أن متوسط هـــذه الزيادة يبلغ سنويا ٢٥٠/٠٠٠ بدون أدنى مبالغة

وليس فى مـــديرية المنوفيـــة - وهى أخصب أرض مصر - قطعـــة لاتزرع ومع ذلك فكثير من سكانها يهاجرون لأنهم لايجـــدون مايقوم بمعيشتهم فيهـــا . على أننا مع هـــذا نسلم بقاعـــدة كفاية الفـدان الواحـد من كل أرض زراعيـــة فى مصر لمتوســـط معيشـــة ثلاثة أشخـــاص فنقول بنـــاء على هـــذه القاعـــدة :

إن الأرض المزروعـــة فى مصر ومقدارها ٥/٦٠٠/٠٠٠ فدان تكفى لمعيشـــة ١٦/٨٠٠/٠٠٠ نسمة . وبعـــد تعـــداد النفوس سنة ١٩١٧ م بلغ مجموع زيادة المواليـــد على الوفيـات ٨٧١/٧٧٠ بتقـــدير مصلحة الاحصـــاء . فاذا أضفنـــا الى ذلك زيادة سنة ١٩٢٣ م ومقـــدارها ٢٥٠/٠٠٠ وأضفنـــا المجمـــوع الى احصـاء سنة ١٩١٧ م يكون عـدد السكان فى نهاية سنة ١٩٢٣ م ١٣/٨٠٠/٠٠٠ نسمة . وبطرحه من ١٦/٨٠٠/٠٠٠ نسمة وهو العـــدد اللازم لاستثمار المساحة المقـــرر عليهـــا ضرائب يكون البـاقى ٣/٠٠٠/٠٠٠ نسمة وهـــو عجز يسد بزيادة الســـكان السنوية . فاذا سلم لنـــا أنهـا ٢٥٠/٠٠٠ ســـنويا يتلاشى هـــذا العجز بعـــد اثنى عشرة سنة على أننا نقـــول إن عشر ســـنوات فقط تكـــفى لذلك إذا جرت الأمـــور فى مجراها الطبيعى

واذا أعـــدت المساحة الغير المزروعة الآن للزراعة

وهى تشمل الجزء الشمالى واقلــيم البحيرات للدلتــا ومقـدارها كما مر ٠٠٠/٥٠٠/١ لزمهــا من السكان ٠٠٠/٥٠٠/٤ وهـــو مقـــدار يتلاشى بزيادة السكان فى مـــدى ثمانى عشرة سنة فتكون السنوات اللازمـــة للاشاة العجـــز كله ثلاثين سنة أو بالحرى خمسا وعشرين ســـنة أى ربع قـــرن أو نصف العمر الغـــالب للانسان . وعلى ذلك نجـــد أنفسنا أمام إحـــدى حالتـــين وهما :

الأولى : اذا لم تجفف ميـــاه اقليم البحيرات ولم يعـــد للزراعـــة وصلنا الى آخر حـــد لاستطاعة القطر تحمل سكانه فى مـــدة اثنتي عشرة سنة على الأكثر

الثانيـة : اذا جففت مياهـــه وأعد للزراعـــة وصلنـــا الى الحـــد المذكور فى مـــدة ثلاثين سنة على الأكثر .

وهاتان المدتان حتى أطـــولها أقرب الينـــا من حبـــل الوريد . ومعظم النسل الحاضر ســـيرى بعيني رأســـه انقضـــاء هذه السنين . فـــاذا نصنع بعـــدئذ والزيادة مستمرة فى الســـكان ؟

لاريب أنه يجب علينـــا منـــذ الآن التفكير فى حـــل لهـــذه المعضلة الاجتماعيـــة المتوقعـــة وهـــو ماسنفرد له هـــذا البحث :

الجـــزء المروى أو الممكن ريه من القطـــر المصرى

على شــكل شريط طويل دقيــق ينتهي طرفه الشمالى بشكل مروحـــة عند البحر الأبيض المتوسط وهذه هى التى تسمى الدلتا

وهــذا الجزء المروى يحــد بصحراء العــرب شرقا وصحراء لوبيــة غربا . وليس فى الامــكان رى أرض الصحراوين المذكورتين بميــاه النيــل لارتفاعها وعــدم استواء سطحها فسيستمر جدبهـــا لهذا العائق الذى لايمكن تذليله الى ماشاء الله . ومن المستحيــل فى مصر الانتفــاع بأرض لايرويهــا النيــل . فليس هناك احتمال لتوسع زراعى من هاتين الجهتين

وفى الجهــة الشمالية البحر . فاذا وجهنــا زيادة عــدد ســكاننا الى هــذه الوجهــة وافترضنا ارتحالهــا الى ماوراء البحار وتركنــا جانبا كراهة المصرى الغربة فاننــا لانجــد مايحقق لها أى رغــد من العيش للبون الشاسع بين البــلادين مناخا وطبيعــة وجنسية ولغــة وديانة . فهــذه الجهــة فى حكم المســدودة

أما المورد الصنــاعى للمعيشة ففضــلا عن أن مصر تنقصها المواد الأوليــة لتكون الصناعة فيهــا زاهرة يانعة فانه مورد محــدود من المستحيل أن ينتفــع به عــدد عظيم من السكان فى مصر . ولنفــرض أنهم نصف مليــون أو مليــون فانه يستغرق بزيادة الســكان فى مــدى أربع سنوات فقط . ومتى انقضى هــذا الأجل القصــير نجــد أنفسنا أمام المعضــلة بعينها من جديد

وحاشا أن نقصد تثبيط الهمم عن الصناعة بهذا الكلام وانما القصد فقط بيان عدم كفاية هذا المورد وأنه لايحل المشكل الذى نحن بازائه

فالمنفذ الوحيد المفتوح أمامنا هو جهة الجنوب حيث يوجد إقليم واسع ذو سكان قليلى العدد وأرض من طبيعة أرض مصر تروى بنفس النيل ولا يفصلها عنا فاصل بل هى ومصر جسم واحد

واقليم كهذا حالته المعيشية وثمار أرضه مماثلة لقطرنا المصريون وحدهم هم الذين فى استطاعتهم جعله فى حالة سعادة ورفاهية

وبالاختصار هو بيئة مناسبة لأمزجة المصريين على قدر ماهم أنفسهم موافقون لهذه البيئة . وهو الذى يسع الزيادة المستمرة لسكان مصر مدى مائة عام بدون أدنى مضايقة

فالسودان هو باب السلام الوحيد الذى ظل مفتوحا لمصر على مصراعيه منذ الأزمان الخالية ويجب أن يبقى كذلك إلى الأبد لأنه لازم لها لزوم الروح للجسد

والى هذا الغرض يجب أن تصوب جميع جهود الذين فى يدهم حظ مصر وفى قلبهم يضمرون لها النفع والمصلحة

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة
	٤٩

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
الغلال التي كانت على مصر للقسطنطينية وقيمتها في عهد جوستنيان	٩٦
الضرائب في مصر في ذاك العهد	٩٦
ما كان يتخذ من التدابير في تحصيل هذه الضرائب	٩٦ – ٩٧
الغلال المفروضة على مصر في عهد قسطنطين	٩٨ – ٩٩
ما كان مفروضا على مناطق مصر من الغلال	٩٩ – ١٠١
الاتاوة في حكومة البيزانطيين	١٠٠
الفصل الرابع — الحكومة العربية :-	١٠١–١٠٧
الاتاوة في عهد الدولة الأموية :-	١٠١–١٠٤
الاتاوة في خلافة معاوية بن أبي سفيان.....	١٠١
« « « هشام بن عبد الملك	١٠١–١٠٣
« « « مروان الثاني	١٠٣–١٠٤
الاتاوة في عهد الدولة العباسية :-	١٠٤–١٠٧
الاتاوة في خلافة المهدي بن المنصور	١٠٤
« « « هرون الرشيد	١٠٥
« « « المأمون	١٠٥–١٠٦
« « « المقتدر بالله	١٠٦–١٠٧
الفصل الخامس — عصر العثمانيين :-	١٠٧–١١٥
الاتاوة في سنة ١٦١٥ م	١٠٨
« « « ١٦٢٦ م	١٠٩

الموضـــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
ضريبة متوفر الجراريف	٢٥٧
« المباشرين	٢٥٧ ـ ٢٥٨
استمرار العمل بمقتضى الروك الناصرى الى سنة ٧٨٤ هـ	٢٥٨
ما أغفله هذا الروك وسد هذا الفراغ	٢٥٩ ـ ٢٦٠
عدد النواحى بكل كورة فى الوجه البحرى ..	٢٦٠ ـ ٢٦١
« « « « « « القبلى ...	٢٦١ ـ ٢٦٢
جملة النواحي بالوجهين البحرى والقبلى	٢٦٢
خراج كل كورة أو مديرية فى الوجه البحرى	٢٦٣
« « « « « « « « القبلى	٢٦٤
جملة خراج الكور بالوجهين البحرى والقبلى ..	٢٦٤
عدد الأفدنة بكل كورة فى الوجه البحرى ...	٢٦٥
« « « « « « « القبلى	٢٦٦
جملة الأفدنة بالوجهين	٢٦٦
خراج الفدان بكل كورة فى الوجه البحرى ..	٢٦٧
« « « « « « « القبلى ...	٢٦٨
المتوسط العام لخراج الفدان فى الوجهين البحرى والقبلى	٢٦٨
الفصل السادس ـ عصر العثمانيين :ـ	٢٦٩ ـ ٢٧٥
خراج مصر فى السبع السنين الأولى من الفتح العثمانى	٢٦٩

الموضـــوع	الصفحة

الصفحة	الموضوع
٣٠٤	الأراضى المزروعة والممكن زرعها فى الوجه البحرى ....
٣٠٥	الأراضى المزروعة والممكن زرعها فى الوجه القبلى ....
٣٠٦	جملة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة بالوجهين البحرى والقبلى ....
٣٠٦	مساحة الأراضى غير المزروعة ....
٣٠٧	مجموع مساحة الأراضى المزروعة وغير المزروعة ....
٣٠٩-٣٠٧	محاصيل الأراضى فى سنة ١٨٣٣ م ....
٣٠٩	جملة الخراج فى سنة ١٨٣٣ م وخراج الفدان الواحد ....
٣١٥-٣١٠	الخديوى توفيق :
٣١٠	عدد النواحى بالوجه البحرى ....
٣١١	« « « القبلى ....
٣١١	جملة النواحى بالوجهين البحرى والقبلى ....
٣١٢	عدد أفدنة الوجه البحرى المفروض عليها خراج فى سنة ١٨٨١ م ....
٣١٣-٣١٢	عدد أفدنة الوجه القبلى المفروض عليها خراج فى سنة ١٨٨١ م ....
٣١٣	جملة الأفدنة المفروض عليها خراج فى سنة ١٨٨١ م بالوجهين البحرى والقبلى ....

الموضوع	الصفحة
جملة خراج كل مديرية وخراج الفدان الواحد فيها بالوجه البحرى فى سنة ١٨٨١ م	٣١٤
جملة خراج كل مديرية وخراج الفدان الواحد فيها بالوجه القبلى فى سنة ١٨٨١ م	٣١٥-٣١٤
جملة الخراج والمتوسط العام لخراج الفدان بالوجهين البحرى والقبلى	٣١٥
الملك فـــؤاد الأول :	٣٢٣-٣١٦
عدد نواحى المحافظات	٣١٦
عدد نواحى مديريات الوجه البحرى	٣١٧
« « « « القبلى	٣١٨-٣١٧
جملة نواحى المحافظات والمديريات بالوجهين البحرى والقبلى	٣١٨
عدد الأفدنة المربوط عليها خراج فى الوجه البحرى سنة ١٩٢١ م	٣١٩
عدد الأفدنة المربوط عليها خراج فى الوجه القبلى سنة ١٩٢١ م	٣٢٠-٣١٩
جملة الأفدنة المفروض عليها خراج بالوجهين البحرى والقبلى سنة ١٩٢١ م	٣٢٠
جملة خـــراج كل مديرية وخراج الفدان فيها بالوجـــه البحـــرى	٣٢١
جملة خـــراج كل مديرية وخراج الفدان فيها بالوجـــه القبـــلى	٣٢٢-٣٢١

الموضوع	الصفحة

استـــدراك

الصفحة	السطر	خطـــأ	صـــواب
٦٥	١	الايردات	الايرادات
٩٦	٨	صلدى	صوليد
١٤٣	٤	عسيس	أمازيس
١٧٦	٦	عمرو	عمر
٢٤٠	٢	راضيين	راضـــين
٢٤١	١	يزيد على	ينقص عن
٢٤٦	١٢	٢٢٤/١١٠	٢٢٤/١٠٠
٢٤٦ و ٢٤٧	١٧ و ١٨	٧٩٧/٨٢٥/٢	٧٦٧/٨٢٥/٢
٢٤٧	٢٠	٧٢٣/١٣٣/٥	٦٩٣/١٣٣/٥
٢٥٠	٥	الرابع عشر	الثامن عشر
٢٥٨	١٧	وقالى	وقال
٢٩٥	٤	فدان مساحته ٥٩٢٩ م‌م	فدان مساحته ٤٤٤١ م‌م

مطبعة صلاح الدين الكبرى
بشارع الكنيسة المارونية رقم ٣
بالاسكندرية